رؤوف جمال الدين

المعجب في علم النحو

يتضمن فلسفة علم النحو والحروف
وفق المنهج العلمي الأصيل

من منشورات دار الهجرة
ايران - قم

رؤوف جمال الدين

المعجب

في علم النحو

يتضمن فلسفة علم النحو والحروف
وفق المنهج العلمي الأصيل

من منشورات دار الهجرة
ايران - قم

بسم الله الرحمن الرحيم

(مدخل الكتاب)

« علم النحو »

من هو الواضع ؟

جاء في (ج١ ـ ص٧ ـ من كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي) :

قال أبو الأسود الدؤلي : دخلت على علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ فرأيته مطرقاً متفكراً .

فقلت : فيم تفكر ياأمير المؤمنين ؟

قال (ع) : إني سمعت ببلدكم ـ هذا ـ « يعني الكوفة » لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية .

فقلتُ : إن فعلت ـ هذا ـ أحييتَنا وبقيت فينا هذه اللغة . ثم انتهيتُ إليه بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفة فيها : (وساق كلامه ـ ع ـ إلى قوله ـ ع ـ) :

(واعلم ياأبا الأسود . . أن الأشياء ثلاثة ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما تتفاضل العلماء بمعر[فة ما ليس بظاهر ولا] مضمر) .

وذكره أبو ... لأدب » . وكثير
من النحويين واللغويين ومؤرخي الأدب .

أهميته :

ست الغاية من علم النحو « حكاية أصوات الحركات » كما يظنه
صيرة له . فالنحو أسمى من هذا . وواضعه « أياً كان الواضع »
اجل قدراً . . أن يصرف جهداً لتعيين الصوت « لحركات الإعراب ».
« فليس الواضع موسيقياً ولا ملحنا » .

وإن « كلمة . . أحييتنا . وبقيت فينا هذه اللغة » لا تتفق مع الغاية
التي زعمها الزاعم . وإن مَن قال : « ما أشد الحرُّ » كان قاصداً التعجب
من شدة الحر . كما أن السامع « وهو أبو الأسود » قد فهم مراده أيضاً.
لكنه «أعني المتكلم» قد أخطأ الحكم النحوي . فأنكر عليه أبو الأسود قوله .

فمعرفة معنى الكلام لا تسبب معرفة الحكم النحوي وصواب النطق
- كما قيل - .

كما أن فهم السامع - الكلام - لا يبرر إرساله على أية صورة شا
المتكلم وإن خالف القواعد .

إذن . . فالنحو سبب وعلة لمعرفة المعنى الصحيح ، فهمه ال...
أو لم يفهمه وليس معرفة معنى الكلام ولا معرفة
لسلوك النهج العربي الصحيح في التعبير .

ولا معنى « لحياة الأمة ، وبقاء لغتها فيها
لا تُرشد إلى المعنى .

الشذوذ :

قواعد شاذة . ولها مَن يروجها . ومن تلك العلوم «النحو»
عد الشاذة مما يمكن المنحرفين أن يؤلفوا منها « كتاباً .
؛ مقبولة » . . ولكن لا يجوز لعربي غيور أن يصغي لها ولقائلها.

قد نرى بعض النحويين من يذكر شيئاً من تلك القواعد
. أو مع النقد والرد أحياناً . وإنما ذكرت لمجرد الاطلاع .
أو للاشارة إلى لهجة قبيحة أو لغة منقرضة . ليتجنبها مَن أراد سلوك النهج الصحيح .

أمّا اليوم : فكل « دكتور » يحاول جاهداً مفتشاً عن « لغز . أو قاعدة شاذة . أو قول ميت . أو مسألة خلافية» ليجعل من ذلك «عنواناً لمقال في مجلة . أو جريدة أو يصنع من ذلك كتاباً » ليقال :

هذا « رأي الدكتور فلان » ! والحقيقة : إن هذه من المسائل الميتة التي أعرض عنها محققو النحاة وأمناؤهم ، إذ لم يكن ما بُنيت عليه تلك القواعد جارياً على لسان العرب الفصحاء . فالنحو ميزان لغة العرب .

ولو دققنا الأمر تدقيقا علميا واضعين أمانة البحث نصب أعيننا وتراث هذه الأمة ذمة في أعناقنا لرأينا « الشعوبية » قد برزت بثوب جديد وأن « كتاب مثالب العرب لأبي عبيدة » قد ذ
« ميُسّر . أو أدب حر . . الخ » .

أمّا لحن كُبّار النحويين ؛ :

لا ينهض حجة لجعل فهم معنى الكلام سبباً لمعرفة محـــل الكلمة
عراب .
: لم يكن المشار إليهم يجهلون معرفة معنى الكلام . كما لا يجهلون
النحو أيضاً . : إلا أن «السليقة الفطرية» تغلب عليهم « وهم من
ميز العرب كما لا يخفى » . وذهولهم عن « قواعـــد النحو . . هو سبب
لحنهم . . لا . . أن جهلهم معنى الكلام . أو قواعد النحو سبب لحنهم».
ـ كما مَثَّلَ به هذا المغالِط . . المخادع ـ .
وأخيراً أقول :
إن إبن مالك ـ بل وإجماع كبار النحاة ـ قد اتفقوا على :
(وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سِنه
به انكشاف حجب المعـــاني يبدو به المفهوم ذا إذعانِ) .
هذا كلام إبن مالك « كما جاء في مقدمة كتاب التسهيل له » .
فما معنى « به انكشاف . . الخ» إذا كان فهم الحكم النحوي موقوفاً
على فهم معنى الكلام ـ كما عكسَ الحقيقةَ دكتورٌ كبيرٌ ـ ؟ !! .
قال عبد الرحمن بن محمد « الجامي » في كتابه « الفوائد الضيائية
وهو شرح لكافية إبن الحاجب في النحو ـ ط . الأ... ـ ١٠
« والاعراب » مأخوذ من أعربه ، إذا أو ضحه
المعاني المقتضية . أو من عربت معدته إذا فسدت
للسلب ـ فيكون معناه : إزالة الفساد ، سمي :

بعض المعاني ببعضر ـير من أمثاله»
أن النحو علم أصوات الحركات ؟!! .

ـو أمانة آبائنا وأجدادنا :

ـب بقواعد النحو ـ خيانة لتلك الأمانة الغالية ـ . وقطع لعلاقتنا ـد لباب الأدب العربي عن حياتنا الحاضرة والمستقبلة . كما أن ـ . تحد لحقوق الأجداد المقدسة . والتطور مقبول في النظريات.. والنحو . . ليس منها . . فهو مفتاح لفهم كلام مَن مضى «والتطور» لا يمشي إلى الوراء !! . . ومما يفرضه الدم العربي علينا هو الحفاظ على تراثنا المتمثل بلغة آبائنا وأجدادنا .

والله من وراء القصد . ومنه التوفيق .

المؤلف

في النجف الأشرف
٢٥ / المحرم / ١٣٩٧ هـ .

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين

وبعد :

ف رؤوف - أبو محمد جمال الدين - بن محمد بن عبدالله بن علي بن محمد

ف بالمرزا الأخباري - بن عبد النبي بن عبد الصانع الحسيني العلوي :

كان علم النحو مفتاح الكلام العربي به يتم تقويم السليقة التي

عن النهج الأصيل .

د رأيت ما كتبه ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزِيُّ الخوارزمي

في « ذيل » كتابه « المُغْرِب » . . خلاصةً جليلةً في علم النحو . .

فأعجبني نهجه . . وقد فصلت شرح « ما اخترت شرحه » مما

كتب وسميت كتابي هذا : « المُعْجِب في شرح ذيل المُغرِب في علم النحو » . متعرضاً للعلل والأسباب مراعياً الاختصار دون إطناب . ولا إخلال بالمطلوب . ومنه أستمد الهداية والمعونة .

(الباب الأول - في المقدمات)

(الكلمة)

قال : (الكلمة : لفظة دالة على معنى بالوضع) . أقول :

الكلمة : هي كلمة - بوزن فَعِلَة ،وفِعْلَة .

والكلمة : هي اللفظة الدالة على معنًى مستقل

الموضوع له عند الاستعمال .

وأمّا ما لا يحصل منه ذلك فهي اللفظة . .

هي الصوت المشتمل نحو :

زيد . وجاء . ومن . واللفظة نحو : « ديز . . مقلوب زيد » وكلام مَن فَقَدَ عقله لأي سبب كان . أو مَن لا قصد له .

، داخل في تعريف الكلمة وحدّها . وقد اكتفى النحويون

نى المستفاد بالوضع عن هذا القيد . . وقد ذكرته

: لا يتحقق مضمون قولهم إلا بالقصد .

ابنُ مالك ـ في التسهيل ـ الكلام بالقصد ، إحترازاً

ا لا يتنافى مع تخصيص الكلمة بالقصد أيضاً عند الاستعمال.

والنسبة بين الكلمة واللفظة : « العموم والخصوص من مطلق » فكل كلمة لفظة ولا عكسَ .

واشتراط الدلالة بالوضع : إخراج لما يدل ، لكن دلالته ليست بسبب وضع الواضع الكلمة إزاء المعنى المدلول عليه ، فهذا ليس كلمة : مثل دلالة الكتابة . والاشارة . والعلامات في الطرقات وغيرها . ونحو ذلك مما يدل على معنىً لا بالوضع .

والدلالة : وضعية لفظية ، كدلالة الاسم على المسمى - وهي المقصودة ـ للنحوي .

أمّا بقية الدلالات : « كالعقلية والطبعية » فلا غرض للنحوي فيها .

والدلالة الوضعية اللفظية تشمل أقسام الكلمة الثلاثة ، وإنما خصّوا الاسم ـ بهذا ـ لأنه أهم الأقسام الثلاثة ، لافتقار الفعل إليه وكذلك الحرف فان إفتقاره إليها أشد وضوحاً .

« أقسام الكلمة »

قال : (وهي إسم . . كرجل . وفعل . . كنَصَرَ . وحرف ..
،) . أقول :

الحصر في هذه ـ الأقسام الثلاثة ـ عقلي . ونقلي . فالأول : قولهم
لمة إمَّا أن تكونَ ركناً للاسناد . أولاً . . والأول : نوعان . .
مَّا أن يكونَ مُسنَداً ومسنَداً إليه ، وهو الاسم . أو مسنَداً فقط
وهو الفعل . والثاني : الحرف » .

والثاني : إجماع ـ مَن عليه المُعَوَّلُ مِن علماءِ هذه اللغة ـ على
الحصر المذكور ، بناءاً على تتبعهم كلام العرب ، فلو كان فيه قسم رابع
لذكروه .

« الكلام »

قال : (والكلام : هو المفيد فائدة مستقلة) . أقول :

الكلام : إسمُ جِنسٍ يقعُ على القليل والكثير . وليس ج
« لكلمة » بل جمعها ـ الكَلِمُ ـ .

وأقل ما يتألف منه الكلام : كلمتان يربطهما اسناد مفـد
والكلم جمع الجمع له وليس جمعاً . وأقل ما ية
وإشتراط الفائدة المقصودة المستقلة في الكلام
والجزاء . وصلة الموصول ، وما شابـه ذلك

أو ذكر لبيان معنى في ؛ ... لدتها غير مستقلة . فالنسبة بين الكلام والجملة :

« العموم والخصوص من مطلق » فكل كلام جملة وبعض الجمل

قد ساوى بعض النحاة بينها ـ ولا نختار ذلك ـ .

وطرفاه : المسنَدُ والمسنَدُ إليه) . أقول :

، الكلام كلاماً ـ إلا بها ـ إذ لا تتحقق الفائـدة إلاّ

، من الجزأينِ المترابطينِ بسببه . لكن قد يحصل الاسناد

لا يكون كلاماً ـ كما مرّ آنفاً ـ . فالمسنَدُ هو الاسم .

والفعل . والمسنَدُ إليه هو الاسم فقط . والفعل لا يكون كذلك مطلقاً لأنه حدث يخبر به فقط ولا يخبر عنه .

قال : (وللمتكلمين . والفقهاء في تحديـده كليات لا تخلو من نظر) .

أقول : الفرق بين الكلامِ . والكَلِمِ . والقولِ :

أنّ ما تَرَكَّبَ من كلمتين فصاعداً مفيـداً فائدة تامة مقصودة مستقلة فهو كلام .

ومالا يتألف إلا من ثلاث فصاعداً مع إشتراط الفائدة المستقلة فيه أيضاً فهو الكَلِمُ .

وأمّا القول : فهو كل ما تحرك به اللسان وأسرع إليه تامّاً كان المعنى أو ناقصاً .

واشتقاق الكلام : من الكَلْمِ ، وهو الجَرْحُ

جمعٍ له .

أمّا القول فانّ اشتقاقه : منَ الخِفة والاسراِ

والنسبة بين « » .

وهل تَحقّق إحدى الحالتين : « الصدق . او الكذب » شرط في صحة إطلاق الكلام على ما يتلفظ به . وغير ذلك مما يطول الكلام كما ذكره الفقهاء والمتكلمون ؟ .

اهر عدم اشتراط هذا .

يخفى : أن المراد من الكلام ـ في علم النحو ـ هو ما قدمناه .

، اختلفت عبارات النحاة في تحديده فانها ترجع أخيراً إلى إشتراط الفائدة المقصودة المستقلة بسبب الوضع « أعني وضع الجزأين لا وضع تركيبها » وأن ركنيه إثنان . . مسند ومسند إليه .

وهو المراد بقوله : « لا تخلو من نظر » أي الزيادة في الشروط على ما ذكرناه .

(فائدة)

قال ابن جني في « الخصائص » : للقول ستة تصاريف مستعملة كلها مشتقة من أصل واحد ، هو الخُفُوفُ والحركةُ ، والستة هي

« ق و ل » . « ق ل و » . « و ق ل » . « و ل ق » . « ل ق و » . « ل و ق »

ويطلق القول : على الرأي والمذهب . ولمّا كان القول يَشْتَ على التام والناقص والمفيد وغير المفيد ـ من المعاني على كلام الله تعالى .

والكلام له تصاريف خمسة مستعملة هي :

« كلم » . « ك ل » .

ولِحَصْرِ الكلام . . باللفظ المفيد فائدة تامة مقصودة مستقلة ،

أجمع الناس على تسمية القرآن المجيد ـ كـلام الله تعالى ـ ولا يقال له

.

« علامات الاسم »

قال . (ومما يعرف به الاسم) . أقول :

الاسم . . مشتق من السُّمُو ، وهو العُلُوّ والارتفاع . أو من الوسم ، وهو العَلاَمة .

ولكل واحد منها دليل .

والذي نذهب إليه الأول . وهو مذهب البصريين . والثاني مذهب الكوفيين .

لنا على صحة مختارنا : أنَّ الشهرة التي يكتسبها المسمى هي بسبب التسمية فهي « أعني التسمية » أعلى منه ذِكراً وأكثر انتشاراً ، وهو تحتها ودونها إذ لا يُعرفُ إلاَّ بها ـ ولاَ يضر ذلكَ سَبْقُهُ إيَّاها بالوجود ـ .

وقد يُعرفُ المُعَلّمُ بلا عَلاَمة .

وللاسم عَلاَمات تميزه عن قسيميه ، وتلك هي -

قال : (أن يصح الحديث عنه نحو : نَصَرَ ز

أقول : اختَلَفَ النحاةُ في تحديد الاسم ، فسيبو

فقط ، فقال : « الاسم نحو رجُل . وفرس » .

والمُبَرِّدُ ذ ... والحرف ،

فكأنَّ الاسمَ قد اتضح تحديده ولم يبق بحاجة إلى حد فذكروا مثاله فقط.

ومن النحاة مَن حدَّه بقوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه

ة عن الاقتران » . والمراد بالاقتران ، هو الاقتران ـ بالزمان ـ .

: أن للاقتران أقساماً متعددة فمنها . . « الاقتران بالحدث

كالمصادر والصفات العاملة عمل الفعل » .

ذكروا من الحدود نقض وإبرام وقيل وقال . والرأي مذهب

برد ، لوضوح المراد من المعاني الاسمية بعد تحديد الفعل والحرف

لحصر الكلمة ـ في ثلاثة كما تقدم ـ وببان أثنين منها كافٍ لتوضيح الثالث

والتمثيل له زيادة في الوضوح ليس غير .

قال الزجاجي في كتابه « الايضاح في علل النحو » :

الاسم في كلام العرب :

ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به .

و « هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه » . قال :

والقول بأنه :

« صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان » حد هو

للمنطقيين وقد تبعهم بعض النحويين . وهذا مخالف لقواعد النحو ..

فنيه يدخل بعض الحروف . . مثل : إنَّ وأخواتها .

وما ذكره غير بعيد . . ولعله السبب الذي حعا. سسه به والمـ

وغيرهما . . لا يذكرانه إلا بالمثال فقط .

و « أول علامة له » ذكرها المُطرزي ، كما

هي صحة الحديث عنه ، ويقال لها أيضاً : الاخبـ

الاسناد إليه . وهي علامة ، تتضح
كثير من الأسماء . وبخاصة ما لا يستقل بنفسه من الضمائر المتصلة نحو
« تاء » الفاعل . . المضمومة للمتكلم . والمفتوحة للمخاطب . والمكسورة
لنسوة . وألف الأثنين . وواو الجماعة ، ونحوهن .
لدخله التنوين) . أقول :
لامة الثانية من علامات الاسم . وتعريف التنوين :
كنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً » .
منه : هو تنوين التمكن ، ويقال له : تنوين الأمكنية
لأنه هو الذي يُفرقُ به الاسم المنصرف المتمكن في الاعراب عن سواه.
أمّا بقية أقسام التنوين فليست خاصة بالاسم وإن لازمته كتنوين
- التنكير - مثلاً ، فهذا وإن اختص بالاسم لكنه يلزم ما من حقه البناء
في الأصل وهذه الأسماء قريبة الشبه بالحروف ، فليست كالأسماء المتمكنة
في أصالة الاسمية . وتنوين الترنم يدخل الفعل . أمّا ما ذكرناه أولاً
فلا يدخل سوى الأسماء وهو دليل على تمام الاسم وكماله وعدم افتقاره
وليس كذلك الأفعال ولا الحروف ، لهذا خُصَّ هذا النوع من التنوين
بالأسماء وكل شيء لازم شيئاً عُرِفَ به وصار علامة له .
ولا يخفى : أن تنوين « رجل وشبهه » هو من تنوين التمكن
وليس تنوين تنكير وإن كان هذا الاسم وشبهه من النكرات ، فهو إسم
متمكن من الاعراب . أمّا تنوين التنكير : فهو الداخل على الأسماء
المختومة « بويه » من النكرات فقط . وكذلك أسماء الأفعا
وأف . ومه . ونحوها .
قال : (وحرف التعريف . نحو غلام . . الغلام

قوله « ...رة عند النحويين

« فاللاّمُ » وحدها حرف تعريف عند سيبويه ومَن تابعـه ، والهمزة عنده جاءت للتوصل بها إلى النطق بالساكن .

« والألف واللام معاً » هما حرفا التعريف عند الخليل ومَن تابعه ...ركبة « كهلْ . وبلْ » . وبملاحظة التركيب يقال لها معاً «حرف ...ن » على إعتبار أنها « أداة تعريف» ولأنها بالتركيب كانتا كالحرف . . وقد يكون قصدُهُ «اللام وحدها» وهذا تصريح والأول تأويل.

أقول : ولا يقدح في قول الخليل ـ أصالة عدم التركيب . والحذفُ مع الحروف الشمسية والادغام عند توفر شروطه . كما أن إبدالها ميما في بعض اللهجات لا ينافي كونها حرف تعريف عند الجميع .

وقوله « حرف التعريف » إدخال للغة الطائية التي تقلب اللام ميماً ومنها قوله ـ ص ـ : « ليس من امبر امصيام في امسفر » . . أي «ليس من البِر الصيام في السَّفر » فهذه لام التعريف قد أبدلت ميماً فشملها قوله « حرف التعريف » . وإنما كانت « أداة التعريف » علامة للاسم، لاختصاصها به .

وهذه هي العلاّمة الثالثة .

قال (وحرف الجر : نحو بزيدٍ) . أقول :

حروف الجر هي : « الباء . مِن . إلى . عن . على . في . ل . » ومما يكون حرف جر أيضاً : « الواو ...

حروف القَسَم . ورُبَّ : ولا تجر إلاّ النكر...

ومذ . ومنذ ـ في لغة ـ » فهذه كلها هي من ...

مجرور مخبَر عنه في المعنى ولا يُخبر الا عن ...

حسب الاستقراء وما ذ   ـ فقول.
أو لغة تحفظ ولا يقاس عليها .
وسيبويه يُسَمّي حروف الجر : حروف الاضافة . ويسميها غيره:
. ويسميها بعضهم : حروف الصِّفَات . ولها أسماء أخرى.
العلامة الرابعة ـ التي ذكرها المطرزي ـ كما هو عند الجميع.
ومن علاماته أيضاً . النداء نحو يارجُلُ ـ مع التعيين
يارجلاً ـ مع عدمه ـ ، لأن كل منادى مفعول به في
أدعو أو أنادي . أو أستغيث . أو أندب . أو أتألم .
أو أنفجع . أو غيرها مما يراد به حين النداء « حسب أنواع النداء » .
وهذه هي الخامسة من العلامات وإن لم يذكرها المطرزي لكنها
معروفة عند النحويين .

(أقسام الاسم)

قال : (وهو نوعان : مُظْهَرٌ . ومُضْمَرٌ) . أقول :
الاسم بحسب الوضع : نوعان ، فما كان دالاً على مسمّاه دلالةً
صريحةً بلا تأويل فهو الاسم الظاهر . وما كانت دلالته على مسمّاه بتأويل
ـ غير لفظي ـ ليخرج بهذا القيد . . الاسمُ المُنْتَزَعُ من المعنى المصدري
ـ كما تقدم ـ فهو المُضْمَرُ ، حيث لا يظهر المعنى المراد منه إلاّ بمعرفة
ما يعود عليه ، ولذا حُكِمَ في الغالب بوجوب تأخر الض
فالأول : رجُلٌ . وفرسٌ . والثاني : منه . و
قال : (فالمُظْهَرُ : هو الاسم الصريح) .

إن هذا القيد إ ... ور أخـي»

أي تعجبني زيارة أخي .

وإخراج لمَا سُمي به من الجُمَلِ الحكية ، فهذا ونحوه وإن كان

لأسماء إلا أنه خارج عن التقسيم .

الظاهر : ماكانت دلالته وضعية لفظيـة دون إفتقار إلى

نحو : رجل . وفرس . . الخ .

، في إخراج المؤل ، والمَحكي عن التقسيم ؛ عدم كونـه

مراداً للواضِـع في أصل الوضع . ولا عبرة في الاستعمال المُنَافِـي له .
أمَّا الأعلام المنقولة فهي وإن كانت مخالفة لمراد الواضِـع في أصـل
الوضع إلا أن الاستعمال وكثرته كانا بمثابة وضع جديد .

قال : (وله أنواع : منها الجنس) . أقول :

بعد أن ذكر تعريف الاسم وأهم ما يميزه عن قسيميه . شرع في
ذكر أنواعه . فذكر الجنس لدلالته على العموم ؛ وهو أصل في المعاني
الاسمية ، والخصوص فرع .

والمراد « بالجنس » : ما دل على أفراد كثيرة « مادية أو معنوية»
تجمعهم حقيقة واحدة ـ حقيقةً ـ نحو : رجل . وفرس . أو تقديراً
نحو : شمس ، الكوكب النهاري الذي يذهب ضياؤه ظلام الليل .

فكل من هذين الجنسين ، الحقيقي . والتقديري، اسم عام تحته أفرا
متعددة . . حقيقية أو وهمية . وسنذكر بقية أقسام

قال (وهو إسم عين : كرجل . وفرس . ول
وجهلٍ) . أقول : إن الجنس الذي يشغل حَيِّزاً أ

إسم العين وهذا « هو

وما لم يكن كذلك يقـال له إسم المعنى وهو « ما ليس بجسم »
ويقال لهما المادي والمعنوي - كما تقدم - . فرجل : مادي . وعِلْم :
، هذا قِس ما شابهه .

(ومنها العَلَمُ) . أقول :

في « منها » يعود إلى أقسام الاسم وأنواعـه . لا إلى
لا يخفى ؛ « وإن كان من العَلَمِ ما هو جنسي « لأن غرضه
... سم المُظْهَرِ » .

والعَلَمُ : هو الاسم الدال على مسماه بالوضع حيث لا اشتراك في الدلالة حين الاستعمال .

وهو نوعي . وشخصي . . كأسامـة للأسَدِ . وثعالة للثعلب . وزيد . وعمرو . والأول : ما دل على متعددِ الأفرادِ متحدِ الجنسِ . والثاني : ما دل على متحد فيهما .

قال : (وهو إمّا منقول : كزيد . وعمرو . وثور . والعباس) .
أقول :

من أقسام العَلَم : « المنقول » ؛ وإنما قَدَّمَ ذِكره للدلالة على أن الاشتقاق أصل في الاسماء . والجمود فرع ، إذ المنقول لا يكون إلا مشتقاً .

و « المرتَجَلُ » عكسه . فزيد : من الزيادة ... العُبُوس ، وهي من صفات الأسد . وهكذا بقية ما ذ

ولا يخفى : أن الأصل المنقول عنه غير مقصو

ومن هذا النوع العَلَمَ المُغَلَّبُ : وهو ماله معي

بواحد دون ما سواه

قال : (وإمَّا مرتَجَلٌ : كسفيان ـ وعمران) . أقول :

هذا هو الجامد ـ وضعاً ـ أي مالا يُلاَحَظُ فيه الرابطة بينه وبين

، المعاني التي تدل عليها الكلمة ـ بالرجوع إلى مصدرها عند

أو إلى فعلها ـ عند الكوفيين ـ .

ي حقيقة الأمر فليس في كلام العرب إسم إلا وهو مشتق من

على التسمية .

: (ومنها المُبهم) . أقول :

أي من أنواع الاسم ـ بقسميه المظهر والمضمر ـ . والمراد بالمبهم: مالا يتعين المراد منه إلا بتعيين معنى سابق أو لاحق . وربما يقال : إن المبهم . . ما صلح للدلالة على معنى عام يُوَضِّحُهُ ويُعَيِّنُ المرادَ منه معنى سابقٌ عليه أو لاحقٌ به .

قال : (وهو نوعان : أسماء الاشارة ، كذا . وتا . وهؤلاءِ) . أقول :

المبهم : نوعان ، ظاهر كأسماء الاشارة التي لا يظهر المراد منها إلا بمعرفة المشار إليه ، كذا . . وتلحقها « هاء » للتنبيه فيقال «هذا» و «تا » فيقال « تهْ » و « تِهِ » وتلحقها علامة التثنية . فيقال : « تان . . وتين » في مواضع الاعراب الثلاثة .

وتلحقها « هاء » التنبيه أيضاً . فقال : « هاتانِ . . هاتين »

ـ كاعراب المثنى ـ .

قال : (والموصولات : كالذي . والتي . ومَ

ومن الأسماء المبهمة الظاهرة : الأسماء الموص

لا فتقارها إلى جملة الص   مبهمة .

قال : (والمضمر : وهو الكناية) . أقول :

النوع الثاني من المبهمات : المضمر ، فهو مبهم ما لم يُعرف الاسم

الضمير ؛ لذا أوجبوا تَقَدُّمَ ما يعود عليه الضمير ـ غالباً ـ

و النوع الثاني من أنواع الاسم . وذَكَرَهُ ـ هنا ـ من

عرفة . وكونه مبهما . وكونه من أنواع الاسم ، فهذه

لذكره ـ هنا بهذا الترتيب ـ .

« المُضْمَرُ » أي الضمير : وهو إسم لم يُصَرَّح بمسماه.

و « الكناية » : خلاف التصريح ؛ لذا قالوا : لابد للضمير من إسم سابق عليه يعود عليه الضمير وبه يحصل المعنى المراد منه . وأجمعوا على عدم جواز رجوع الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة إلا للضرورة . وتسمية هذا النوع من الأسماء بالضمير والمُضْمَرِ . تسمية بصرية ، والكناية والمكَنَّى تسمية كوفية .

قال : (وهو نوعان : متصل . ومنفصل) . أقول :

لمّا كانت ألفاظ الضمائر محصورة معلومة العدد ؛ اكتفوا بتعدادها عن حدها . وكذلك كل معدود .

وللضمائر قسمان تتفرع منهما فروعها .

« القسم الأول » : الضمير المتصل ، وهو الأصل لأنه لا يستقل بنفسه . كما أن الضمائر جميعاً لا تستقل بنفسها ـ في المعنى ـ إلاّ بعد معرفة ما تعود عليه .

قال : (فالمتصل : مالا يَسْتَغْنِي عن إتصاله ... أقول

المتصل من الضمائر : مالا يبتدأ به ، ولا يلي «

فلا يقال : إلاكَ . وإلاّه ، وأجاز بعضهم هذا ، ا

وهو تسعة ألفاظ . منها مالا يقع إلاّ في مح

خمسةُ ألفاظ : « ـحة للمخاطب
والمكسورة للمخاطبة . «والنون المفردة» وهي لجمع الأناث .. مخاطبات أو غائبات . وهي مفتوحة أبداً . « والواو » لجمع الذكور مخاطبين
.
الألف للمثنى » مذكراً كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائباً . «والياء»
ـاطبة .
ـه الضمائر المتصلة الخمسة التي لا تقع إلا في محل رفع فقط .
ـ : إن النون . والألف . والواو . والياء . . حروفُ علامات
كتاء التأنيث ، لا ضمائر والفاعل ضمير مستتر في الفعل » . وليس ذلك سوى شبهة حصلت للمازني .

ولو كانت هذه غير ضمائر لمّا تغير معها الفعل كما هي الحال مع تاء التأنيث . فتأمل . . وفي هذا القول . . خروج على إجماعهم . ولو كانت هذه مجرد علامات لجاز حذفها - كما جاز حذف العلامة - فإياك والشذوذ.

وأمّا الثلاثة : فهي تقع في محل نصبٍ وجرٍّ . . وهي «الكاف» المفتوحة في خطاب المذكر .

والمكسورة في خطاب المؤنث . « والهاء» للغائب والغائبة . و«الياء» للمتكلم . ومنها ما يقع في محل رفع . . ونصبٍ . وجرٍ ، وهو « نا وهو للمتكلم ومَن معه ، أو المعظم نفسه . فهذه تسعة ضمائر متصلة .

قال : (وهو مرفوع . ومنصوب . ومجرور) . أقول :

إن في عبارته تسامح ؛ إذ الرفع . والنصب .

والضمائر كلها مبنية إجماعاً .

فالمراد في « محل » وقد تركها للعلم بها . وق

مرفوعه فانه

قال (وكلّ

يجيء بارزاً ومُسْتَكِنّاً) . أقول : كل الضمائر بارزة ، أي ظاهرة ، عدا ما هو في محل رفع فانه يأتي ظاهراً ومستتراً .

ما هو في محل نصب وجرّ ، فظاهر فقط . من المتصل والمنفصل مستتراً مطلقاً .

: (فالبارز : ما لُفِظَ به ، كقولك في المرفوع : نصرتُ

نصرتِ . إلى نصرتُنّ . . الخ) . أقول :

. رز ، ويقال له الظاهر : وهو ماله صورة في اللفظ - غالباً - إذ ليس التلفظ به شرطاً .

بل المراد . . أنه قابل للتلفظ به ؛ ليشمل ماله صورة في الخط .

وما ذكره في المتصل البارز للمثال لا للحصر .

قال : (والمنصوب : نَصَرَني . نَصَرَنا . ونَصَرَكَ إلى نَصَرَكُنّ . ونَصَرَهُ إلى نَصَرَهُنّ) . أقول :

أمّا الأثنان الأولان : فهما للمتكلم المفرد حقيقة أو تعظيماً . والأثنان التاليان للأولين : فهما للمخاطَب - بجميع أنواعه - . والأثنان الأخيران : للغائب - بجميع أنواعه - . وكلها من الضمائر المتصلة البارزة الواقعة في محل نصب . إن اتصلت بفعل . أو ما ينوب عنه أو يعمل عمله . و محل جر إن اتصلت باسم أو بحرف جر .

قال : (وفي المجرور : غلامي . وغلامنا . وغلامكَ . إلى غا وغلامه إلى غلامهن) . أقول :

إن المراد - هنا - هو التمثيل بوقوع ما ذكر لا الحصر . فكلها تجر بالحرف نحو : مررتَ بي

كما تكون في محل المشبه بالفعل
الناقص نحو : إني . لعلي . ليتني . كأنني . لكني .
قال : (والمستكن : ما نُوِيَ) . أقول :
م الثاني من أقسام الضمائر : هو الضمير المَنْوِيُّ ، أي المُقَدَّرُ
: المستتر أيضاً ، وهو مالا تظهر له صورة في اللفظ مطلقاً .
ستتاره قسمان :
تتر وجوباً . ومستتر جوازاً .
ول : في الفعل المضارع للمتكلم ـ المفرد والمفردة ـ نحو :
أقول . والجمع ذكوراً وأناثاً ـ أو المعظّم نفسه ـ نحو : نقول . وللمخاطب
المذكر . والغائبة المفردة نحو : تقول . وفعل أمر ـ المفرد المذكر ـ نحو
قل .
وله صيغ أربع هي : «أَفْعَلُ . ونَفْعَلُ . وتَفْعَلُ . وإفْعَلْ»
وما عدا هذا فهو جائز الاستتار .
قال : (نحو : زيد نَصَرَ . وهند نصرت) أقول :
إن هذا من جائز الاستتار فلا يخفى .
قال : (وأنا أنصر . ونحن ننصر . وتنصر أنت أيها الرجل) .
أقول :
وهذا مما يجب فيه الاستتار ـ كما تقدم ـ .
قال : (والمنفصل : ما يستغنى عن اتصاله بشيء كالمظهر) . أقو
وهو ما أمكن الابتداء به ـ أيضاً ـ والعطف
وهو الغالب . ومستتراً ـ أحيانا ـ . قوله : « كالم
على ما يعود عليه من الأسماء . أو الاستقلال اللفظ

والوقف عليه - كما قدمنا

قال : (وهو : مرفوع . ومنصوب . ولا مجرور له) . أقول :

لـمَّا كان بناء الضمائر أشهر من أن يُذكر ؛ عبَّر بما حقه أن يكون

- عدة مرات - إعتماداً على تلك الشهرة فلا يخفى .

كن للضمير المنفصل مجرور ؛ لأن نوعي الجر وهما « الجر

ر بالحرف » فيهما قُرب من الاتصال اللفظي والمعنوي

فقط ، وكلاهما يتنافى مع الانفصال ؛ فتجرَّد عنه

لو لفظاً .

ثم ذكر النوعين فقال : (المرفوع) . . أقول :

أنا : للمتكلم والمتكلمة . ونحن : للمتكلمين والمتكلمات . أو المتكلم المعظِّم نفسه . ولم أرَهُ جائزاً للمتكلمة . وأنتَ : للمخاطَب . وأنت : للمخاطَبة . وأنتما : للمخاطَبين ، والمخاطَبتين . وأنتم : لجماعة المخاطَبينَ وأنتُنَّ : لجماعة المخاطَبات .

وهو : للمفرد الغائب . وهي : للمفردة الغائبة - وهما لمن يعقل ولمن لا يعقل - وهما « للأثنين الغائبين - مذكراً ومؤنثاً - . وهم : للجمع المذكر الغائب وهنَّ : للجمع المؤنث الغائبات .

وكل ذلك لمن يعقل ولمن لا يعقل . إلا ما يدل على الخطاب فهو خاص بمن يعقل ، حقيقةً أو تنزيلاً . قال : (والمنصوب) . أقول هو :

إيَّايَ . . للمتكلم المفرد - مذكراً ومؤنثاً - . وإيَّانَا . . للمتكلمين

- ذكوراً وأناثاً - . وإيَّاكَ . . للمخاطَب . وإياك

وإياكما .. للمخاطَبين - بنوعيهما - . وإياكم .. للجمع

للجمع المؤنث . فذلك كله للخطاب . . ولا يخاطَبُ

للغائب المفرد . ... اثنين والغائبتين ـ معاً ـ . وإياهم . . للجمع المذكر . وإياهن .. للجمع المؤنث . وبهذا ينتهي ذكره للاسم بجميع صوره . ثم شرع في ذكر الافعال . .

« علامات الفعل »

ال : (ومما يعرف به الفعل) . أقول :

به القسم الثاني من أقسام الكلمة . والفعل في اللغة يطلق على معان منها :

قال الفيروز أبا ذي في القاموس المحيط ما لفظه :

« الفعل بالكسر : حَرَكةُ الانسانِ . أو كناية عن كل عمل متعدٍ وبالفتح : مصدر فَعَلَ » .

وقال علي بن سيدة الأندلسي في « المحكم والمحيط الأعظم» ما لفظه:

« الفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد » .

أمّا في اصطلاح النحويين .. فقد قيل في تحديده أقول . نختار منها ما يلي ذكره :

الفعل : حدث حقيقة أو تشبيها وتنزيلاً . قام به الفاعل فأو- حقيقة أو تشبيها وتنزيلاً . أو اتصف به نفياً أو إثباتاً حقيقة أو تنز ليعم ما وقع وما لم يقع .

فالفعل ركن الاسناد ـ المفتقر ـ إلى الفاعل مسده ـ سواء كان حاصلاً متحقق الوقوع أم شأنه الوقوع . بالفعل أو بالقوة ؛ لذا نجد :

لم يقع . وإذهبْ .. ف   د ـ حقيقة

أو تنزيلاً ـ حاصل وإن لم يتحقق مضمون الجملة الفعلية . . فتحقق الاسناد بصورة خارجية أمر والاسناد الفعلي أمر آخر . فتأمل .

' يكن قد تحقق الاسناد . . أو بعبارة أخرى حصول النسبة المسنَد إليه بالفعل أو بالقوة هو المراد ليس غير .

. لو لم يكن هذا كافياً في صحة التعبير لمَا جاز نيابة فعل وجملة عن جملة ، كقولهم :

الدارَ . . والبيع بعدُ لم يحصل . ووهبتك الدابةَ . . والهبة بعدُ لم تتم . . الخ . من صيغ معروفة .

وقولهم : اللهم اغفر لنا . . وهو دعاءٌ ورجاءٌ . . لا أمر كما لا يخفى . ومثل هذا كثير جدا في كلامهم .

فالجمل الفعلية « الخبرية .. والانشائية ـ جميعاً ـ » ليست إلا عبارة عن نسبة إسنادية ، وصدقها أو كذبها . وتحقق مضمونها أو عدم تحقق مضمونها شيء ثانوي بالنسبة لصحة التعبير من الناحية اللغوية وصحة النسبة والاسناد من الناحية النحوية .

وبهذا نكتفي في تفسير معنى الفعل « بأنواعه الثلاثة » .

« دلالة الفعل على الزمان »

أمَّا دلالته على الزمان . . وإن ذَكَرَها كثي من مقوِّمَات حقيقته ؛ لأن دلالته عليه « بالملازمة لا العقلية » .

أمّا « المطابقة . . . ـ ـ ـليل :

وُجِدَ الزمانُ . وخُلِقَ الزمانُ . وجاءَ الزمانُ . وانقضى الزمان . ونحو هذا.

فان كان الفعل «بأقسامه الثلاثة» يدل على الزمان « باحدى الدلالات

الة تعود إلى : «التسلسلِ . أو الدَّوْرِ » وكلاهما ممنوعان عقلاً.

: إن المصدر وسائر المشتقات تدل على الحدث . . فما هو

بين الفعل ؟ . إذا لم يدل على الزمان ؟ .

إن افتقار الفعل « بالأصل » إلى الفاعل هو الفارق بينه

وبين ـ ـ سرَ ، وليس الدلالة على الزمان ـ كما يُظن ـ .

وإنْ دَلَّ المصدر . أو بعض المشتقات على الفاعل ـ فَعَرَضاً لا أصالةً ـ .

أمّا الأصوليون .. فيرون ـ أنَّ تمام النسبة بين المسند والمسند إليه ـ في الجمل الفعلية . ونقصان النسبة .. في المصدر العامل ..

هو الفرق بين الفعل . . والمصدر . ويقولون : إن ما بَانَ نقص النسبة فيه من الجمل الفعلية فلعلة . فأقول :

وهذا لا يتنافى مع ـ الفرق الذي ذكرناه ـ . إذ لا تتم النسبة في الجمل الفعلية بدون الفاعل . . وعدم تمامها في المصدر مع وجود الفاعل هو المؤيد لما ذكرناه . . إذ لا يحتاج المصدر ـ في الأصل ـ الى الفاعل كما هو الحال في الفعل ، فهو محمول على الفعل ـ في حالة العمل ـ وإن كان أصلاً لاشتقاق الفعل « على الأرجح » . . فتأمل .

وقد تنبه « لهذا » جمع من النحاة الحُذَّاق ، منهم

والشيخ الرضي نجم الأيمة في « الكافية وشرحها . . لها م

بـ « اقترن . . بأحد الأزمنة الثلاثة » ولم يقولا : «

كثير غيرهما .

فاذا كانت « الزمنية » داخلة في تركيب معنى الفعل - عقلا - وأنه دال عليها بواحدة من الدلالات الثلاث العقلية ، فلا معنى « لهذا التعبير.. » .

تران - لغة وعقلا - لا يتطلب تحققه أيّةَ دلالة من الدلالات « أي الاقتران » إلى المصادفة أقرب .

ى ما يدل عليه «الاقتران» هي الملازمة العرفية « أي العرفية عني الاصطلاح النحوي » .

وهي خارجة عن حقيقة الفعل ؛ فان « الدّور والتسلسل » باقيان على زعم دلالة الفعل بالملازمة . أو التضمن - العقليتين - على الزمان .

نقول : إن التبادر « عُرفاً » إلى دلالته « على الزمان » لا يدل على تحقق أيّة دلالة عقلية له عليه .

وانتقاض الدلالة العرفية . والتبادر العرفي . والاصطلاح النحوي ، ليس بذي بالٍ .

أمّا قول بعضهم :

إن المسألة نحوية تتعلق باللغة . . وليست عقلية ، والعرف اللغوي يرى دلالته عليه .

فنقول :

هذا غير مُسَلَّمٍ ؛ فان صيغة الفعل لا تدل بلفظها ، ولا بمعناها عليه . ولم نكن نعلم علماً يقيناً أنه مراد - للواضع لمعنى مركب من الحدث والزمان لتكون إرادته حجة كون المعنى مركباً أو بسيطاً . فالثاني أولى ؛ لأنه الأ

« فائدة »

بعض محققي العلماء : إن المراد بالزمان ـ في عرف الفلاسفة . . . هو عبارة عن حركة الأفلاك . وهذا لا يدل عليه الفعل ، داً للواضع حتماً ودلالته عليه تستلزم الدور والتسلسل الباطلين عقلاً .

اد بالزمان : ـ معنى الأسبقية . واللاحقية ـ وهما من الأمور ر ضع ، حين الوضع ؛ إذ بهما يتحقق معنى « الاخبار به » والفعل دال عليهما .

ولا يُنَافِـي هذا . . قولنا « خَلَقَ الزمانُ . . الخ » ولا دور ولا تسلسل على هذا القول .

يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الكتاب ـ :

إن « الأسبقية . واللاحقية » المشار إليهما من الأمور النِّسْبِيَّةِ الاضافية ـ كما لا يخفى ـ فبقاء إشكال الدور والتسلسل قائم مع ما تفضل به العالم المشار إليه .

هذا بعدَ تسليم كون « المعنى الثاني المذكور » مرادا للواضِـع حين الوضع كما قال « ولا دليل على إثبات ذلك ـ لغة ـ عقلاً » .

أمّا « الاخبار به » فمعلوم البطلان . .

إذ ليس كل فعل مخبر به ـ كما لا يخفى ـ

إنشائية » ـ فتأمل .

والذي ذهبنا إليـ ـر مرتبط

- غالباً - بالحجج العقلية فقد يكون موافقاً وقد يكون مخالفاً لاسيما المصطلحات اللغوية .

« كونه مراداً للواضع حين الوضع » دعوى عارية عن إلاّ التبادر العرفي فقط . وليس بحجة عقلية . بل ولا نقلية.

، : ما يقال في دلالة الفعل على الزمان أو عدمها ، ينبغي لته على - الظرف المكاني ، المادي . أو المعنوي - إلا أن ـوا لها - فيما أعلم .

ولعل دلالته على الظرفية المكانية أقرب عقلاً من الدلالة الزمانية . ورأينا فيها . . رأينا في الزمانية .

« فائدة »

المفهوم العام لكل حدث « كالضرب . والعِلْم . والجهل . وكل ما يتصوره المرء في المفاهيم العامة » . مجرد عن علاقته الزمانية والمكانية. فان أريدت مصاديقهُ الخارجية . . جاء الاقتران العرفي المتقدم ذكره .

فالمفاهيم العامة المشار إلى بعضها - كالكلي الطبعي - الموجود ذهناً ليس غير فهو عار عن كل قيد من القيود الخارجية .

أقول : فان افتقر المعنى الحدثي إلى الفاعل . . فهو المعنى الفعلى . وإن لم يفتقر إليه وبقي المعنى الحدثي مجرداً ملحوظاً والاستعمال - حصل ذكر الفاعل أو لم يحصل - فهو ا

فالاصل في الفعل الافتقار . والأصل في المعاني

ومنه معاني سائر المشتقات .

ولعل هذا مما وفقنا الله تعالى إليه ، فاني لم أجده في كتاب . وهو دليل على سلب الصفة الزمانية والمكانية عن الفعل . فتأمله فانه بحث . والله تعالى أعلم .

قال : (أن يدخله . . قد . وحرف الاستقبال نحو . . قد قام. وم وسوف يقوم . وأن يتصل به الضمير المرفوع نحو : نَصَرا . نصروا . وتاء التأنيث الساكنة : نحو نِعمتْ . وبِئْسَتْ) . أقول :

علامات الأفعال كثيرة ـ ذُكِرَ منها ـ « قد » وهي حرف تحقيق مع الفعل الماضي نحو : قد قام . وحرف تقليل مع الفعل المضارع نحو: قد يقوم . وهي علامة مشتركة بين الفعلين ـ الماضي . والمضارع ـ هذا مع ملاحظة اللفظ . أمَّا مع ملاحظة المعنى ـ وهو الأصل في الألفاظ ـ فليست علامة مشتركة .

« فقد » التي تدخل الفعل الماضي » ليست هي التي تدخل الفعل المضارع وإن اتحدتا لفظاً .

ومنها : « حرفا الاستقبال » وهما . . السين . وسوف . نـ سيقوم : وسوف يقوم .

وفَرَّقَ بعض النحويين بينهما فقال : «السين» حرف تنفيـ المضارع فينقله من زمن الحال إلى زمن المستقـ

و « سوف » حرف تسويف ينقله من البعيد . وهما يختصان بالمضارع .

وأمَّا اتصال الضمير المرفوع المتصل به الثلاثة كما لا يخفى نحو : نصرا . وينصران . وانصُرَ

مرفوع متصل دخل اا نه عليه .
أمّا « تاء التأنيث الساكنة » : فهي علامة مختصة بالماضي فقط .
ومَثّلَ بفعلي المدح والذم ؛ للخلاف المذكور في كتب النحو في فعليتهما،
لذكورة عليهما إعلاماً بأنه يرى فعليتهما . وهو الحق .
ل حرف الجر عليهما ، فعلى تقدير محذوف ، كدخول «ياء»
ف نحو : ياليتني . وعلى « حبذا » نحو : ياحبذا . فهذا
ندير شيء محذوف . أو بتقدير زيادة تلك الحروف . أو
للتنبيه لا للنداء .

(أقسام الفعل)

قال : (وله أمثلة ثلاثة : ماض . ومضارع . وأمر) . أقول :
لمّا ذكر الفعل على نحو العموم . . شرع في صوره .
فذكر ـ الأفعال الثلاثة . وعلى هذه القسمة إجماع النحاة البصريين .
والكوفيين دون خلاف « يُعْتَدُّ به » .
نعم : قال البصريون . . باستقلال هذه الأقسام الثلاثة . وقال
الكوفيون : « الأمر » مُقْتَطَعٌ من « المضارع » فهو « أعني الفعل »
في الأصل عندهم قسمان وفي التعداد ثلاثة . وهذا ما لا يدل عليه قياس .
ولا نص . كما سيجيء .
ثم شرع في تفصيل الأفعال . .
فقال :
(فالماضي : ما دل على حدث في زمان قبل زا

تقدم بحث دا ـ ذلك كاف ـ

إن شاء الله تعالى ـ . بقي إشكال يقتضيه المقام وهو :

إذا لم يكن الفعل دالاً على الزمان فما وجه تقسيمه ـ إلى الأقسام

ورة ـ ؟

: لمّا كان الفعل ـ حدثاً ـ قام به الفاعل فأوجده . أو اتصف

إثباتاً . فالزمانية متعلقة بالحدث الخاص المنسوب إلى الفاعل .

، أصل الحدث « الكلي » فهو مجرد عن قيد الزمانية والمكانية

ـ . وإن كان مفتقراً إلى الفاعل ـ أصلا ـ .

ويدل على عدم دلالته على الزمان ـ أيضاً ـ : إختلاف العلماء في دلالة المضارع حقيقة ومجازاً على زمان الحال . أو الاستقبال على خمسة أقوال ـ كما سيجيء .

فلو كان الزمان جزء حقيقته لما صح هذا الاختلاف . أقول :

فالقسمة تعود في حقيقتها إلى عمل الفاعل لا إلى أصل الحدث .

ولو كانت حقيقة الفعل مركبة من « الحدث والزمان » لما صح إستعمال الماضي فيما لم يقع .. أي في صيغ العقود والايقاعات نحو : زوجتُك .. وبعتُك مثلا . فلو كان المعنى مركباً لما جاز ـ هذا الاستعمال ولو على نحو التنزيل ـ لحصول التناقض بين اللفظ والمعنى . لا يقال : إن هذا من باب المجاز

لأننا ننفي كون هذا مجازاً بل هو حقيقة . ثم إن المجاز لابد له من مناسبة وقرينة تبرران إستعماله .. فما هي المناسبة بين ما مضى وبين ما .. وبين الاخبار والانشاء ؟!! .

وبناءاً على ما ذكرناه يكون تعريف الفعل الماض

حدث واقع حقيقة أو تنزيلاً . قبل الاخبار به ـ

وليست هذه ؛ [..]زمة عرفية

كما تقدم - .

أقول : قيل : في جواز إستعمال « بعتُك . ووهبتُك » ونظيرهما

[..] موقع الانشاء .. للدلالة على حتمية الوقوع . ولو عرفاً وتنزيلاً .

المضارع :

سمي بهذه التسمية لمشابهته إسم الفاعل - بحركاته وسكناته - .

على زمن الاخبار به خمسة أقوال :

[..]دها » . . أنه للحال فقط ؛ لأن المستقبل غير محقّق الوجود.

وقولك : زيد يقوم غداً . . معناه ينوي أن يقوم غداً .

« الثاني » أنه للاستقبال فقط . ولا يكون للحال ؛ لقِصَرِهِ فلا يسع العبارة . « الثالث » أنه حقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال - فهو بنحو الحقيقة - . وعليه الجمهور . وسيبويه . « الرابع » أنه حقيقة في الحال . مجاز في الاستقبال . وذلك لاحتياج زمن الاستقبال فيه إلى علامة. وهي لا تدخل إلاّ على الفروع والمعاني المجازية . « هكذا قاله في همع الهوامع » . « الخامس » عكسه .

وبهذا يتضح لنا على - ما قدمناه - كون حقيقة الفعل بسيطة لا مركبة . إذ لا يصح الخلاف في الحقيقة .

وأمّا الأمر « ويقال له . . فعل الطلب » :

فأجمع محققو النحاة : على أن « الصيغ الثلاث . للأفعال الثلا[..]

أصول مستقلة . نعم : اختلفوا في أيها أقدم رتبةً

ثم الحال . ثم الماضي .

وزعم الكوفيون : أن الأمر ليس أصلاً [..]

من المضارع . فأصل . .

ولمّا كان « أمر المخاطَب » أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها . مع حرف المضارعة للتخفيف . وهو عندهم معرب . والحق . إلاّ ما كان للغائب نحو « ليقم » فانه معرب اتفاقاً .

ـ اشتقاق الأمر من المضارع ـ نقول :

الحذف . وعدم التقدير والتأويل . وعدم النقل . مع الغريب : إذ لا اشتقاق الاّ مع المناسبة ـ كما هو معلوم ـ . بين الانشاء . والاخبار .

وقد ـ قدمنا ـ : أن الشذوذ ـ حاصل في علم النحو ـ كما هو حاصل في غيره من العلوم . ونص اللغة حَكَمٌ على ـ علماء النحو ـ . وليس علماء النحو ـ حكّاماً ـ على نص اللغة . والقياس جائز مع حصول النص المؤيد له . ومن العجب « والعجائب في عصرنا لا حصر لها » .. أن بعض المتحذلقين . . لما رأى خلاف الكوفيين . . لمذهب البصريين ـ ظن جهلاً . . أو تجاهلاً ـ أن الأمر ليس من الأفعال . . واست أظن « طالباً مبتدئاً » يقول مثل ـ هذا ـ !!

إن الخلاف « يا أيها العالم الجديد » بينهم . . . يعود إلى الاستقلال الذاتي . . أم النقل والاشتقاق . كاختلافهم في الأسبق رتبةً « المستقبل. أم الحاضر . أم الماضي » إذ لم يقل كوفي ولا بصري . . إن الأمر خارج عن قسمة الأفعال داخل في غيرها . بل « هذا من النحو المسم ...»!!.

بل الخلاف ـ بين الفريقين ـ هو في استقلال « ف و « النقل » . . وهذا لا ينفي فعليته .

أقول : ويعرف فعل الأمر .

بأنه الفعل الدا ـ تقيقة . وفيما
عدا هذا فدلالته مجازية تفتقر إلى نوع من انواع القرآئن ـ الحالية أو المقالية ـ . وكل فعل دل على ما ذكرناه بنفسه فهو « أمر » .
ل على الطلب بسبب آخر غير اللفظ المجرد فهو ليس منه وإن
وطلب ، كالمضارع المقترن بلام الأمر ونحوه .
بته : الطلب . ونون النسوة . فان لم يقبل أحدهما فليس بأمر .

:

ر وسو مبنى للفاعل . ومبنى للمفعول . ويقال للأول : ما سُمِّيَ فاعله . وللثاني : ما لم يُسَمَّ فاعله . والمجهول) .

أقول :

من مميزات الأفعال التامة المتصرفه .. البناء للمعلوم . والبناء للمجهول إذ لا يصح هذا في الأفعال الناقصة وإنما يحذف الفاعل : للجهل به أو لتعظيمه أو لتحقيره أو لاغراض اخرى ـ من اغراض البلاغة ـ .
وينوب عنه ـ في الغالب ـ المفعول به . والجار والمجرور . والظرف وفي هذا المقام كلام طويل لا يليق بهذا المختصر .

قال :

(والمبني للفاعل : ما أوله مفتوح) . أقول :

المبني للفاعل : ما كان فاعله معلوماً ـ ظاهراً أو مستتراً . صريح أو « مؤولاً » وفتح أوله في الماضي والمضارع منه غالباً وليس هذا
بل قد يتغير فيما إذا كانت أصول الماضي ثلاثة أحـ
أو أكثر من ثلاثة فيكون مضموم الأول في المـ
الصيغة الغالبة ـ .

قال : (والمج ـ

أي للمجهول ؛ والسبب في تسمية بهذا الاسم . . لأن إسناده - في الغالب - إلى المفعول به . وهو الأصل . وما حلّ محله فبالنيابة عنه .

ة « مفعول » هي الميزان الصرفي له - في الغالب - . والأول

ي - لأنه سبب معنوي . وهذا لفظي .

(ما أوله ضمة أصلية) . أقول :

ضُرِبَ . وأُكِلَ . فهذه ضمة على حرفه الأول الأصلي فهي ضمة أصلية .

قال : (أو أول متحركاته . . كآفتُعِلَ . . وأخواته) . أقول :

المراد بهذا - أفعال المطاوعة - وما يجري مجراها . مما يجري مجرى « فَاعَلَ » . وهذا من باب « مزيد الثلاثي » . ويجب كسر ما قبل الأخير في الماضي المجرد . والمزيد للمطاوعة وغيرها نحو : قال : (كُسِرَ وانكُسِرَ) . أقول :

فالأول المجرد . و والثاني المطاوع .

قال : (والمضارع : ما يتعاقب على أوله الزوائد الأربعة) . أقول:

المضارع ثاني الأول في التقسيم . وأصلها من حيث الوضع على « المشهور » . ولابد من بدئه بأحد الزوائد . . وه أ: ال

على ما سنذكره . وليست من علامته كما قال بعض

« لم » وهي حرف نفي وجزم .

قال : نحو : ـ ـ ـ ـ نا . ونفعل

نحن) .

أقول : إن هذه الأحرف تشير إلى نوع الفاعل لا إلى معنى الفعل .

علاماته لا وجه له ؛ ومجرد اتصالها بأوله دائماً وتخصيصها به

؛ لأنها لا تميزه عن قسيميه فهي لبيان نوع فاعله لا بيان

: للمتكلم ـ مفرداً مذكراً ومؤنثاً ـ ، نحو : «أَفْعَلُ أنَا»

و... . ...فرد المذكر الغائب . والجماعة الغائبينَ . والغائبات ، نحو :

« يقول . يقولون . يقلنَ » . والنون : لجماعة المتكلمينَ ذكوراً أو أناثاً .

أو الواحد أو الواحدة « مُعظماً نفسه » ، نحو : « نفعلُ » . والتاء :

للمفرد المخاطَب . والمفردة الغائبة . وللمخاطَبينَ والمخاطَبين . والمخاطبتين

والغائبتين . والمخاطبات . والغائبات . وقس ذلك وتأمله حسب مقتضيات الحال .

قال : (فاذا دخلت عليه السين أو سوف خلُص للمستقبل) .

أقول :

قدمنا ـ الأقوال الخمسة في دلالة المضارع على الزمان ـ . وهنا يتعين زمنه بالاستقبال اذا دخلت احدى العلامتين المذكورتين . وفي هذا المقام ننقل مقالة السيوطي في « همع الهوامع » .

قال .. للمضارع أربع حالات «أحدها» : أن يترجح فيه ـ الحال ـ وذلك اذا كان مجرداً ـ عما يدل على غيره ـ .

« الثاني » أن يتعين فيه الحال ، وذلك اذا ا

في معناها . نحو : « الحين . الساعة . آنفاً . أو أ

أو إنْ » لأنها لنفي » .

« الثالث » أن يتعين فيه الاستقبال ، وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل.

« الرابع » أن ينصرف معناه إلى المُضي ، وذلك إذا اقترن « بلم.

، . . إن «السين» حرف تنفيس ، وتخلصه إلى المستقبل القريب.

، » حرف تسويف وتخلصه للمستقبل مطلقاً . أو للبعيد منه .

ان به . وعدهما من علاماته وهذا وجه وجيه .

قال : (وهو أيضاً ضربان : مبني للفاعل .) . أقول ،

وهو ما كان فاعلة معلوماً مذكوراً في اللفظ صراحة أو تقديراً أو تأويلاً.

قال : (وهو ما أوله مفتوح . الا أربعة أبواب ، فان أوائلها مضمومة) .

أقول : إن كان ماضي المضارع ثلاثياً . كان مفتوح الأول نحو : ضَرَبَ يَضرب . أو ثلاثياً مزيداً فيه فكذلك نحو : استفهم يستفهمُ . أمَّا « أحسنَ يُحسِنُ » فهو وإن كان من الثلاثي المزيد فيه إلا أن زيادته لازمة .

قال : (وعلامة بنائها للفاعل : إنكسار الحرف الرابع) . أقول

يُدحْرِج . ويُصارِعُ ويُوعِدُ . ويتَ

فالجميع مكسورة الرابع . حقيقة أو تقديراً :

قال : (ومبني للمفعول . . وهذا ما أوله

الأربعة . فان العلامة فيها ا

وللوضوح بضرب أمثلة له من مختلف الصيغ نحو .

ضُرِبَ يُضْرَبُ . أنطُلِقَ يُنْطَلَقُ . أُحْرُنْجِمَ يُحْرَنْجَمُ

قيلَ . يُقالُ . .

ع للمجهول . . بضم الحرف الأول منه وفتح ما قبل

ما ذكرتُ لك .

لأمر وهو : إفْعَلْ) . أقول :

: فعل الطلب أيضاً « وإن كنا نُفرق بينها لغة » .

وصيغته الدالة عليه « إفْعَلْ » بكسر الهمزة . وقد تُضم نحو : أُقْتُلْ

وأُسْكُتْ . مما مضارعه مضموم ثالثه نحو : نصر ينصُرُ . وقس عليه.

وما قيل من اعتباره منقطعاً من المضارع المقترن بلام الطلب .

فردود لتباين المعنى في أصل الوضع ولأن المضارع لا يدل على الطلب الا

بسبب خارج عن صيغته كما لا يخفى . والطلب في الأمر بصيغته ، لا بشيء آخر.

وللطلب صيغ آخرى غير « إفْعَلْ » . . وهي : المضارع المقترن

بلام الأمر . وإسم فعل الأمر : نحو . . «عليك نفسك . وحذار . الخ».

والأمر حقيقة في الوجوب لأنه المتبادر من صيغته وضعاً وعرفاً .

وفي غيره مجاز . وهو من الأعلى إلى الأدنى .

ويخرج عن حقيقته إلى عدة معان ـ مذكورة في كتب النحو .

والبلاغة ـ .

كما أن دلالته على الفور . أو التراخي أمر خارج ؛

يستفاد منه بسبب القرآئن الخارجية . وهو محدود بالمستقبل

قال : (والأفعال حقيقة على ضربين : لازم . ،

التخصيص ـ لحق بها «نحو:

كان . وكاد . . وأخوانها ، وما ألحق بها » . والأفعال « الجامدة » وما ألحق بها نحو « ليس » .

إن نصبت الأسماء . . أو رفعتها فليس لها حكم الفعليةالحقيقية الصادر عن الفاعل أو القائم به . بل لسبب آخر ـ كما سيجيء ـ.

ي التعدي واللزوم :

إمكان سريان الحدث الذي أوجده الفاعل أو اتصف به إلى إسم المفعول به ـ . أو عدم إمكان سريانه . فاللازم : مالا يتجاوز الفاعل بل يقتصر عليه ويكتفي به كما قال : (نحو . . قعد . وقت). أقول: للفعل اللازم صيغ منها :

« فَعُلَ » للسجايا ـ وشبهها ـ نحو : عَذُبَ . وظَرُفَ . وجَنُبَ . و « تَفَعْلَلَ » نحو : تدحرجَ . و « انفَعَلَ » نحو : انقَطَعَ ، وانصَرَفَ ، وانقضَى . و « افعَلَّ » نحو : احمَرَّ . وازْوَرَّ . و « افعَلَلَّ » كاقشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ . أو إلحاقاً . . كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ . . أي ارتَعَدَ . و « إفعَنلَلَ » . وإفعَنلَلَ » أصلاً ـ كاقعنسَسَ واحرنجمَ . أو إلحاقاً . و « افعَالَّ » كاحمَارَّ .

فهذه الأوزان : قال ابن مالك « وغيره » . . دلائل اللزوم من غير بحث عن معانيها . ويقال للازم : القاصر أيضاً .

والمتعدى : ويقال له المُجَاوِز . والواقع . وهو ما يتعدى الف ولا يكتفي به .

قال : (فينصِبُ المفعول به وشبهه) . أقو

لمَّا كان اللازم ـ مقصوراً على الفاعل لا يتج

المفعول به من المصد ، ولهبحرف

جر . ويتعدى إلى المفعول به بحرف جر . ويحذف حرف الجر وينصبُ

المجرور . في نوعين : قياسي . . مع أنّ . وأنْ المصدريتين . وسماعي

... ...اس عليه نحو : دخلت الدارَ . والبلدَ . والبيتَ . لكثرة

ف : ذهبتُ الشامَ . . لعدم الاستعمال .

مدى :

للمفعول . نحو : نصرتُ زيداً . فهذا مفعول به حقيقة .

سألتُ السلطانَ قضاء حاجتي . فهذا شبيه بالمفعول بهوليس

به حقيقة .

وبهذا يُفَرَّقُ بين المفعول به حقيقة . . وهو ما أحدثه الفاعل أو وقع عليه فعلُه أو به .

وبين ما لم يكن كذلك حقيقة بل مجازاً وتشبيها «كالثاني» فانالفاعل له يوقع فعله على المفعول به ولا به . فتأمله .

قال : (ويتعدى إلى واحد وإلى أثنين) . أقول :

ذكر بعض النحويين «أربعة أنواع للفعل من حيث التعدي . وعدمه».. وهي :

« لازم » . و « متعدٍ » . و « واسطة » أي لا يوصَفُ بتعدٍ ولا لزوم ، وهو الناقص .

وما يوصَفُ بها « أي بالتعدي . واللزوم » نحو :

«شَكَرَ . ونَصَحَ . وكَالَ . ووَزَنَ . و

مقصور على السماع . والأفصح في « الأولينِ » تعديد

الأخيرة بنفسها . وهكذا وردت في كتاب الله تعالى

ففيه: «أشكر لي ... وعَدَدَه».

المفعول به الحقيقي، وكيفية التعدي إلى واحد فأكثر:

به الحقيقي: وقوعُ فِعْلِ الفاعل على المفعول به، وتأثُّرُ حقيقةً بما فَعَلَهُ الفاعل.

الوقوع على وجوه:

تارة يكون فِعلُ الفاعلِ مُقْتَصِراً على مفعول به واحد «إكتفاءاً به. أو عدم سريان التأثير الفاعلي إلى أكثر منه». نحو: نصرتُ زيداً.

وتارة يكون فِعْلُهُ متعدياً إلى أثنين نحو: أعطيتُ زيداً ثوباً. وهذا التعدي له صورتان «الأولى» ما ذكرناه. «والثانية» أفعال القلوب. أقول:

فاعطائي .. فعل الفاعل. ولا يتم الكلام عنه إلاّ بهذين المفعولين معاً. فزيد: مفعول به أول، مُعْطَى له. وثوباً.. مفعول به ثان، وهو مُعْطَى.

لا يقال: إن زيداً «المعطَى له» هو مفعول لاجله على هذا التفسير؟.

لأننا نقول: ليس في زيد سببية لوجود الفعل كما هو الحال في المفعول لأجله. ولم يكن المعنى المصدري ملحوظا فيه، وإن كان في الأصل منقولاً عنه، فتأمل.

قال: (وإلى ثلاثة نحو: أعلمَ اللهُ زيداً عمر

إن هذا الذي أشار إليه باب مستقل، وهو

القلوب» التي سيجيء الحديث عنها. وهذا مما شُبِّ

وليس منه . بل الثاني

أمَّا الأول فَمُنَزَّل منزلةَ المفعول به « وإن أُعربَ مفعولاً به في الجملة » بعلاقة معنوية وهي كونه من « أعمال القلب . أي الادراك بهذه العلاقة كمعمول لفعل الفاعل .

(وأسباب التعدية : ثلاثة) . أقول :

اللازم . أو المتعدي ـ إل واحد . أو إلى أثنين ـ قد يتعلق تعديته إلى واحد إن كان ـ لازماً ـ . وإلى أثنين إن كان لد .

وهكذا إلى ثلاثة . وأجيز له هذه التعدية بأسباب كثيرة منها :

قال : (الهمزة) . أقول :

توطئة : اختلف في ناصب المفعول به . . فالبصريون ، أنه عامل الفاعل ، أي الفغل وشبه . وقد قدمنا هذا فيما سبق للدلالة على اختيارنا إيَّاه . لأنه من الأحداث التي تتعلق باسم صريح أو مؤل وبسبب هذا التعلق الذي يُطلق عليه « الوقوع » سمي مفعولا به أي مُتَعَلَّقاً به .

وقيل : ناصبه هو الفاعل وحده . وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معاً . وقيل : معنى المفعولية .

أقول : قد ذكر النحويون ، جواز حذف ناصب المفعول به ـ قياساً ـ لقرينة لفظية أو معنوية .. نحو : «زيداً » لمن قال لكَ . . مَن ضربتَ ؟ . وسيجيء تفصيل هذا .

فالتعدية بالهمزة . .

ويقال لها : همزة النقل أيضاً . وهي تُعَدِّي إلى واحد أو إلى أثنين . نحو : « أجلسته . من جل

المسألةَ من فَهِمَ ... التعدية لذا قَدَّمَ ذكرها .

قال : (وتضعيف العين . . في فَرَّحْتُهُ) . أقول :

هو ثاني الأسباب . وهو أقلها تأثيراً واستعمالاً من الهمزة فهي يتعدى به اللازم والمتعدي إلى واحد فقط . نحو : فَرِحَ . . تقول : فَرَّحْتُه . وعظَّمتُهُ ، فهذان من اللازم المتعدي ... وعَلِمَ المتعدي إلى واحد . . تقول : علَّمتُهُالمسألةَ ، ... تعدي إلى أثنين بسبب التضعيف .

وتخصيص التضعيف « بالعين » أي ثاني الحروف « الأصلية »حذراً من غيره نحو : عشعش . وعسعس ، وشبهها ، فهما لازمان وليس لهذا التضعيف أي أثر .

قال : (وحروف الجر) . أقول :

هو ثالثُ أسباب التعدية .. ويُعَدَّي به اللازم والمتعدي إلى واحد فقط . نحو : مررتُ بزيد . وكتبتُ الدرسَ بالقلم .

وقد يحذف حرف الجر فينصَبُ «المجرور» . وقد أشار إبن مالك إلى هذا فقال :

« وعدِّ لازماً بحرفِ جرِّ   فان حُذف فالنصبُ للمنجرِ » .

ولا يحذف حرف الجر إلاّ مع أمن اللبس . والعلم بالمحذوف ومحله. وهذا الحذف نوعان (كما قدمنا) . .

قياسي : إذا عُلم المحذوف « نوعاً . ومكاناً وأَنْ . وكي » المصدريات ؛ ويؤول بالمفرد إن كان الم

وسماعي : يُحفظ ولا يقاس عليه . . نحو

والبيتَ . والبلدَ «والأصل قال :
ذهبتُ السوقَ . . أي إلى السوقِ ، لعدم السماع .
قال : (وكلٌ من اللازم . والمتعدي . يكون علاجاً وغير علاج) .

: أن الأفعال كلها - إرادية . وغير إرادية - بدليل قوله :
لحواس كلها متعدية) . أقول :
، سواء كانت من أعمال الحواس الظاهرة ، نحو :
أو الباطنة ، نحو : علِمَ . وفهِمَ .

وأقول : لأسباب التعدية المذكورة أسباب أخرى ملحقة بها - لم يتعرض لذكرها - . منها : صوغه على « أستفعَلَ » بشرط تضمُّنِه معنى - متعدياً - فالتعدي بسبب المعنى الجديد ، لا بسبب الصيغة الجديدة وحدها بل هي جزء سبب ، إذ زيادة الحروف سبب لزيادة المعنى . فليس في حروف المعجم العربية ، ما هو زائد لا لفائدة .

فالتضمين سبب من أسباب التعدية نحو : « إستصعبتُ الأمرَ » . و « إستخبرتُ زيداً الخبرَ » . وقد ذكر النحاة أسبابا للتعدية - غير هذه - تركناها لمنافاة ذكرها كلها للاختصار . . ولأن بعضها غير مرضي عندنا .

« الحرف »

قال : (والحرف : ما دلّ على معنى في غيره) .
لم أجد حدّاً للحرف غير هذا وما يقرب منه .

والمراد « بهذا الت ... حصر في غيره « حقيقة » . . والاّ كان مهملاً - كديز . . مقلوب زيد مثلاً - . ولم يقل واحد منهم هذا القول .

ـقاره إلى غيره من الأسماء والأفعال لوضوح المراد منه وتشخيصه

لـكلي الطّبيعي » الذي ينحصر فهم المراد منه بمصاديقه الخارجية .

التي لا يظهر تأثيرُها ولهيبُها إلاّ بما له قابلية الاحتراق والاشتعال

ـام .

ـاحراق حالة ذاتية - كامنة - في النار . ووجود ماله قابلية الاحتراق من الأجسام ، هو المحل التطبيقي الذي يبدو فيه الكامن من قوة النار . فالنار سبب حقيقي للاحراق .

والمحتَرِقُ « هو المنفعِلُ » وهو جزء سبب . ويتم حصول التأثير بجزأي العلة معاً ، وهما : المؤثِّرُ ، والمتأثِّرُ .

فقولنا : سرتُ من البصرة إلى الكوفة - مثلاً - . .

يحصل منه : أن الابتداء معنى حاصل في كلمة « مِنْ » قبل ذكر كلمة « البصرة » . وإلاّ لمَا صلحت - في هذا الاستعمال - . ولمَا جاز إستعمالها مع غيرها - مثلاً - .

وكذلك الانتهاء ... نى حاصل في كلمة « إلى » قبل ذكر كلمه « الكوفة » والاّ لمَا صلحت في هذا الاستعمال . ولمَا صلحت مع غيره - مثلاً - وقس غيرهما عليهما .

فـ « البصرة . والكوفة . . في المثال » كاـ

ظَهَرَ فيه أثَرُ النار . ولم تكن النار قد امتـ

الاحراق » من الجسم المحتَرِق .

وعلى هذا : فالوضع اهيمها

العامة ومدلولاتها الكلية بهذا الوضع .

والموضوع له « خاص » أي المصاديق الفردية للمعاني « العامة » .

بها تعددت بشرط ألاّ تخرج تلك المصاديق عن حقيقة

له . ولو لم يكن «الموضوع له خاصاً . أي ما تُستعمل

حسب مفهومها العام » لكانت الاستعمالات « الخاصة »

أحد هذا القول . ولا ينافي عمومَ الوضع عدمُ وجود

رج « أي في الاستعمال الخارجي » على عمومه .

فالمعاني المصدرية : بما هي مفاهيم عامة ، كلها من هذا القبيل .

ولا شك أن المعاني المصدرية أقوى من المعاني الحرفية .

فكما أن المعاني المصدرية العامة « بحسب الوضع » . و « الموضوع له خاص . . أي المستعملة فيه » لا يضرها عدم وجودها على عمومها - في الخارج - الا بوجود مصاديقها .

فالمعاني الحرفية « من باب أولى » ألاّ يضرها عدم وجود معانيها « العامة » الحقيقية في الخارج . بل بجزئياتها فقط .

أمّا من (حيث الحقيقة . والمجاز) : فالمعنى (الكلي) للحروف ، هو الحقيقة ، والمصداق الخارجي المستعمل هو : تمثيل وتجسيد للمعنى الحقيقي « العام » فهو جزؤها ، « أي جزء الحقيقة العامة » . وجزء الشيء منه . فالمعنى الخاص المتشخص بالاستعمال الخارجي ، معنى حقيقي

لا مجازي . ومن قال « بالمجازية . . بعلاقة الكلية والجز

عقلاً . . لكنه مرفوض لغة » . ومخالف - للأصل - فا

الاستعمال والمجاز فرع فيه يفتقر إلى نص أو قرينة .

وللعلماء تفاسير أيضاً .

أن تدل على المعنى المراد منها . . بالوضع الخاص . والموضوع له أيضاً كذلك .

هذا يُفَسَّرُ قولهم : « ما دل على معنى في غيره » أي ما دل المستعمل في إستعمال ـ ما ـ في الاستعمالات الخاصة «المتعددة» ر معنى بمعنى . لا لفظ بلفظ وليس لهذا ما يبرره لغة . ويكفي أنه يستلزم تعدد الوضع . . وحصر موارد الاستعمال وتوقف ال على السماع .

ثم نقول : إن الذي ذكره ـ المطرزي ـ هو الحد النحوي للحرف.

وحده اللغوي :

حرف الشيء . . طَرَفُه وناحيته .

والمراد بالدلالة : الوضعية ليس غير . والذي نراه في تحديدالحرف هو : (ما دلّ على معنى عامٍ في نفسه ، ولن يتضح إلاّ مع غيره . . من الأسماء . أو الأفعال ـ غالباً ـ) .

« فصل »

قال : (الاعراب) . أقول :

هو في اللغة : الظهور والابانة . وأعرب الرجلُ : إذا تكلم بالعربية ولذا سُمي المتكلم بالاعراب متكلماً بالعربية . إذ لا كما لا إبانة للمعنى بدونه . ولهذين سُمي النحو إعرا معنى الكلام العربي . وسبب التسمية الجزئية والكلية . ففيه

مهمة الاعراب الاساسية :

الاعراب من تحديده .. فهو لغة : الابانة . وإصطلاحاً ..

ن التحديدين (اللغوي . والنحوي) يوضحان أن غايته
صوتية فقط . فمن زعم أنه « أي الاعراب . وتعيين
على فهم معنى الكلام وتحديد موقع الكلمة منه . فقد
أخطأ فهم غايته « جهلاً . . أو تجاهلاً » . قال الزجاجي في كتابه « الايضاح » :

« والاعراب : أصله البيان . ثم أن النحويين لمّا رأوا فيأواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها . . سموها إعراباً ، أي بياناً. وكأنّ البيانَ بها يكونُ » . ومما في كتابه :

إن الكلام سابق للاعراب . وإن الاعرابَ عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدلُّ عليه . فالكلام إذاً سابقه في المرتبة . والاعراب تابع من توابعه .

وقد مَثَّلَ لرأيه ـ هذا ـ بدلالة الأسماء على مسمياتها . . نحو : زيد . ومحمد . وجعفر . ودلالة الأفعال على المعاني الفعلية . دون حاجة إلى الاعراب .

إلاّ أن فهم المعاني المختلفة حين تركيب الكلام /
هذا حاصل ما قاله وعليه محققو النحويين . فيكون فهم
فهم حكمه من النحو دون العكس كما قيل .

قال (إختلا) :

إختلف النحويون في تحديد الاعراب فمنه : ما ذكره « المطرزي »

وهذا يعني أن الاعراب معنى . والحجة :

إضافة الحركات إليه ، فيقال حركات الاعراب . والشيء لا

نفسه .

إن الحركات قد تكون في المبني . فلا تكون إعراباً . فالاعراب

لمعنوي . . والحركات دلالات عليه فقط . وذهب آخرون :

ـاب . . هو نفس هذه الحركات . وكلا القولين ـ بعد التأمل ـ

لا يختلفان . . في توقف المعنى عليه . . لا توقفه على فهم المعنى .

والعوامل : اللفظية . والعوامل : المعنوية كلها ـ سبب لتغيير آخر المعرب . والنِّسْبَةُ بين العاملين : « العموم والخصوص من مطلق » :

فكل عامل لفظي عامل معنوي . ولا عكس .

والمقصود بالعامل اللفظي : ماله صورة في اللفظ . . ولابد له من تأثير معنوي ليكون هو السبب الحقيقي في تأثيره بالمعرب . « رفعاً . أو نصباً . أو جراً . أو جزماً » .

وبدون هذا التأثير المعنوي لايكون العامل اللفظي عاملاً . . بل يكون ملغياً . . فتأمل .

أمّا العامل المعنوي : فهو عامل دون قيد ولا شرط ، وذلك لقوة تأثيره المعنوي . . وإن لم تكن له صورة في اللفظ . كـ فع المبتدأ بالابتد

« وهو عامل معنوي . والفاعل بالفاعلية . . وهي عا

فتأمل بحثنا هذا فهو دقيق .

وأصل المعربات . . هي الأسماء لكثرتها في الـ

التي تطرأ عليها . و . . . . لها في حركاتها والحروف لاحظ لها منه مطلقاً .

(تنبيه)

بعض من تصدر «دست رئآسة العلوم اللغوية في عصرنا »(١) :

ل ما يعاد النظر فيه : القول المأثور . . إن النحو يعصم اللسان من الخطأ في الاعراب » . أقول : إن « مراعاة قواعده » تعصم اللسان من الخطأ حتماً . .

أمَّا « مع عدم المراعاة . . فلا عصمة . . ولا ذنب للنحو حينئذ » وعدم المراعاة سبب أغلاط أيمة النحويين « من غير العرب » بل ومن العرب أيضاً . ـ من الطبقة الثالثة فنازلاً ـ .

وأي علم يعصم من الخطأ ـ دون مراعاة قواعده ـ . ؟!! . .

فالهندسة . والجبر . والحساب . الخ . . إذا لم يراع المرء قواعدها كيف يهتدي إلى تحقيق الغاية المتوخاة منها ؟ .

إن حذف كلمة « مراعاة » من القول « المأثور . . . » في بعض الكتب ـ قديماًإن وُجِدَ ـ فسهوٌ .. أو للعلم بها .. اختصاراً ، أمَّا ـ في زماننا فللتقليل من أهمية هذا العلم .. أو لاثارة الغبار في « سماء لغة الضاد »!!

وإن تصدقوا عليه ببعض « كلمات المدح لفظاً . . . معنى » ! .

وأخيراً أقول : إن مَن قال . . « ما أَشَدَّ

(١) مرد على « المدخل في ـ أول هذا الكتاب ـ »

التعجب من شدة ا...ر .. و... ...م ... ... بي الملحون ..
فاستهجن لحنه ـ ولو كان فهمُ المتكلم معنى الكلام ، وحده : مرشداً
الى النهج العربي الصحيح في النطق . . أو فهم السامع المعنى المقصود ..
ل التعبير الصحيح . . لم يحدث الغلط . . ولم يضع الدؤلي
.. فأحذر أيها العربي وتأمل ـ لا تصدق بل حقق . . ولك في
رسيبويه . وابن الحاجب . والشيخ نجم الأيمة الرضي . وابن مالك
. وابن الناظم « بدر الدين » . والأزهري وأمثالهم .. ـ خير
اسوه وقدوة ـ فخذ ما شاع على لسان هؤلاء وأمثالهم . . فهم الأمناء
الحريصون على قواعدنا ـ .

أمّا « ذوي الدراسات الغربية » والشرقية ـ فهم بعيدون كل البعد
عن لغتنا ـ جهلاً . . أو تجاهلاً ـ .

واللغة ليست فلسفة بل هي نصوص تبتني عليها قواعد .

ولكل أمة لغتها وقواعدها . . ولم نسمع « تيسير القواعد في
الانكليزية . والألمانية . والفرنسية . . الخ » بالأسلوب الذي يدعو به
وإليه .. «مُيَسّرُو قواعدنا» ؟! . « الأمناء المخلصون جدّاً جدّاً » . .

قال الزجاجي في ـ الايضاح ـ : إنما ذَكَر سيبويه إختلاف الألفاظ
لاختلاف المعاني ، حجة لاختلاف الاعراب للمعاني كما خالفوا بين الألفاظ
للمعاني ، نحو : ذهب . وجلس . كذلك : أكرمني أخوك . وأكرمت أخاك
هما يختلفان . وكذلك فرّق بين الفاعل والمفعول ...
إليه في الاعراب إذا اختلفت معانيهن .

أقول : ولو أردنا ذكر الشواهد على تبعية ا...
عليه لطال المقام . وأن الاعراب إنما يختلف لبيان

بهذا حجة .

قال : (وألقاب حركاته) . أقول :

ان في هذا التعبير دلالة . . على أن الاعراب حقيقة هو نفس تغيير

. فاللقب : لا يدل على الملقّب دلالة كافية ، كدلالة الاسم

مما يدل على أن الحركات ليست هي الاعراب . . كما قيل .

غيير بسبب العوامل .

الحركات علامات للدلالة على هذا التغيير ليس غير . فهي ابعاض حروف وليست حروفاً . . إذ هي أبعاض حروف المد « أي حروف العلة » ، فالضمة بعض الواو . والفتحة بعض الألف . والكسرة بعض الياء . ولو كانت هي نفسها المرادة في المعربات . . لقال : أسماء الحركات . . ولم يقل الألقاب .

ومذهب البصريين أنه : « الضمة . والفتحة . والكسرة . وكذلك الجزم » . وهذا لا يتنافى مع ما ذهبنا إليه .

فالاعراب على ما ذكروا : العلامة الدالة عليه أي على التغيير . . وليس الحرف الأخير هو الاعراب كما قال الكوفيون . فهذا هو المراد في الظاهر وواقع الاعراب : هو التغيير بسبب العوامل - كما تقدم - .

فتسميتهم « الحركات » إعرابا مجاز بعلاقة الأثر والمؤثر . . فتأمل .

قال : (فالرفع) أقول :

له معان كثيرة في اللغة منها : رفعُ الزرع .

وفي « الصحاح » : الرفع في الاعراب كالضم في الب

النحويين . وفي الاصطلاح : هو وقوع الاسم أو

العمدة من الكلام . وعلامته الأصلية . . الضمة في

الظاهر . والفعل المض لرفع المتصلة
وينوب عنها «الواو» في الأسماء الستة . والجمع المذكر السالم . و«الألف» في المثنى . و « ثبوت النون » في الأفعال الخمسة ـ من المضارع ـ .
صب) . . أقول :
في الاعراب ، كالفتح في البناء . . وهو إصطلاح نحوي .
قية . الفتحة في الاسم الصحيح الصريح الظاهر أو المعتل والمضارع . . كذلك معتلاً وسالماً ـ غالباً ـ . وينوب عنها:
» في المثنى . والجمع المذكر السالم . و « الألف » في الأسماء الستة . والكسرة فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين . و « حذف النون » في الأفعال الخمسة .

والنصب : خاص بالأسماء الفضلة وما ينوب عنها . أو يحل محلها أو مشبه بها .

ولا نعني بكلمة « الفضلة» جواز حذفها والاستغناء عنها في الكلام .. بل ذكره بعد الركنين المسند والمسند إليه . وإلا فقد يكون المنصوب «مفرداً كان أو جملة » مما لا يتم الكلام إلا به نحو : « لا تمشِ في الأرض مرحاً. وإشتريت خمسة عشر كتاباً » فـ « مرحاً . . وهو حال فضلة . وكتاباً.. تمييز مثله » لكنها مما لا يجوز حذفه أو الاستغناء عنه .

قال : (والجر) . أقول :
هو لغة : الجَذْبُ . وله معانٍ كثيرة . وفي الاصطلاح :
ظُهور الخفض على آخر المعرب ، لفظاً . أو
المصطلحات النحوية : « الرفع . والنصب . والجر
مجازية فقط . وقد صارت «حقيقة عُرفية خاصة .. أي .

ومَن تأمل المعا   منها - في

عرف النحويين ظهر له وجه الشبه بين المعنيين ؛ ولكثرة الاستعمال النحوي نُسِيَ المعنى اللغوي .

الأصلية « الكسرة » في آخر الاسم المعرب . . الصحيح

ف . وينوب عنها : الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف.

المثنى . والجمع المذكر السالم . والأسماء الستة . ويقابله :

بنيات - . والجزم في الأفعال المعربة من المضارع فقط .

اص بالأسماء . والجزم خاص بالأفعال .

قال : (والجزم) . . أقول :

هو في اللغة : القَطْعُ . وجَزَمَ الحرفَ : أَسْكَنَهُ ، وعليه سَكَتَ . والقراءةَ : وَضَعَ الحروفَ مواضِعَها في بيان ومَهَلٍ .

وفي النحو :

سكونُ آخر المضارع المعرب . ويقابله : السكون في المبنيات - عموماً - وحركته الأصلية : « السكون . . وهو عبارة عن عدم وجود حركة ما .. وصورته الكتابية - ٥ - » . وعلامته الفرعية : حذف النون في الأفعال الخمسة . وفي المعتل : حذف حرف العلة .

قال : (وما أعرب من الأسماء : ضربان . منصرف) . أقول :

التصرف في الأسماء له عدة معانٍ . . « والمراد هنا » :

« منها - وقوعه في موضع العمدة ، والفضلة . والمنسوب ؛ ممَّا سَبَّبَ له التَّغْيِيرَ في آخره .

وقد جعلوا « التنوين » علامة لفظية « للاسم ا

للدلالة على تمام الاسم وصلاحية وقوعه في كل موقع

التعبير ؛ فأطلقوا ... ... وسمى الاسم المُنَوَّن « المُنْصَرِف » .

ولمّا كان الاعراب : هو تأثير العوامل اللفظية والمعنوية المُسَبِّبُ تغييراً في آخره . وكان المتغير القابل للانتقال من حال إلى حال؛ ...ير العوامل فيه ، له ميزة عن بقية الأسماء التي ليست لها هذه ، تحتم ...لاسماء إلى ذي قابلية للتغيير المذكور . وإلى فاقد لهذه القابلية . فقالوا : المنصرف » . . وهو الذي تمت فيه الاسمية ، بجميع مميزاتها ، ... ...أثير العوامل اللفظية والمعنوية فيه . . وقد أعطوه علامة لفظية فقط « أي لا في الخط » . . تلك هي ،

« النون الساكنة الزائدة . . أي التنوين » والتنوين . والمنصرف والمنون . . إسم واحد .

وليست له أية مشابهة بحرف من الحروف . وقد قال في تحديده : (وهو ما يدخله الحركات والتنوين) . أقول :

الأصل في الأسماء « أن يكون الاسم منصرفاً » ولذا لا يمنع الاسم من الصرف بمانع واحد إلاّ اذا اعتضد بما يقويه . وقد أعطاه المؤلف علامتين .

دخول الحركات ـ الأصلية ـ الثلاث . والتنوين . نحو : رجُلٍ وفرسٍ . وكتابٍ .

« الممنوع من الصرف

قال : (وغير منصرف) . أقول :

قد ذكروا : أ _ _ قط . إذ لا
يدخل هذا التنوين إلاّ على المتمكن من الاسماء المعربة المتصرفة . وبهذا
فهو دليل على تمام الاسم .
: هو الذي لا يُنَوَّنُ - بهذا التنوين - ولا يجر أيضاً
، عند حصول سبب الجر . قال : (وأسباب منع الصرف)..
: لمّا كان منع الصرف «أي منع التنوين» فرعاً والتصرف فيها
. . إحتاج منع الصرف إلى سببين «غالباً» أو واحد - مُعْتَضِدٍ -
بما يُؤَهِّلُهُ للمنع .
وذلك لأن منع صرف طارىء على الأسماء .. فاحتاج إلى علة..وسبب.
قال : (وهي تسعة) . أقول :
جَمَعَها بعضُهم بهذا البيت :
« إجمعْ . وزن . عادلاً . أَنِّثْ . بمعرفةٍ
رَكِّبْ . وزد . عُجمةً . فالوصفُ . قد كملا »
أقول : السبب في منع الاسم من الصرف ؛ هو مشابهته الفعل .
كما أن مشابهة الفعل الاسمَ سبب لاعرابه .
قال : (العَلَمية . والتأنيث . ووزن الفعل . والعدل . والتركيب
والعجمة - في الأعلام خاصـــة - . والألف والنون المضارعتان لألفي
التأنيث . والوصف) .
قال « أمّا العَلَمية » فتعم العَلَمَ الشخصي
أسماء المدن والجبال والأنهار والقبائل .
« والتأنيث » : الحقيقي . والمجازي - اشتـ

أم لا - .

« ووزن الفعل » . . وهو قسمان ، نُقِلَ عن وزن الفعل نحو : يزيد . ويَشكر . ويعمر . ويحيي . أو لم ينقل : نحو . . إفكل . ويرفع.

العدل » ويمنع مع العلمية في خمسة أشياء . .

حدها » : ما جاءَ علماً موضوعاً على « فُعَل » وهو معدول « فاعل » وهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو :

. وزفر ومُضَر . وثُعَل . وهُبَل. وزُحَل . وعُصَم . وقُزَح وقُثَم وجُمَح . وجُحَا . ودُلَف . وبُلَغ - بطن من قُضاعة-.

« الثاني » : « فُعَل » المختص بالنداء نحو : فُسَق . وغُدَر. وخُبَث . ولُكَع . . مع العلمية ، أي مع التسمية بها - .

« الثالث » : « فُعَل » المؤكد به نحو : جُمَع . وكُتَع . وبُصَع . وبُتَع .

« الرابع » سَحَر . . وقت بعينه . فلا يتصرف ولا ينصرف .

« الخامس » : فَعَالِ - عَلَم المؤنث - نحو : حَذامِ . وقطام ورقاشِ . وغلابِ . وسجاحِ . وسكابِ - لفرس - . وغرارِ - لبقرة- وظفارِ - لبلدة - . فهذه ممنوعة للعلمية والعدل . . عند سيبويه . وعند المبرِّد : العلمية والتأنيث . » وهو الأرجح . . لأن العدل خلاف الأصل فيتوقف على السماع » .

أقول : الفرق . . بين العدل . والقلب . والابدال

العدل . . إيجاد صيغة من صيغة .

والقلب : إبدال حرف علة . . بحرف علة

والابدال : وضع حرف « من غير حروف ا

فكل قلبٍ إبدال . ولا عكس

تنبيه

يفه « المنصرف .. بأنه ما يدخله الحركات والتنوين » .
سرف « أمر مركب منهما » . والذي ذكرناه يعني أن
ط . . فهو التنوين فقط » . . والخلاف - بعد التأمل -
ـــي . . . ! ندل على تام الاسم . كما يدل عليه التنوين فتأمل .

أقول : مما يقوم مقام علتين . .

« صيغتا منتهى الجموع .. مَفَاعِل ومَفَاعيل » وإنْ لم يذكرهما - المطرزي - .

ولا يشترط أن يكون أولها ميماً مفتوحاً . بل حرف مفتوح . ويشترط كون ثالثها ألفاً . بعده مكسور - ولو تقديراً - وهذا مذهب سيبويه والجمهور . وهو الحق للفرق بينهما وبين ماله نظير من المفرد .

أمَّا سراويل . . فمفرد أعجمي لا يصرف معرفة ولا نكرة لمشابهته - هذا الجمع - . وهذا رأي سيبويه .

وقال غيره : هو كذلك لكنه يصرف نكرة ويمنع الصرف معرفة.

وقيل : هو جمع . . مفرده : سروالة . وليس بشيء .

أقول : (والعُجمة مع العَلَمية) . .

والمراد . . ما لم يكن موضوعاً في أصل هذه اللغة نظير فيها .

وتمنع العجمةُ الاسمَ من الصرف بشروط :

« أحدها » من لغة ـ ما..
غير عربية ـ إلى لغة العرب نحو : إبراهيم . وإسرائيل . بخلاف ماينقل
« جنساً » أو ينقل « نكرة » . نحو : ديباج . ولجام . ونيروز .. فهذه
قلها نكرة . وهل يشترط كونه « عَلَماً » في اللغة المنقول
عم . « ولا » وهو المشهور » .
ي» أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف : فان كان ثلاثياً صُرِف
لنوح . ولوط . وقيل : يمنع متحرك الوسط .
والمراد بالعجمة : ما ليس بعربي . . بل منقول إلى العربية من أية
لغة . وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

« أحدها » نص أيمة اللغة على عجمته . « ثانيها » خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبراهيم . فمثل هذا الوزن مفقود ـ في الأسماء العربية ـ . « ثالثها » أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نرجس. أو آخره زاي بعد دال نحو : مهندز . « رابعها » أن يجتمع في الاسم من الحروف ما لا يجتمع في الأسماء العربية نحو : « الجيم . والصاد المهملة». أو « الجيم . والقاف » . أو « الجيم . والكاف » . و « خامسها » أن يكون عارياً عن حروف الذلاقة .. وهو رباعي أو خماسي . إلا «عسجد» فهي عربية لخفة السين وهشاشتها . . كذا قال الخليل الفراهيدي .

أقول (والوصف) : ما دل على لون من الألوان . و (ألف التأنيث بنوعيها . . المقصورة . والممدودة) وهما و
تمنعان الصرف مطلقاً . فمتى اجتمع في الاسم علتا
ألفي التأنيث . والصيغتين » فكلّ منهن يكفي عز
ويعرب بالضمة رفعاً . والفتحة نصباً وجراً

المعرفة . وعدم الاضافة .

قال : (متى اجتمعَ في الاسم آثنان منها . آو تكرر واحــد لم ينصرف) . أقول :

... م الصرفَ إلا باجتماع أثنتين من العلل - التي مَرّ ذكرها -
ها . كألفي التأنيث « المقصورة . والممدودة » نحو :
صيغتي الجمع نحو : « مَفَاعِل . ومَفَاعيل » كمساجد
ى العلل التسع .
ى . وثلاث . ورباع . ففيها : العدل والوصف .

وقيل : العدل المكرر .. أي أثنين أثنين . وثلاثة ثلاثة . وأربعة أربعة) أقول:

أمّا على القول الأول - وهو المختار عندنا - فالوصف - كما قال - واضح والعدل ، فعن - العدد المكرر - فالمراد بمثنى « أثنين أثنين » وهكذا الباقيات . فالعدل - هنا - يوجب التكرار .

أي جاؤا ثلاثة ثلاثة . وأربعة أربعة . وأمّا ماوراء ذلك إلى عشار فقياس لكنه غير مسموع . والحاصل :

إن - مثنى - ونظائرها ممنوعة من الصرف في حالة التنكير فقط ؛ للوصف والعدل « أي العدول عن تكرار العدد إلى هذه الصيغة » .

وهن مصروفات في حالة التعريف .

« فائدة »

الفرق بين العدل . والاشتقاق : أن الاشتقاق يكون لمعنى من الأول . نحو : ضارب من الضرب .

وأمّا العدل : فهو فيكون المسموع لفظاً . والمراد غيره . فالاشتقاق معنوي . والعدل لفظي .

قال : (وفَعْلاَنَ الذي مؤنثه فَعْلي . . كعطشان . وريّان) .

مؤنثه « فَعْلىَ » في اللغة العالية . وقد جاء في لغة بعض عطشان . وعطشانة ـ .

والنون المزيدتان تمنعان الاسم الصرف في حالة النكرة لتأنيث .

وأما الأعلام ، نحو : مروان . وعثمان . وسفيان . . . الخ . فهي لا تنصرف إلا لزيادة الألف والنون مع العلمية .

قال (وأمّا ما فيه ألف زائدة للالحاق .. نحو : إرطى . وحبنطَى فهو منصرف في النكرة ممنوع الصرف في المعرفة) . أقول :

لتشبيه هذه الألف بألف التأنيث . فائدة :

إنما أعتبرت ـ ألفا التأنيث ـ عن علتين ؟

لمشاركة الألف ـ بنوعيها ـ تاء التأنيث في الدلالة على التأنيث . وانفرادهما عن التاء . . بجواز حذف التاء ومفارقتها الاسم . وعدم جواز ذلك في الألف فهي جزء من الاسم . أو كجزء . فكانت عن علتين للاختصاص بالاسم وللدلالة على التأنيث .

قال : (والتركيب . . نحو : معد يكرب . وبعلبك ، أة . ا . .

التركيب أنواع منه : التركيب الاضافي ، نحو : عبدالله

نحو : تأبط شراً . ومزجي ، نحو : معد يكرب . وبعلبك وسمرقند . . الخ . وهو المطلوب هنا .

وإنما كان هذا التركيب».

ولأن الثاني كجزء من الاول ؛ ولذا فقد نزلَ منزلتها مما هي فيه ، فحمل عليها .

« فائدة »

مالا ينصرف . صُرِفَ ؛ لزوال سبب منع الصرف

وأسماء القبائل . والمُدُنِ تنصرف على التذكير . ولا تنصرف على التأنيث . وقد يتعين أحدهما فيحكم به .

وأسماء السور القرآنية المعرفة بأل . . منصرفة . والمجردة منها ومن الاضافة ـ ولو تقديراً ـ . ممنوعة من الصرف .

ويجوز صرف الممنوع . . لتناسب أو ضرورة . ولا يجوز العكس مطلقاً حتى في الشعر . وقيل : بجوازه للضرورة الشعرية .

الاسم : منصرف . وغير منصرف . ولا واسطة بينهما . وحذف « التنوين » مع المعرف « بأل . والمضاف » لسبب عارض مع بقاء الجر بالكسرة . أو ما ينوب عنها . فلا عبرة بقول من زعم بوجود قسم ثالث بين المنصرف وغير المنصرف .

وهذا البحث « أي المنصرف وغيره » من خواص الأسماء المتمكنة من الاعراب .. لذا لا يجري هذا البحث في المبنيات مطلقاً . ل

وفي ختام ـ هذا البحث ـ نقول : الاسم الثلاثي ا

نحو : مِصْر . وهِنْد . يجوز فيه الصرف وعدمه . ولا

على الآخر .

« فصل »

: (وما لا يَظْهَرُ) . أقول :
ن تعرض للاعراب - الظاهر - جاء بذكر الاعراب المقدر .
- هنا - أن ننبه . . على أغلاط - نحاة زماننا - الزاعمين . .
، موقوف على فهم المعنى المراد - الذي يقصده المتكلم - .
« وإن كان تكراراً . فقد اقتضاه المقام » .

فنقول : إنَّ الأسماء المقصورة - على كثرتها - والأفعال المعتل آخرها وكل ما تُقَدَّرُ فيه الحركات - كُلاًّ .. أو بعضاً - يتعذر فهم المقصود منه - لولا قواعد النحو - . ومَنْ أنكر هذا فهو مُغَالِطٌ . فأجمع النحويون - إلا مَن شذ - . أنَّ المقدم فاعل والمؤخر مفعول به . . حذر اللبس . . في نحو :

(ضَرَبَ عيسى موسى .) . بخلاف (كَسَرَ الفتى الرحى) حيث لا لبس فيها .

وقس عليه - المبنيات أيضاً - فقواعد النحو مميزة لمعنى الكلام . . وليس معنى الكلام مميزا للحكم النحوي . والاَّ لطرح باب الاعراب التقديري . والمبنيات . فتأمل . وأسباب عدم ظهور الحركات المشار إليـ تظهر من قوله :

(قُدِّرَ في محله وذلك نحو العصا . وسُعْدَى
ألف مقصورة . والقاضي والعَمِـي .. في حالتي الر

تقدر الحركات لأ

فالأول . . في كل إسم معرب منته بآلف مقصورة - مفتوح ما قبلها - فانه يتعذر إعرابه لفظاً - بالحركات الثلاث ، لأن الألف لو ت عن حقيقتها وانقلبت « همزة » فلا يمكن تحريكها مع

معرب مضاف إلى « ياء المتكلم » وذلك لاشتغال الحرف كـــة المناسبة ، حيث ألزموا الحرف المتصل « بالياء » الكسرة لمناسبتها الياء » . ومن أجل - هذا الالتزام - أدخلوا « نون الوقاية » على ما لا يجوز فيه « الكسر » ، فاصلة بين الياء والحرف الأخير مما لا يجوز كسره .

وأمّا الثاني : وهو ما يتقدر فيه « بعض الحركات » إستثقالاً . . وذلك في شيئين أيضاً .

الاسم المنتهي «بياء - مكسور ما قبلها» فتقدر فيه الضمة . والكسرة . وتظهر الفتحة لخفتها . ويسمى « منقوصاً » نحو : « القاضي » .

ويسمى نحو : « الفتى » مقصوراً ؛ لأنه ضد الممدود . أو لكونه ممنوعاً عن مطاق الحركة . . والقصر : المنع . والحبس .

والأول : أولى ؛ إذ لا يسمى « المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً » وإن كان ممنوعاً عن الحركات كافة .

« فوائد »

« الأولى » قال السيوطي في « كتابه الأشباه

الشريف الجرجاني الاعرابية مع
كونها طارئة ، أقوى من البنائية ؛ لأن الاعرابية « علم لمعان معتورة »
يتميز بعضها عن بعض ، فالاخلال بها يفضي إلى التباس المعاني وفوات
ا .. ض الأصلي من وضع الألفاظ وهيأتها . . أعني الابانة عما في
أقول :
سراحة أبين من هذا الكلام في حصر بيان معاني الكلام بقواعد
ں حصر فهم الحكم النحوي بفهم معنى الكلام . كما غالط به
ي عصرنا .

« الثانية » : الضمة أثقل الحركات . تليها بالثقل الكسرة . وأخفهن الفتحة.

« الثالثة » قال ـ في الأشباه والنظائر أيضاً ـ قال الزجاجي :

فان قال قائل : قد ذكرت أن الاعراب داخل عقب الكلام..
فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب : أن يقال . . إن الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني ،
وتكون فاعله ومفعولة . ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها
وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة .

جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني .

هذا قول جميع النحويين . . إلا « دويبة صغيرة تظهر ايلا ..وبها
سمي قطرباً النحوي » . . فقد خالف .

« الرابعة » : قال نجم الأئمة الشيخ الرضي في شرح الكافية :

إعلم أن مذهب النحاة ، أن باب « غلامي
المبني . وخالفهم المصنف ، كما رأيت لأنه عدّه
إعرابه ـ وهو الحق ـ بدليل : إعراب نحو .

وغلامك . وغلاماي . ... ب دائماً
للبناء ؟ .

أقول : ولعل انعدام الشبه بين المضاف المذكور ، والحروف خير
إذ لا يُبنَى مبني إلا لشبه يدنيه من الحرف .

« فصل »

... ، والاعراب كما يكون بالحركات . فقد يكون بالحروف).

أقول :

الاعراب بالحركات أصل . وبالحروف نيابة ، فهو فرع .

ولا يخفى : أن الحرف الأخير من المعرب ، هو حرف الاعراب أمّا الحركات فهي علامات فقط . تدل على التغيير في آخر المعرب بسبب تأثير العوامل اللفظية أو المعنوية فيه . وهي أبعاض حروف ـ كما قدمناه آنفاً ـ .

وقد شرع في ذكر مايعرب بالحروف نيابة عن الحركات فقال :

(وذلك . . في الأسماء « الستة » مضافة ، وهن : أخوه . وأبوه وفُوه . وحَموها . وهَنُوه . وذو مالٍ) . أقول :

للنحويين في إعراب ـ هذه الاسماء ـ وعلاماته كلام طويل « ذكر منه السيوطي في ـ همع الهوامع .. أثنى عشر وجهاً . وغيره أكثر ... فتتبع تجد ـ . وننقل :

قول سيبويه . . إنها معربة بحركات مقدرة على ...
وعلى الألف في النصب . وعلى الياء في الجر » فهي كا...

وقال إبز ... ... معربة باعرابين ..
تقديري بالحركات . ولفظي بالحروف .
وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل «الحروف الثلاثة».
قال الشيخ الرضي في « شرح الكافية » :
ن « الواو . والألف . والياء » كانت حروف إعراب لهذه الأسماء
ت كالحركات لها . والذي نفضله :
ا نُسِبَ إلى سيبويه ؛ إذ الاعراب بالحركات الظاهرة . أو المقدرة
ب - والتأويل لا ينافي بقاء الأصل على حاله . قال الشيخ الرضي :
إنما أعربوا - هذه الأسماء - بالحروف ؛ توطئة لجعل إعراب «المثنى والجمع المذكر السالم» بالحروف ؛ وإنما اختاروا - هذه الأسماء - بخلاف « غَدٍ » لمشابهتها المثنى باستلزام كلٍّ منها ذاتاً أخرى . . كالأخ للأخ. والأب للابن ؛ وخصّصُوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة . ا . هـ

أقول : إن هذا وأمثاله «ظن .. وتعليل نحوي» والحجة الصحيحة في مثل هذا المقام : الورود عن العرب بطريق « السماع » خصوصاً في مقام تَشَعُّبِ سبيل الخلاف .

والحاصل : إن لهذه الأسماء أربع صور من الاعراب « أو أك كما قدمنا الاشارة إليه » فمنها :

« الأُولى » . . تنوب الواو عن الضمة - في حالة ا ... ... ا
عن الفتحة - في حالة النصب - . والياء عن - ا
وذلك بشرط :
كونها مُكَبَّرَةً - فلو صُغِّرَتْ : أُ ...

الظاهرة - .

وأنْ تكونَ مضافة - فلو جُرِّدَتْ عن الاضافة : أعربت بالحركات الثلاث الظاهرة - .

إضافتها إلى غير « ياء المتكلم » - فلو أضيفت إليها :
الثلاث لكنهامقدرة - . » وقيل : ببناء المضاف إلى
م » .

. . القصر : « أي ملازمة الألف لهن على كل حال»
حركات كسائر الأسماء المقصورة .

« الثالثة » . . النقص : « أي بترك المحذوف منهن على حاله في الحذف » وتُقَدَّرُ فيهن الحركات أيضاً . وتكثر هذه الصورة في « هَن »

« الرابعة » ذُكِرَتْ ضِمْنَ « الأولى» : أعني إعرابها بالحركات الظاهرة . أو المقدرة .

قال : (تقول : جاءني أبوه . ورأيت أباه . ومررت بأبيه) . أقول: لعله اكتفى بالمثال . . عن ذكر الشروط التي يجب حصولها فيها لتعرب بهذه الحروف نيابة عن الحركات .

(المثنى)

قال : (وفي كِلاَ . .) . أقول :

إن المطرزي . وجماعة قَدَّموا ذكر - الملحقات با
وقد رأيت تأخير الكلام عنها .

قال : (وفي التثنية) . أقول :

وقد اختلف في تحديده . قال إبن مالك في « التسهيل » :

« التثنية : جعل الاسم القابل دليلَ أثنين متفقين في اللفظ -غالباً- على - رأي - » . وقال إبن هشام في « التصريح » .

، : ما وُضِعَ لأثنين وأغنى عن المتعاطفين . كالزيدانوالهندان».

إبن الحاجب في متن الكافية :

ى : ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها . ونونمكسورة

ن معه مثله من جنسه » .

ونجم الأيمة في « شرحها » :

« ونعني بالمثنى : كل إسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه » .

هذا عن تحديد المثنى . أمّا عن أقسامه .

قال إبن الشجري في « أماليه » :

التثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب . . « تثنية لفظية » : وعلى هـذا معظم الكلام . . نحو : رجلان . وزيدان .

« وتثنية معنوية»وردت بلفظ الجمع نحو : ضربتُ رؤوس الرجلَين .

وهكذا لكل ما في الجسد - مما هو واحد - كالأنف . والوجه .

والضرب الثالث . . « تثنية التغليب » :

وذلك أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين

الآخر لخفته أو شهرته - جاء ذلك مسموعاً في أسماء

للأب والأم ، الأبوان . وللشمس والقمر ، القمران

وقد ألف أبو الطيب اللغوي الحلبي - كتاباً -

فيه كثيراً من - هذا القسم -

والذي يبدو لي : أن المثنى نوعان «حقيقي» بسبب الوضع والاستعمال

معاً ، وهو

ن أو أثنين ، صالحاً للتجريد وعطف مثليه عليه .

ثلة - : الاتحاد في اللفظ و « الماهية » معاً . هذه

اللفظية - للمثنى - .

رى « تَعَيّنيّة » وسببها « كثرة الاستعمال » على

نحو المجاز . . ثم اشتهرت فصارت الحقيقة المذكورة .

وهذه هي التثنية « التغليبية » التي تتوقف على السماع من العرب .

ولا يجوز القياس - لنا نحن عليها - .

والنوع الثاني : وهو ما لم يكن - كالنوع الأول - . وذلك بسبب اختلاف « ماهية المفردين » المتحدين في اللفظ فقط ، نحو : تثنية « المشترك » وما يقرب منه كقولنا : « عينان » نريد بهما الباصرة ، وقرص الشمس - مثلاً - . فهذا مجاز لابد له من قرينة لبيان المراد منه لوجود التناقض .

إذ لا يتحمل اللفظ الواحد معنيين متضادين في آنٍ واحد بلا قرينة تدل على المراد منه .

أمّا العلم الشخصي : كزيد - مثلاً - فلا تجوز تثنيتا بعد تنكيره . لذا جاز دخول أداة التعريف على مثناه نحو

« فائدة »

ـ المذكر السالم . والمثنى ، إجتمعا في كونهما يعربان ـ بالحروف ركات ـ . وافترقا . . في اختصاص الجمع المذكور ـ بمن له . أو صفة ـ . أمّا « المثنى » فيشمل ـ من يعلم . وما قول : جبلان . ورجُلان . وريحان . . الخ . ولا يجوز مثل ـ ي . ـ المذكور .

أمّا إعراب المثنى

فبالألف « رفعاً » . وبالياء « نصباً وجرّاً » بعدهما نون مكسورة « غالباً » مفتوح ما قبلها . وإعرابه على هذا النحو . هو المشهور الراجح.

ويلزم الألف ـ في الأحوال الثلاثة ـ في لغة معروفة . عُزِيَتْ لكنانة . وبني الحارث بن كعب . وبني العنبر . وبني الهجيم . وبطون من ربيعة . وبكر بن وائل . وزبيد . وخثعم . وهمدان . ومزادة . وعذرة . وخرج عليها قوله تعالى : « إنْ هذانِ لَساحِرانِ » . وأنشد عليها :

قوله . . « تزَوَّدَ مِنَّا بينَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً » .

وقول الآخر :

« إنَّ أَبَاها وأَبَا أَبَاها قَدْ بَلَغَا في المَ

ويجب حذف نو... بها مع
المثنى بدل التنوين في المفرد فتحذف مع الاضافة ، كما يحذف التنوين
معها أيضاً .

نون المثنى مع ـ أل ـ » . وإن كان التنوين لا يجتمع
في هذا المقام بدل ـ الحركة ـ .
بالمثنى في إعرابه ـ من الأسماء ـ كثير نذكر منه :
لتأكيد المثنى المذكر . إذ لا مفرد ـ على الأرجح ـ لهذا
... لتا » لتأكيد المثنى المؤنث . وهما صيغتان موضوعتان لهذا
الغرض . وليست « كلتا » تأنيث «كِلاَ» . . ولا مفرد لهما من لفظهما .
ولا يعربان الاعراب المذكور إلاّ في حالة إضافتهما إلى الضمير .
فلو أضيفا إلى الظاهر : أعرابا بالحركات المقدرة . ومنه :
« أثنان . وأثنتان . وثنتان ، في لغة تميم » مطلقاً .

« فائدة »

توجد أسماء في العربية لا يجوز جمعها . ولا تثنيتها ـ مطلقاً ـ فمنها:
« أحدها » مالا مفرد له من لفظه لا يجوز جمعه ولا تثنيته ـ إلاّ
مجازاً ـ .
« الثاني » شرط المثنى . والجمع . . أن يكون معـ..ـا ـ فلا يثنى
« المبني » ولا يجمع . وما جاء منـــه مثنى أو مجموعاً
موضوعة على تلك الحالة .
« الثالث » أن يكون المفرد ـ بسيطاً ـ غير مركب

نحو .. تأبط شرّاً . ولا مر دبا ر ديب المزج .. نحو بعلبك - على الأرجح -.

« الرابع » التنكير . . فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته .

... تثنى الكنايات عن الأعلام . ولا تجمع .

لخامس » إتفاق اللفظ . فلا يثنى .لا يُجمع ما لا ثاني له في

إلاّ مجازاً - . نحو : شمس . وقمر . وهل يشترط اتفاق المعنى؟

. وعليه المتأخرون ، فمنعوا تثنية المشترك . و « لا » وصححه

ابن مالك . وابن الأنباري . و « الجواز » مع اتفاقهما في المعنى الموجب

للتسمية . . نحو : الأحمرين ، للذهب والزعفران . والاّ فالمنع - وه...

عن إبن عصفور - .

« السادس » : ألاّ يُستغنى بتثنية وجمع غيره عنه . فلا يثنى :

« بعض » للاستغناء بتثنية «جزء» عنه ، وكذلك لا يجمع . ولا يثنى

« سواء » إستغناءاً بـ « سيان » . ولا تثنى ولا تجمع « أسماء العدد »

للاستغناء عن بعضها ببعض . .

فلا يثنى - ثلاثة - للاستغناء بستة . ولا أربعة للاستغناء بثمانية ، ولا

يثنى . أجمع . وجمعاء . إستغناءاً عنهما بـ « كِلاَ . وكِلتا » . على رأي

البصريين .

« السابع » لا يثنى ولا يجمع ما شابه الفعل .

إنتهى ملخصاً عما في « همع الهوامع » للسيوطي . وا

إذا قصد الحقيقة . ولا مانع مجازاً من استعمال أك

« الجمع المذكر السالم »

والجمع بالواو . . والنون) أقول :

الث مما يعرب بالحروف نيابة عن الحركات .. الجمع المذكر

بر عنه ـ بالواو والنون ـ ليعم ما كان منه إسماً أو صفةً

.

: «لغة» ضَمّ شيء إلى شيء ؛ وبهذا شاركتِ التثنيةُ الجمعَ .

والجموع أنواع . فما سَلِمَ بناء مفرده ـ عند بناء جمعه ـ يسمى السالم وهو نوعان : مذكر . ومؤنث .

وإن لم يسلم ، بأن تغيرت حروف ، أو حركات ـ مفرده ـ أو هما معاً . يسمى جمع التكسير . . وهو إمّا أن يدل على قِلّة . أو كثرة .

والجمع المذكر السالم . . من جموع القلة . وَحَدُّهُ :

ما جُمِعَ بواو مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة . . في حالة الرفع . وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر معاً. وقد تكسر نون ـ هذا الجمع ـ وتفتح نون المثنى على عكس ما هو مشهور .

ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان إسماً « لِعَالِمٍ » أي من شأنه أن يكون كذلك . أو وصفاً له نحو : زيد . وزيدينَ . وعاقل . وعاقلينَ .

وقد اخترنا كلمة «عالم» بدل كلمة «عاقل» كما استعمله كثير من النحويين ؛ ليدخل فيه صفات الله تعالى نحو : «نحن الزارعون» وقد تـ

القرآن الكريم صفةً له جلت قدرته . مع أنه سبحانه ا

كما يوصف « بالعلم » . فاخترنا كلمة ـ العلم ـ شرطاً ـ

إسماً أو صفة لي لعلم بالفعل أو

بالقوة . والجمع : إن كان له مفرد ـ غالباً ـ من لفظه ، فجمع « وهو

إمَّا سالم . أو منكسر . كما تقدم » وإن لم يكن له مفرد من لفظه ـ غالباً ـ

إن دل على هيئة مجتمعة ، فهو إسم الجمع نحو : إبل . وغنم.

على جنس وفُرِّقَ بينه وبين مفرده ـ بالتاء ـ أو الياء فهو

، نحو : تمر ، وتمرة . وروم ورومي . وزنج وزنجي .

رق بين إسم الجمع وإسم الجنس ـ مع اشتراكهما في أنهما ليسا

ن جموع التكسير الخاصة ولا المشهورة ـ .

أن إسم الجمع لا يقع على الواحد والأثنين . بخلاف إسم الجنس ،

نحو : تمر . . يقال للواحد وللأثنين فأكثر .

وأن الفرق بين إسم الجنس وبينه ـ الياء . والتاء ـ فما له واحد

متميز نحو تمر وتمرة وروم ورومي . بخلاف إسم الجمع .

وأمَّا نون ـ هذا الجمع ـ مع « أل » فهي كنون المثنى في وجوب

الحذف مع الاضافة وبقاؤها مع « أل » .

وقد ألحقوا بهذا الجمع أسماء منها :

الفاظ العقود « عشرون . إلى تسعين » وكل إسم ثلاثي حذف آخره

ونابت عنه ـ تاء التأنيث المتحركة ـ نحو : سَنَة وعِضة . وثبة . وقلة.

ومن الملحق به أيضاً :

أولو . وعليون . وعالمون ؛ لعدم وجود مف

ومن الملحق : بنون . وأبون . وأخون . وهنون

ولا مشتقات .

« فائده »

أ. ا الا ل . وسيبويه وجماعة من كبار النحاة .. أن الجمع المذكور
ب بحركات مقدرة على الواو . والياء . ولا يبعد . .
التقدير أولى من مخالفة الأصل .

« تنبيه »

لم يذكر المطرزي . . ما جُمِعَ « بألف وتاء مزيدتين » ونحن نذكره استطراداً فنقول :

هو إسم يدل على مؤنث . أو صفة له . ولابد من زيادة الحرفين « الالف والتاء » . وحكمه : الرفع بالضمة . والنصب والجر بالكسرة ـ معاً ـ .

وهو الجمع السالم . . وإن تغير بعض التغيير . والتنوين فيه «تنوين المقابلة » أي لمقابلة النون في الجمع المذكر السالم .

« فصل »

قال : (وأعلم أن الرفع عَلَمُ الفاعلية) . أقول
الرفع لغة : ضد الوضع . واصطلاحاً : وضع ا
مقدرة على آخر المعرب أو ما ينوب عنها . والرفع دليل

أن المرفوع عمد ... ن كافة . إذ لا
يجوز أن يكون بعضها مشبهاً بالفاعل .

أمَّا المطرزي . وكثير من النحاة فقد خصوا الرفع بالفاعلية وألحقوا ، الأخرى بها . وبناءاً على قولهم نقول : إن الاسناد ـ أي ...ل أو ما في حكمه ـ هو السبب في رفع الفاعل وهو عمدة الجملة ...ما شُبه بها . والابتداء معنى إسمي منتزع من الفاعلية بعلاقة منها عمدة في جملته ؛ فالرفع عَلَمٌ للمبتدأ ، والخبر معه كالفعل ، فأعطي منزلة العمدة لتوقف تمام معنى الجملة الاسمية عليه فهو مرفوع عمدة . والمراد بالعَلَم : العلامة . وقد خُص بهذا الاعراب للاهتمام به فباب مرفوعات الأسماء يبدأ بالفاعل ، ويتفرع عنه المبتدأ والخبر . ونائب الفاعل . وتابع المرفوع . وإسم كان . وخـبر إن . كل ذلك في حكم ظاهر أو مقدر . أو مؤول ـ كالأسماء المؤولة ـ أو المبنية . أو المجرورة لفظاً المرفوعة ـ محلاً ـ .

قال : (والنصب عَلَمُ المفعولية) . أقول :

لمَّا كانت المفاعيل من «الفضلة» أي المذكورة بعد تمام ركني الجملة الذين عليهما المعوّل فيها « وهما المخبر به والمخبر عنه » .

فالفضلة أكثر دوراناً في الكلام ، لذا أعطيت أخفَّ الحركات وهي الفتحة الظاهرة أو المقدرة . أو ما ينوب عنها .

وليس المراد بالفضلة ، جواز الاستغناء عنها في الكلام ـ كما يتوهم ـ . بل ما أشرنا إليه هو سبب هذه التسمية ... باب يبدأ بالمفاعيل . وما ألحق بها من أبواب الم... والمبتدأ والخبر ـ مع ما يحدثه الناسخ فيها . أو في ...

والحال . والتمييز . المفاعيل حكماً
ومعنى من حيث كونها واقعة موقع الفضلة المذكورة .
قال : (والجر : علَمُ الاضافة) . أقول :
. له عدة أنواع - الأصل منها - نوعان : «الجر بالحروف»
سافة» . أمَّا الجر بالمجاورة . والجر بالتبعية . فحملاً وتشبيها.
ن « النوعين الأصليين » يحمل معنى النسبة والالصاق . وهذا
، معلُوٌ عليه وهو أضعف المعاني النِّسبية ؛ ولمَّا كان
أوجه الاعراب أعطي الأضعفُ للأضعف ليتم التناسب بين
المعرب وإعرابه . والله أعلم .
يقول أبو محمد - مؤلف هذا الكتاب - : إن هذا ظن واستنباط إذ لم أجد منْ ذكر هذا التعليل .
قال : (والفاعل : ما أسند إليه الفعل مُقَدَّماً عليه) . أقول:
قوله : ما أسند إليه الفعل » . ولم يقل : ما أخبر بالفعل عنه ؛ ليعم الجُمل الفعلية الخبرية منها والانشائية - والمحكية - . التي تحققت صادقة أو التي لم تحقق . . كاذبة . أو غيرها . ولم يقل : ما أوجد الفعلَ ؛ ليعم الفاعـــل الذي لم يُحقق مضمون الفعل - الخبري . والطلبي - . فالتعبير « بالاسناد » أعم .
وبهذا تُرَدُّ دعوى بعض النحويين المتحذلقين « بنفي فعلية فعل الأمر بحجة عدم تحققه . . أو عدم وجود فاعل قام به » .
أمَّا زعم - الكوفيين - اقتطاع « الأمر » من
على الطلب » وقولهم : إنَّ « إفْعَلْ » . . مُقْتَطَ
فهذا . . مما لم تقم الحجة على صحته . وإن

على نفيهم فعلية « » إنما يدل
على ـ عدم أصالته ـ . بل هو فرع من « المضارع » . (١) .
كحمل النحويين ـ المبتدأ ـ في الرفع على « باب الفاعل » بسبب
فحمل الشيء على الشيء لا يدل على نفيه . فقولنا :
كت » فعل وإن لم يتحقق مضمون الفعل ، أي وإن لم يسكت
وفاعله « مستتر . . أنتَ » بقرينة « الخطاب » . فما معنى
الجهلاء .. أو المتجاهلين « المشككين » نفي وجود فاعل لهذا
ايه نفي وجود هذا الفعل مطلقاً . . وعدّها ـ ماضياً . ومضارعاً
فقط ـ . فاين الاجماع ؟
أترى أن « أنتَ . أنتِ . أنتما . . الخ » كل هذه قد سقطت « في
محبرته ولم تخرج منها » ؟!
ماذا يصنع « الدكتور » بـ « بعتُكَ . وهبتُكَ . وفقتُ . زوَّجتُكَ
. . الخ . من صيغ العقود وشبهها . » فكلها كما ترى أفعال ماضية ..
ولم تقع بعدُ . وقولنا . . يقوم زيد غداً . وسوف يذهبُ علي بعد شهر
إلى مكة المكرمة .
أنطرح هذه الأفعال ـ جميعاً ـ لعدم وقوعها . إن صح نفي كل
هذه الأفعال . فأي فعل بقي في العربية ؟!
من قال بوجوب وقوع الفعل . أو وجوب صدق الجملة الفعلية؟.
أقاويل القصد منها التضليل . وخلق روح /الشك . مع تحريف
كلام المنحرفين من قدماء النحويين أمَّا أمناء النحاة
الله من هذه « المزخرفات المسمومة » . في ماضيهم .

(١) فالخلاف في مأخذه لا في فعليته .

ـ « مَن ذا قالها » ؟ .

لصرحت باسم مَن عــدَّ « الأفعال أثنين » نافياً ـ الأمر ـ لعدم وجود فاعل حقيقةً له ؟!! .

، كل حر غيور على دينه . وأمته العربية الكريمة الأصيلة..

ـائرهم وليسلطوا أنوار عقولهم على « كتاب مثالب العرب..

مر بن المثنى . . والحملة التي قادها زياد بن أبيه . .

ضد العرب » .

« لأنه إبن أبيه . . فهو يشعر بالنقص لهذا السبب النفسي الخبيث».

ونحاة عصرنا قد نهجوا نفس النهج ـ جهلاً . أو تجاهلاً ـ .

إلاَّ من قل منهم ـ ممن لا صوت له . كالمؤلف . . ونظرائه . .

والناس في عصرنا . . ينظرون إلى « مَن قال » . . ولو كان مضللاً . لا إلى « ما قال » . . ولو كان ناصحاً أميناً . وهذا نهج مَن كُفَّ بصره وعمي قلبه .

وقد ذهب المطرزي . . كما ذهب كثير غيره : أن الفاعلية أصل المرفوعات جميعاً . فالفاعل . والمبتدأ والخبر . . تعمها الفاعلية . وقال آخرون :

إن المبتدأ والخبر ـ مستقلان عن باب الفاعلية معنى ـ وسنذكر ذلك في باب المبتدأ ـ .

والفاعل نوعان :

يقي » : وهو ما قام به الفعل « أو شبهه » نحو : صنـع
ـسي . ويكون إسماً ظاهراً صريحاً « كالنجار » في المثال .
ظاهراً . أو مستتراً - نحو : « أطعنا ربنا . فرضي عنا » .
مير ظاهر .. وهو ، ضمير مقدر» . ويكون إسماً مؤولاً نحو :
ن أذهب إلى بيت أخي » . . أي يعجبني الذهاب .

وتكون الجملة فاعلاً . . ولا يُسند إليها - إلاّ إذا صلحت للتأويل بالمفرد - .

و « مجازي » : وهو إسناد الفعل أو ما في حكمه لغير ما هو له نحو : مات زيد . وجرى الميزاب .

هذا إذا قصدنا « بالفاعل » المعنى اللغوي أي المُوجِد الحقيقي للفعل . أمَّا عند القصد الاصطلاحي - النحوي - . فالجميع حقيقي . . ولا مجاز مطلقاً . « إذا صح الاسناد » . وينوب عن « الفاعل » .

المفعول به - إن وجد في الجملة - . وإلاّ فالظرف « الزماني . والمكاني » . والجار والمجرور . ويقال للجميع نائب فاعل ويعطى حكمه المعنوي من تأنيث الفعل معه إن كان مؤنثاً . وملازمته الافراد إن كان مثنى أو جمعاً .

ولا يقال للفاعل فاعل . . إلاّ في حالة تَقَد
لفظاً عنه . وربما تقدم للضرورة . وأنكره المحققون
أقول : يؤنث الفعل لتأنيث فاعله . أو نائب

ـ على المشهور ـ . «الاو... بالفعل وكذلك نائبه .

« الثانية » إن كان ضميراً عائداً على مؤنث « مطاقاً . . أي سواء الضمير حقيقي أو غير حقيقي التأنيث » . نحو : هند ... طلعت .

« المبتدأ والخبر »

قال : (ومما ألحق به : المبتدأ والخبر) . أقول :

مما ألحق بالفاعل في الاعراب . . المبتدأ والخبر . وفي رافع المبتدأ أقوال . . منها : الابتداء ، وهو الاهتمام به وإفتتاح الجملة الاسمية به ـ في الأصل والرتبة . وفي رافع الخبر أقوال أيضاً منها : أنه الابتداء أيضاً. وقيل : الابتداء والمبتدأ معاً هما الرافعان له . وقيل : مترافعانِ . وفي تحديده أقوال :

منها : « هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية » . وتحديد آخر هو: « الاسم الصريح أو المؤول المجرد عن العوامل اللفظية الناسخة لحكمه لفظاً أو لفظاً ومحلاً » والخبر « هو : الجزء الذي تتم به مع المبتدأ فائدة الجملة الاسمية » .

وأكثر النحاة على : وجوب تعريف المبتدأ . إذ ا... عن النكرة إلا إذا خُصصت .

ومع شمول هذه العلة للفاعل إلاّ أنهم لم يشترطوا فعله عليه . والحق ما قاله نجم الأئمة :

إن النكرة إذا ــــــ مبتدأً وفاعلاً
والمعرفة إن لم تحصل منها فائدة الكلام للسامع كانت لغواً . والجملة باطلة
نحو : « وجوه يومئذ ناظرة » . و« كوكب انقضَّ الساعةَ » فهذه نكرات
مة لكن الفائدة حاصلة منها . . فجاز التعبير وصحت الجملة.
قام زيد » مع علم السامع به ، فهو لغو . فالاعتماد على جواز
ها وعدمه . . حصول الفائدة وعدمها .
ء هو المقياس للجواز وعدمه . ونظير هذا قول إبن مالك في
« الفية » . .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد ـ كعند زيد نمره ـ .

قال : (ورافعها . . الابتداء) أقول :
الذي ذكره . . هو المشهور عند البصريين . والذي يدلنا على صحة
ما ذهب إليه البصريون : أن الابتداء من المعاني الاسمية والعوامل المعنوية
ذات التأثير في الجمل الاسمية ومما هو مختص بها فقط .
فتعدي ـ هذا العامل المعنوي المختص ـ إلى معمولين . . أحدهما
جزء متمم للآخر حيث هما مخبر عنه ومخبر به فلا منافاة في عمله فيهما
معاً لما بينهما من الترابط المعنوي .
وللمبتدأ والخبر أحكام منها :
الأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخـــبر . وقد يتأخر المبتدأ وجوباً
مسائل منها :
إذا كان نكرة محضة والخبر ظرفاً أو جاراً
رجلٌ . وفي القفص طائرٌ . ومنها : أن يكون في
الخبر ، نحو : « في الدار صاحبها » .

إذ لو تأخر ا ... ومنها :
أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام . . كأسماء الشرط . والاستفهام.

« باب المنصوبات من الاسماء »

: (والمفعول) . أقول :
ا باب منصوبات الأسماء - . وأولها :
« المفعول » وعليه قيست بقية الأسماء المنصوبة . والمراد «المفعول به » وهو الذي يتميز به الفعل المتعدي من الفعل اللازم . إذ ليس لبقية المفاعيل تخصص بفعل دون آخر . فكل الأفعال - المتعدية . واللازمة - تنصبها كما سيجيء إن شاء الله تعالى .

قال : (ما أحدثه الفاعل . أو فعل به . أو فيه . أو له . أو معه) . أقول :

بعد أن أشار إلى - المفاعيل عموماً من حيث الحكم الواحد .. وهو النصب . شرع بذكر أنواعها وعددها . وقبـــل الشروع في تفصيل ما ذكره نقول :

إن في الجملة الفعلية أو ما شابهها وقام مقام فعلها . . معنيان : « لفظي ومعنوي » . فالأول منه ما كان متصرفاً تاماً ومنه ما كان جامداً ناقصاً ، أو غير ناقص .

و « الثاني » أعني التأثير المعنوي : فمنه ما كا
في غيره ولفاعله قابلية التأثير والتأثر . وهذا هو الفعل المع
فما أحدثه الفاعل : نحو . . « قمتُ قياماً »

وتتعدى إليه جميـع . . . . . . مي المفعول
المطلق وقيل في سبب التسمية . . عدم تقيده بحرف جر . ومهما يكن
فالمفعول المذكور . . هو ما أحدثه الفاعل . وليس غيره مثله .
سبُ هذا النوع من المفاعيل لا يدل على انتقال معنى الفعل ،
لية فاعله على التأثير والتأثر كما قدمنا ، بل على إشتقاق الفعل

' يوجد مثله مع الأفعال الجامدة جموداً مطلقاً ، فلا يقال :
، سيس . رنِعْماً . وبِئْساً » . في « نِعم . وبِئس . وليس » ومـا
أشبهها من الجوامد .

والمفعول به : هو الفارق بين الفعل المتعدي واللازم ، فما نصبه فمتعدٍ وما لم ينصبه فلازم . وهو الاسم الصريح أو المؤول . الظاهر أو المضمر . أو ما يحل محله من الجمل ، وشبهها . الذي وقع عليه فعل الفاعل ـ حقيقة أو تنزيلاً ـ . والمراد بالوقوع : حصول نِسبة التأثير والتأثر بين الفعل وفاعله من جهة .. وبين هذا المنصوب من جهة أخرى. فيدخل في هذا ، الوقوع المادي . والمعنوي . فيقال : كسرتُ الزجاجة. وحفظتُ القصيدة .

وأما المفعول فيه ، نحو قوله :
(خرجتُ يومَ الجمعة . وصليتُ أَمامَ المسجد) أقول :
فهو نوعان : « ظرف زمان . وظرف مكان - . . . . . ال
المتعدي . واللازم معاً . والمفعول لأجله في قوله :
فهذا أيضاً مما لا يختص به أحد الفعلين . ولتفصيل بـ
قال . . (ويسمى المنصوب في المثال الأول

لكونه غير مقيد بالجار) ـ أن

السبب في هذه التسمية تعدي جميع الأفعال إليه ونصبها إيّاه . وأمّا عدم تقييده بالجار ـ وإن صح هذا سبباً للتسمية ـ لكنه ليس كافياً في بيان علتها.

. . . . ول المطلق ، هو المفعول الحقيقي ؛ لأنه خاضـع لتأثير

عل من حيث الهيئة فحروفه حروف الفعل ـ غالباً ـ

غالبـاً ـ وليس شيء من المفاعيل كذلك . ويذكر في

ع فعله ، أو عدده . أو لتأكيده . وليس شيء من

كذلك ـ أصالة ـ . وينوب عنه : الضمير العائد عليه .

وما كان وصفاً له . ومرادفه . وعدده من غير لفظ الفعل . وآلته . وأشياء أخرى في الكتب المطولة .

قال : (والثاني المفعول به) . أقول : وهو ما فَعَلَ به الفاعلُ: فضربتُ زيداً ـ مثلاً ـ معناه . أنني فعلتُ ضَرْبَ زيدٍ ، أي الواقع على زيد بسببي وزيد ليس من موجوداتي إنا ضَرْبُ زيدٍ من موجوداتي إذ لم يكن مضروباً فكان كذلك بسببي ، ففعلي أنا . هو الضرب الذي فعلته به .

ولا يبعد أن الكلي الطبعي ، هو المفعول الحقيقي أي المعنى المصدري العام . المسمى المفعول المطلق ؛ وحيث لا وجود له في الخـارج إلاّ بوجود أفراده كان ما وقع عليه وتأثر به ـ في الخارج ـ مفعولا به .

أي الذي تلبس بما فعله الفاعل من حدث نفياً أو إثباتاً .. تحقيقاً أو تقديراً وتنزيلاً . فتأمل .

والخلاصة : الفاعل في الفعل المتعدي ، إذا فَعَلَ ما

أن يفعله ـ حقيقةً أو تنزيلاً ـ أو أن ينقله من المعاني

والسريان على إسم . . مؤخراً عنه ،
فذلك الاسم يكون منصوباً لفظاً أو تقديراً أو محلاً . . ويسمى المفعول به.
قال : (وفي الثالث . والرابع : المفعول فيه ، وهو الظرف الزماني
. أقول : كل ما دل على الزمان وهو صالح للنصب على
وكذلك كل ما دل على المكان وهو صالح للنصب على الظرفية،
ل فيه .
س كل ظرف « منهما » مفعولاً فيه . فالنسبة بين الظرفين . .
ـه والظرف الذي ليس مفعولاً فيه : العموم والخصوص من
مطلق . فكل مفعول فيه « ظرف زمان . أو مكان » ولا عكس .
قال : (والخامس : المفعول له .) . أقول :
ويسمى المفعول لأجله . وهو المذكور سبباً وعلة لحصول الفعل .
ويكون منصوباً لفظاً . أو مجروراً لفظاً منصوباً محلاً . وهو الذي يصلح
جواباً لسؤآل . . « لماذا » ؟ .
والمشهور . . إشتراط المصدرية فيه ؛ إذ الباعث الحدث لا الذات..
أي أنه سبب لحدثٍ لا لذاتٍ والاحداث لا تُعلل إلاّ بمثلها . وشرطُه
أن يكون مُعَلِّلاً . بخلاف المصادر التي لا تفيد التعليل . . فانها ليست
منه . بل من المفعول المطلق ، نحو قَعَدَ جلوساً . ورَجَعَ القهقرى .
والغالب عليه : أن يكونَ من أفعال النفس « لا الحواس الظاهرة » . .
وليس هذا شرطاً فيه ـ كما قال بعضهم ـ . وشرطه [illegible]
مشاركاً لعامله في الوقت . والفاعل ـ معاً ـ . فان
جُرَّ باللام . ونفى هذا الشرطَ .. سيبويه والمتقدمو
الفصيحة مؤيدة لهم . فيجوز عندهم : أكرمتُك اليو

غداً . وجئتُ حذر زيد عل - .

ومما إختلف فيه الفاعل قوله تعالى : « يُريكم البرقَ خوفاً وطمعاً » فالاراءة من الله تعالى . والخوف والطمع من الخلق .

والسادس : المفعول معه) . أقول :

بواو تدل على المصاحبة « الحقيقية أو المجازية » .

يمتنع كونها للعطف إمتناعاً معنويا . نحو : سرتُ والنِّيل .

متعددة منها : وجوب كونها للعطف ، كما لو دل الفعل

نحو : تخاصم زيد وعمرو . ولا تنحصر صيغة «تَفَاعَلَ»

في الدلالة على المشاركة . بل تكون لها ولغيرها . فتأمل ذلك . ومنها : كونها للحال ، نحو : سرتُ والشمس طالعة ، وتعرف بدلالتها على هيئة الفاعل . أو المفعول به . وفي ناصبه أقوال . . منها : أنه الفعل أو شبهه . ومنها : أنه الواو . وفيه أقوال أخرى . ولا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله - باتفاق - .

« الحال »

قال : (ومما ألحقَ به : الحال . وهي بيان هيئة الفاعل . أو المفعول به) . أقول :

الضمير في « به » يعود إلى المفعول . فهو أصل الفضلة في النصب وبه ألحقت المنصوبات كافة . والحال ملحقة «بالمفعول وحدوث النصب عن عامل . . وهو الفعل أو شبهه . صريح أو مؤول . أو جملة تحل محله ، ولابد لها من

لفظاً . أو تقديراً
ـ مؤولة » .
« صفة » . فضلة .. أي بعد تمام ركني الجملة . وليس المراد بهذا الوصف جواز الاستغناء عنه كما قد يتوهم . يُذكر لبيان هيئة الفاعل . أو المفعول
الة وقوع الفعل منه ـ أي حالة الاسناد ـ . أو وقوعه عليه
فيه ـ « أي حين تأثره بفعل الفاعل » . فقولنا : جاء زيد
ليس الركوب وصفاً لزيد مطلقاً . بل في حالة المجيء المعين
. ليس غير . يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الشرح ـ :
حال أقساماً منها : كونها منتقلة ـ وهو الغالب ـ . والمراد به : جريان الوصف على الذات . وغير منتقلة ، وهذا قليل . «ومنها» أن تكونَ مفردة ـ وهو الغالب ـ . أو جملة مؤولة بالمفرد .

ومن شروط الحال : أن تكون نكرة ـ أو معرفة مؤولة بالنكرة . وأن تكون مشتقة ـ وهو الغالب ـ وقد تكون جامدة لفظاً مؤولة ـ بالمشتقة ـ . وقد لا تؤول .

والغالب : تقديم صاحبها عليها .

ولابد لها من عامل : وهو الفعل أو شبهه « وهو المشتق العامل عمله كاسم الفاعل ونحوه » والمصدر . وما في معنى الفعل : وهو الظرف والجار والمجرور . . لافتقارها إلى ما تتعلق به لذا صلحت للعمل بالحال إذ لابد لها من متعلَّق به ظاهراً . أو مقدراً . من فعل أو شبهه . وقولهم في تحديدها . « إنها صفة » . قد يَتَبَادَرُ إلى الأ
بينها وبين النعت . وهذا غير صحيح . فالنعت : و
وصف خاص . فقولنا : جاءني رجل عالم . . فـ «
وليس حالاً . وإن بيّنَ هيئة الفاعل ـ هنا ـ . إذ

رجل عالم .

أي لا علاقة « لعالم » بزيد حالة المجيء فقط بل هو عالم على كل حالٍ . وهذا هو الفرق بين الحال والنعت . فالوصف في الحال بهيئة يدل عليها الكلام . والنعت وصف مطلق . فكل ليس كل وصف حال . فتأمل .

صاحبها إلا معرفة « غالباً » وقد يكون نكرة ، وحينئذ به بوصف ، أو إضافة مخصِّصَة ، أو سبقه بنفي أو أو إستفهام ؛ وذلك أن المُنَكَّرَ إذا سبقته هذه الأشياء كان مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام . وكذلك يجوز تنكير صاحبها إذا اشترك مع معرفة فيها نحو : جاء زيد ورجلٌ راكبين . ولجواز تنكيره مسوغات أخرى في ـ المطولات ـ .

الخلاصة : أقسام الحال .

«١» باعتبار المعنى . . منتقلة وهو الغالب . «٢» ولازمة .. وذلك واجب في ثلاث « الجامدة » غير المؤولة بالمشتق » نحو : هـذا مالُك ذهباً . و « المؤكدة » نحو : ولّى مدبراً . و « التي دل عاملها على تجديد صاحبها » نحو : « وخلق الانسانُ ضعيفا » .

«٢» باعتبار قصد ذاتها إلى : « أ » مقصودة وهو الغالب . «ب» وموطئة . . وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فتمثل لها بشراً سَوِيّاً » فانما ذكر بشراً توطئة لذكر سويا . «٣» وتنقسم بحسب الزمان إلى . .

« أ » مقارنة ـ وهو الغالب ـ . « ب » ومقدر نحو : « أدخلوها خالدينَ » . « ج » ومحكية ـ وهي جاء زيد أمس راكباً .

«٤» وبحسب
«أ» مُبينة وهو الغالب ، وتسمى - مؤسسة أيضاً - ومؤكدة ..
« لعاملها » . « ولصاحبها » « ولمضمون الجملة » وجميع العوامل اللفظية
الحال إلاّ « كان وأخواتها . وعسى » .

« التمييز »

: (والتمييز . . رفع الابهام عن الجملة نحو : طاب زيد نفساً . واشتعل الرأس شيباً) . أقول :

من أبواب منصوبات الأسماء . . باب التمييز . وهو ملحق بالمفعول في النصب .

وحدّهُ بـ « رفع الابهام عن الجملة » غير صحيح . والذي ذكره ابن الحاجب في « كافيته » أقرب ، وإن كان فيه نقص أيضاً ، فقد قال فيها : « التمييز . . ما رَفَعَ الابهام عن ذات مذكورة أو مقدرة » .

فتقييد المطرزي . . رفع الابهام عن الجملة قد يُخْرِجُ « تمييز المفرد » وتُقَوّى هذه الشبهة « بمثاليه » فهما من تمييز الجملة فقط . ولم يذكر في - تحديده غيرهما - .

أمّا تحديد ابن الحاجب . . فهو وإن اشتمل على القسمين ، أي تمييز الجملة . وتمييز المفرد ، إلاّ أنه لا يمنع عن الاشتراك ف فه الا
يعم الحال . والنعت . وعطف البيان ؛ إذ ربما يُـ
الابهام عن الذات - الاطلاق ، أي حقيقة الذات
التمييز . فلو قال . عن حقيقة الذات تَسَلَمَ من

لاشتراك - ما ذكرناه - مع

لابد من تنكير التمييز ليتحقق الغرض المطلوب منه ، اعني إزالة الابهام عن الذات . أمّا تمييز النسبة « ويقال له : تمييز الجملة أيضاً »

كرها . . فـ « نفساً . . مميّزَ ؛ الطّيب المنسوبَ

ب يَحتَمِلُ أنواعاً متعددة . . كطيب النَّسَب .

لاق . وغير ذلك . فكلمة « نفس » حددت هذه

وكذلك «شيباً» في المثال الثاني المتقدم . إذ الاشتعال

وأمّا تمييز المفرد :

فأربعة أشياء . . « تمييز العدد » . وتمييز الكيل » . و « تمييز الوزن » . و « تمييز المساحة » . وقد تقدم : أن الحال يغلب عليها الاشتقاق . ويغلب على التمييز الجمود . ويجوز تعدد الحال . ولا يجوز تعدد التمييز - على الأشهَرِ - . والحال : تُذْكَرُ لبيان صفة ما في صاحبها . والتمييز يُذْكَرُ لبيان ذات المُمَيَّز نفسِهِ ، مفرداً كان أم نِسبةً .

ولا يجوز تقدم الحال على صاحبها - غالباً - . ولا يجوز تقدم التمييز - إختياراً - على عامله . وقيل في سبب عدم جواز تقدمه أقوالٌ منها : ما إختاره نجم الأئمة الشيخ الرضي . . أن التمييز موصوف بعامله صفة له - في أصل الكلام - . « فراقود » في قولهم : « عندي راقودخلاً » هو صفة للتمييز وأصل الكلام : « عندي خلٌ راقودٌ »

بالتمييز إزالة الابهام عن الذات « خُولِفَ » فيه القاعدة

على عامله . وقيل : لأنه فاعل في الأصل ؛ فلا يجوز تقد

تقدم الفاعل على فعله المتقدم..
ولا يجوز تقديم المفسَّر على المُفسِّر . . وهذا أجدر بالقبول .

« مجرورات الاسماء »

والاضافة : نسبة شيء إلى شيء) . أقول :

مجرورات الأسماء . وبدأه بالاضافة لانها أصل في إلصاق شيء بشيء . والالصاق : هو ربط بين إسمين . فان كان بواسطة ظاهرة.. فهو الجر بالحرف . وإن كان بواسطة مقدرة ، فهو الاضافة . والاضافة لغة : الامالة ، يقال : ضافت الشمسُ للغروب . . مالَت .

وفي الاصطلاح . . قال في « همع الهوامع » :

هي « نسبة تقييدية بين إسمين توجب لثانيهما الجر »

قال (وذلك على ضربين : إضافة فعل أو ما في معناه إلى إسم .. وذلك لا يكون إلاّ بواسطة حرف الجر ، نحو : زيد في الدار) . أقول:

إن مرادهُ بـ « إضافة الفعل » المعنى اللغوي للاضافة . . وهو يعني به تعدي الفعل اللازم إلى الاسم ؛ ليكون قريب الشبه بالمفعول به وهذا من معاني الالصاق ـ المتقدم ذكره ـ فهو كالاسناد أو بينهما « العموم والخصوص من مطلق » فكل إسناد إلصاق ولا عكس .

وقوله : « أو ما في معناه . . ومثاله بالجملة الا ... ...

الاسناد . وربما قصد جريان الفعل أو ما في معناه من

الظاهر أو المقدر على الاسم المجرور بواسطة حرف الجـ

الاضافة النحوية الاصطلاحية . بل هو الالصاق المشار

قال . (والثاني يجمع بينهما

فتجر الثاني منهما بالأول) . أقول : الاضافة الاصطلاحية « من خواص الاسماء فقط » وهي نوعان :

» . و « معنوية » . فالأولى : إضافة الصفات العاملة عمل

ولاتها . فهذه وإن أثَّرَتْ بالاسم الثاني جراً إلاّ أن المعاني

الفعل قائمة معها ، وسميت لفظية ؛ للأثر اللفظي المحض ،

والاختصار . وفائدتها التخصيص « غالباً » لا التعريف .

رية : فهي التي يكتسب « المضاف » من المضاف إليه .. التعريف . وفي

سبب جر الاسم الثاني أقوال ؛ منها : أن الثاني وهو المضاف إليه مجرور بالأول . . وهو الاسم المضاف . وينسب هذا القول إلى سيبويه . ومنها: أن الثاني مجرور بحرف جر مقدر . ومنها : أن الثاني مجرور - بالاضافة المعنوية - ولما كان الاسم لا يختص بعمل الجر . وقد إعترف سيبويه بأن العرب قد أنابت الاسم الأول مناب الحرف المحذوف إختصاراً . . فان جر الثاني بتقدير حرف جر محذوف يكون قولاً وسطاً . فالأولى قبوله .

قال : (وتسقط التنوينَ . ونونَي المثنى والجمع من الأول . فتقول : غلام زيد . وصاحبك . وصاحبو قومك) أقول :

إن كل ما ذكره يجري في الاضافتين . . اللفظية . والمعنوية . وإنما سقط التنوين من المضاف لنقصه واحتياجه إلى المضاف إليه « حاجة لفظية . أو معنوية » إمّا ليكتسب منه تعريفا - في المعنوية - . أو تخصيصا وتخفيفاً في - اللفظية - . والتنوين يدل على كمال الا

تام ناقص لا يكون في آنٍ واحد . لذا منعوا اجتماع

الاسم ؛ للتناقض الذي يحصل في جمع ما يدل على

النقص والافتقار .

أمّا نونا التثنية والجمع ، فحذفها في هذا المقام تشبيهاً بالتنوين .

قال ويسُمَّى الأول مضافاً . والثاني مضافاً إليه ، وهو لا يكون

في هذا المقام أقوال ثلاثة . أولها ما ذكره . وهو منسوب
وعليه الدليل : وهو أن الغالب فيما يستحق التعريف . أو
ف والاختصار . . هو الأول . و « الثاني من الأقوال »:
اف إليه والثاني مضاف .

و « القول الثالث » يجوز في كل من الاسمين . . أن يقال له مضافاً . أو مضافاً إليه .

قال السيوطي : ويجري هذا الخلاف في « المسند . والمسند إليه . ويجري في البدل والمبدل منه » .

قال : (وهذه الاضافة تسمى معنوية . . وهي بمعنى اللام . أو بمعنى - مِنْ -) أقول : إن كان المضاف « مِلْكاً » للمضاف إليه حقيقة . أو تشبيها . أو تنزيلاً . وغيرهما من المعاني المجازية . . فهي بمعنى « اللام » نحو : غلام زيد . . فهذا من الأول . ونور الايمان كالشمس . . فهذا من الثاني . وسرج الدابة .. فهذا من الثالث . وقس عليه.

وبمعنى « مِنْ » للجنس . أو للتبعيض ، حقيقةً أو مجازاً ، نحو: خاتم حديدٍ فهذه بمعنى « مِن الجنسية » . و « عِلم اليقين) » . . بمعنى
« من التبعيضية » وقد أنكر - هذا - جمع من النحاة
هذا من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي ممنوعة .
« اللام » ..

أقول : إن كا   فلا مانع.

وإن كان التبعيض فرديا فممنوع لوضوح إضافة الشيء إلى نفسه فيه حينئذ

وحيث أن العلم جزء من اليقين - وهذا إلى الجنس أقرب - فاضافته بمعنى

إضافة بمعنى « في » :

ذرها جماعة من النحويين . نحو : ماء الكوز . إذ لا شك في

. فدعوى الاختصاص لا وجه لها .

(وحكمها تعريف المضاف . ولهذا لا يجوز فيه الألف واللام

غلام زيدٍ) .

أقول : هذا حكم الاضافة المعنوية . وعدم جواز دخول « أداة التعريف - على المضاف » معها ؛ لعدم جواز إجتماع مُعَرِّفَيْنِ على مُعَرَّفٍ واحد . فالاضافة المعنوية سبب من أسباب التعريف . و « أل » سبب أيضاً . فتكرار السببِ يُسبب ثقلاً في الاسمين المُنزلينِ منزلة الاسم الواحد . من أجل هذا : أجمعوا على منع « أل » المُعَرِّفَةِ من الدخول على المضاف إضافة معنوية . وأجازوه في الاضافة اللفظية - في بعض الأحوال - . وفي توضيح هذا .

قال : (وأمّا اللفظية : فهي إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها. وحكمها التخفيف لا التعريف ، ولهذا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام نحو : الحسنُ الوجهِ . والضاربُ الرجُلِ . وفي التنزيل : والمقيمي الصلاة) . أقول :

المراد بالتخفيف : سَرَيان معنى المشتق إلى

- دون فصلٍ - .

ولمّا كانت أداة التعريف لا تتعارض مع التخ

الاضافة أجازوه ما

« فائدة »

لا يمكن تنكيره من المعارف « كالمضمرات . وأسماء الاشارة .
وصولة فلا يجوز تعريفه . أمّا الأعلام فالقياس يمنع إضافتها .
د عن العرب . فاذا أضيف العَلَمُ سُلِبَ تعريف العلميـة
ريف الاضافة . والأسماء مع الاضافة أقسام :

« الأول » ما يلزم الاضافة . ولا يكاد يفارقها . . وذلك ظروف نحو : الجهات الست . وتِلقاء . وتُجاه . وظروف أخرى .

وغير ظروف نحو : « مثل . وشِبه . وغير . وبعض . وكل » . وغير ذلك .

« الثاني » : ما لا يضاف أصلاً . . كمذومنذ ـ إذا ويليها مرفوع أو فعل ـ . والمضمرات . والاشارة . والموصولات « سوى . . أي ». وأسماء الأفعال . وكم . وكأين .

« والثالث » ما يضاف ويفرد وهو الغالب .

« فصل التوابع »

قال : (التوابع) . أقول :

عرفها إبن مالك في كتابه ـ التسهيل ـ بة
ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه » ـ ويغلب

بأربعة من عشرة ، و ... والتثنية .
والجمع . والتذكير . والتأنيث . والرفع . والنصب . والجر .

قال : (وهي خمسة : التوكيد) . أقول :

. والتأكيد . . قسمان : لفظي ، وهو تكرار المؤكَّد ـ كما
: « نحو : جاءني زيد زيد » . وأخاك أخاك .
: وهو بألفاظ مخصوصة هي : « كل . ونفس . وعين
. وأبتع . وأبصع . وجمعاء . وجُمَع . وكافة . وقاطبة .
... . وكِلاَ . وكلتا » . وهذان القسمان يتبعان المؤكد في إعرابه . وعامله . والغالب مطابقتها للمؤكد . ولا يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل ـ بالنفس والعين ـ إلاَّ بعد تأكيده بضمير منفصل فلا يقال : خرجتُ نفسي أو عيني . بل يقال خرجتُ أنا نفسي أو عيني . ولا تضاف « كافة » مطلقاً إتفاقاً . وفي « عامة . وقاطبة . . خلاف » والمختار ـ عندنا ـ منع إضافتها لدلالتها على عموم الجنس كما هي الحالة في « كافة » . وإضافتها تنافي عمومها . « فائدة » :

الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

« ١ » يوصف . ويؤكد . . كزيد والرجل . « ٢ » ويوصف ولا يؤكد ، كرجل . «٣» ويؤكد ولا يوصف كالمضمر .

« فائدة أخرى » : الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة أوجه :

«١» لا يصح حذف المؤكَّد . ويصح حذف الموصوف

«٢» التوكيد المتعدد لا يُعطف بعضُه على بعض
يجوز عطف بعضها على بعض .

«٣» لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد عن إعراب

يجوز قطعها .

«٤» إن التوكيد يكون بالضمائر . . دون الصفات .

«٥» إن النكرات تؤكد بتكرار ألفاظها دون معاني ألفاظها . وتوصف

لا يجوز توكيد النكرة بلفظ من ألفاظ التوكيد - مطلقاً - سواء

ة . . أم محدودة . خلافاً لمن أجاز توكيد المحدودة . وذلك ..

تناقض . فألفاظ التأكيد معرفة فكيف تكون تأكيداً لنكرة .

ورد فمحمول على النعت . أو البدل أو الضرورة . ويجوز تأكيد

ولا يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض مطلقاً .

قال : (الثاني : البدل . وهو أربعة .. بدل الكل من الكل) . أقول:

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . ويتبع المبدل منه في الاعراب

وقد يوافقه أو يخالفه في غيره . ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر . وما

أوهم ذلك جعل توكيداً . ما لم يفد إضراباً . وهذا رأي إبن مالك في

« التسهيل » وهو المشهور عند الكوفيين . أمّا البصريون : فالضمير

المنفصل توكيد المتصل مهما اختلف محل إعرابه ، رفعاً أو نصباً أو جراً

أقول : البدل ، هو إصطلاح بصري . أمّا الكوفيون ، فنقل عنهم

الأخفش : أنهم يسمونه الترجمة والتبيين . وله أقسام :

« بدل الكلّ من الكلّ » . وتسميته « بالبدل المُطَابِق . أَوْلَى

إذ الكُل : ما كان قابلاً للجزئية . وقد يجيء - هذا النوع من البدل

غير قابل لها . فتسميته - مطابقاً - أشمل .

وهذا القسم من البدل : هو ما اختلف لفظاً -

منه . واتحد معنى . فالمبدل هو المبدل منه - حقيقة

كقوله تعالى : «لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة »

والمبدل منه ـ لفظاً و   إمنين ـع ـ »

فالثاني هو الأول معنى فقط .

قال (وبدل البعض من الكل) . أقول

ما كان المُبْدَلُ جزءاً من المُبْدَل منه ـ جزئية حقيقية . أو

ماءاً ـ ، نحو : مررت بالقوم ثلثيهم . فهـذا من البعضية

قال : (وبدل الاشتمال) أقول : وهو ما كانَ المبدل مُلابساً

ـ حقيقة أو مجازاً ـ فهو خارج عنه أي ليس هو من حقيقة

. ولا جزء من أجزائه أو جزئياته .

والملابسة : تعني إفتقار أحدهما إلى الآخر ـ عرفاً ـ . وربما عقلاً أيضاً . نحو : « سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ » . وفي التنزيل : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » . فالثوب لزيد . والقتال في الشهر الحرام . . والعلاقة هي المُلابَسةُ المذكورة . ولابد في البدل من ضمير يعود على المبدل منه ، ويطابقه في الافراد وتوابعه . وقد يحذف الضمير للعلم به . أو للضرورة . قال : (وبدل الغلط) . أقول : هذا ـ هو الرابع من الاربعة التي ذكرها أولاً ـ .

وهو ما أحدثه سبق اللسان ـ لا عن قصد . . وإلاّ كان توكيداً ـ .

قال : (وتبدل النكرة من المعرفة وعلى العكس . وشرط النكرة المبدلة . . أن تكون موصوفة) . أقول :

يبدل الاسم . والفعل . والجملة . . من مثله . وقد تبدل الجم

من المفرد ، بشرط إمكان تأويلها بمفرد . قال في (

وبدل البداء . . نحو : مررت برجل . إمرأ

الأول والثاني التباين لفظاً ومعنى . قال . . وأنَ

والغلط » قوم مز

أقول : ولعل الحق مع مَنْ أنكرهما ـ لكلام طويل ـ .

قال : (الثالث : عطف البيان) . أقول :

ف لغة : ثَنْيُ الشيء . وإصطلاحاً . . قسمان : بيان . ونسق

كة » .

إبن مالك :

إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقْ والغرض ـ الآن ـ بيان ما سبق

ن : تابع شبهُ الصفة حقيقة القصد به منكشفة »

فخرج «بشبه الصفة» : النعتُ ؛ فان المشابه للشيء غير ذلك الشيء.

وخرج بذكر الايضاح والتخصيص : التوكيدُ . والنسقُ . والبدلُ..

فالأول :

إيضاح المعرفة ـ متفق عليه ـ . نحو : « أبو حفص عمر » . والثاني:

هو تخصيص النكرة . ونفاه جمهور البصريين . وأثبته الكوفيون .

وجماعة منهم : أبو علي الفارسي . وإبن جني والزمخشري . وإبن عصفور

وإبن مالك . نحو : « أو كفارةُ طعامُ مساكينَ » فهو عطف بيان عند

الكوفيين . والمذكورين .

أمَّا البصريون : فيذهبون إلى البدلية ـ بدل كل من كل ـ . وه

الحق . محتجين : بأن البيان ، بيان كاسمه . والنكرة لا بيان فيها لأنها مجهو

وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في « أربعة من عشرة » . و

من أوجه الاعراب . وواحـد من الافراد ـ و

التذكير وفروعه . والتعريف . أمَّا التنكير ـ فك

وسُمي هذا العطف بياناً . . لأنه تكرار للأ

لأن أصله العطف فأصل   و زيد »
فحذف الحرف . والضمير ؛ وأقيم زيد مقامه ؛ ولذا لا يكون في غير
الأسماء الظاهرة .
.. لحرف لوضوح المراد . . بسبب إتحاد الاسمين . قال في
» : يأتي . . للتوضيح . والتخصيص . والتوكيد . ويختلف
الجمود . . لفظاً . أو تأويلاً ـ قال : ولا يكون مضمراً
بعاً لمضمر ـ على الأصح ـ لأنه في الجوامد نظير النعت
يكون جملة ولا تابعاً لها « إسمية أو فعلية » . وكل ما كان
عطف بيان صلح أن يكون بدلاً . بخلاف العكس « لأن البدل لايشترط
فيه التوافق . . في التعريف والتنكير . ولا الافراد وفرعيه » . « إلا
إذا أفرد ـ مقروناً بأل . » .

قال : (الرابع العطف بالحرف : نحو جاء زيد وعمرو .. وحروفه
تذكر في بابها) . أقول :

القسم الثاني من العطف . . وهو الرابع من التوابع . . عطف النسق.
أي التابع لمتبوعه بحرف من حروف العطف . التي ذكر المطرزي .. أنها
ستذكر في بابها «أي عند ذكر الحروف . وأنواعها» . ومثاله بزيد وعمرو
معناه : عطف الظاهر على الظاهر . . وعطف كهذا مجمع على صحته .
أمّا عطف الضمير فهاك ما تيسر :

يعطف على الظاهر . والضمير المنفصل ـ مرفوعاً كان أو منصوباً.
والضمير المتصل المنصوب ، بلا شرط .

فالظاهر : كما تقدم . والضمير المرفوع المنفصل
قائمان . والمنفصل المنصوب نحو : إياك والأسدَ . و

المنصوب نحو

ولا يَحسنُ العطف على الضمير المتصل المرفوع ، بارزاً كان أو مستتراً إلاّ بعد توكيده بالمنفصل - توكيداً لفظيا مرادفاً له - نحو : « لقد أنتم وآباؤكم » . ونحو : « أسكن أنت وزوجك الجنة » . أو بتوكيد ، نحو :

« ذُعِرتُم أجمعون ومَن يليكم »

أو بوجود فاصل - أي فاصل كان - نحو : « يدخلونها ومَن صَلَحَ » .

ويضعف العطف على هذا الضمير بدون ذلك . ولا يجوز العطف على الضمير المجرور ، إلاّ باعادة الجار - حرفاً أو غيره - وذلك هو الاضافة نحو : « فقال لها وللارض » . ونحو : « قالوا نعبد إلهك وإله آبائك » فانظر كيف أعيد سبب الجر . . وهو حرف في الأول . وإضافة في الثاني . وقال إبن مالك وغيره : هذا هو الأكثر .. وليس هو اللازم والصواب ما ذكرناه .

وأمّا قول إبن مالك في « ألفيته » :

« وليس عندي لازماً إذ قد أتى   في النظم والنثر الفصيح مثبتا »

أي قد جاء العطف - هنا - بلا تكرار حرف الجر . . ولا الاضافة.. محتجاً - هو ومن سبقه . أو لحقه - : بأن ذلك وارد في النظم والنثر الفص

فنقول : ما أوهم مثل هذا فهو مؤول ؛ إذ ترك العطف هنا سـ للابهام ولا يرفع إلا بتكرار سبب الجر .

نقول ويعطف الفعل على الفعل . . بشرط إ إتحاد نوعيها .

ويطعف الماضي أو المضارع على الاسم المشـ

وقد نقلنا - ما . لابن هشام.
والأزهري - مع إثبات ما نختاره فيه - من غير الكتاب المذ ور - .
قال : (الخامس الصفة : وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات).

تتبع الموصوف في . . إعرابه . وإفراده وفروعه . وتعريفه
تنكيره وفرعه . إذا كانت فعلاً له .
رجُلٌ صالحٌ ورجلانِ صالحانِ . ورجال صالحونَ . ونساء
الرجل الصالح . والمرأة الصالحة . والرجال الصالحون . والنساء
الصالحات . وقوله : « إذا كانت فعلاً له » إحترازاً عن وصف الشيء
بفعل سببه ، كقولك : رجل حسن وجهه . وكريم آباؤه . ومؤدب
خدامه . فان ذلك يتبعه في الاعراب . والتعريف . والتنكير فحسب
ومنه قوله تعالى : «القرية الظالم أهلها» . ويفهم من هذا أن الوصف نوعان:
« الوصف السببي » : وهو ما كان راجعاً إلى صفة في الذات . .
نفياً أو إثباتاً .. سواء كانت من الأفعال الصادرة عنها أو الواقعة عليها مباشرة.
« والوصف الأجنبي » : وهو ما لم يكن من متعلقات الذات .
بل راجع إليها بسبب ضمير - ونحوه - عائد إليها . فهذا هو الوصف
الأجنبي . والأول مطابق للموصوف وتابع له في كل شيء . والثاني : في
الاعراب . والتعريف . والتنكير فقط . وإطلاق الوصف عليه - مجاز - .
أقول : « المشتق » . . وصف عام . و « الوصف » مشتق بالمـ
الأخص .
فالأول « أعني المشتق بمفهومه العام » : ص
- نفياً أو إثباتاً - . سواء تصرف لفظها . . أم لا

والثاني : « ـ ـ . . . . ـ ـ تصرف اللفظ وإشتقاقه . فلا وصف « في الاصطلاح النحوي » مطلقاً من « جامد لفظاً » . فالنسبة بين المشتق والوصف « على ما تقدم بيانه » : العموم من مطلق . . فكل وصف نحوي مشتق . وبعض المشتق ليس ـي .

« فصل »

قال : (وإعراب الفعل : على الرفع . والنصب . والجزم). أقول: الفعل المضارع هو المقصود «بالفعل المعرب» . وسُمي بهذا لمشابهته الاسم « أي إسم الفاعل » منه . « وألحق به بعض أنواع فعل الأمر » .

لا يقال : إذا كان إسم الفاعل منتزعاً من المضارع . . فكيف يُشَبَّهُ الأصلُ بالفرع ؟ .

نقول : التشابه اللفظي لا يدل على أن الفعل أصلٌ لهذا الاسم معنى . إذ مما لا شك فيه أن المعاني الاسمية لها الأسبقية على المعاني الفعلية . فالافعال ـ كل الأفعال ـ إنما هي أحداث موجودة بسبب المسميات ؛ فالأسبقية حتماً للاسم . وعليه : فان إعراب المضارع لهذا السبب فقط . ولمَّا كان للاسم أحوال ثلاثة من الأعراب كان المضارع كذلك . وخُص كل واحد منهما بما يميزه . فاختص الفعل بالجزم . والاسم بالجر .

أمَّا العلامات : فاثنتان مشتركتان ، وهما الض مختصتان ، وهما . . الكسرة . والسكون . فخص الأصلية « الكسرة » . والجزم بالفعل . . وعلامته

وفي سبب رفع المضار

فالبصريون يقولون : إن وقوعه موقع الاسم هو الرافع له ، أي جريانه على حركات وسكنات إسم الفاعل - منه - هو سبب إعرابه .

ن مالك في « التسهيل » تعريه عن الناصب والجازم هو سبب
ءرده ، وهذا هو مذهب الفراء والكوفيين ، وجماعة من

ثالث في رفعه : هو حروف المضارعة . وهذا بالاعراض
جزء الشيء لا يعمل فيه . والذي أراه مذهب البصريين :

إذ الأصل في الافعال البناء لثقل معانيها فَلازَمَ الأثقلُ الأثقلَ للتجانس . وشذ المضارع عن قسيميه باعرابه حين تجرده عن « نوني النسوة والتوكيد » ؛ وسبب شذوذه : وقوعه موقع الاسم ، أي مضارعته إسم الفاعل ؛ فعلة الاعراب أحرى أن تكون علة رفعه أيضاً ؛ إذ الرفع أبرز مواقع الاسم لاختصاصه بالفاعلية . فكذا ما شابهه . . وهو المضارع المرفوع . . إذ المُشَبَّهُ يأخذ أبرز صفات المُشَبَّهِ به . وما ذهبنا إليه هو إختيار المطرزي أيضاً .

قال : (فارتفاعه بالمعنى : وهو وقوعه موقع الاسم ، نحو : زيدٌ يَضْرِبُ) . ثم قال :

(وإنتصابه . وإنجزامه بالحروف وستذكر) . أقول :

المضارع المعرب يعرب بأربعة أحرف فقط . عند البصريين وبعشرة عند الكوفيين . والأول رأي المطرزي - وه
إذ كل ما ذكر من المضارع المنصوب فيا سوى الأربعا
فؤول . أو للضرورة .

قال : (علون . وتفعلين.
فثبوت النون علامة رفعها . وحذفها علامة نصبها وجزمها) . أقول :

هذه الأمثلة تسمى « الأفعال الخمسة » وهي كل فعــل مضارع
« أو طلب بالتبعية » وُجِـدَ فيه « ألف الأثنين - وهذا ضمير
رف كما يظن من لا بصيرة له -. أو واو الجماعة . أو ياء المخاطبة »
ع يعرب بثبوتِ هذه النون - رفعاً - . وينصب ويجزم بحذفها .
مثله المضارع المتصل بلام الأمر فان جزمه بحذفها . و « فعل
- ر . . نحو إفعلا . وإفعلوا . وإفعلي » فهو مبني على السكون . وعلامة
بنائه حذف النون . وأمَّا أوجه إستعمال الصيغ المذكورة ، فهي :

« يفعلان » للغائبينِ . والغائبتينِ . « وتفعلان » للمخاطَبينِ .
والمخاطَبتينِ . « ويفعلون » للجماعة الذكور الغـائبينَ . « وتفعلون »
للمخاطَبين . « وتفعلين » للمخاطَبة .

« المبنيات »

قال : (والمبني : ما لزم آخره وجهاً واحداً) . أقول :

سُمي بناءاً ، للزومه حالة واحدة - تشبيهاً له بالبناء . . بناء البيـ
من الطين وشبهه - . فشبه بها بالثبوت وعدم التغير .

والبناء : أصل في الحروف - بالاجماع - .   أ   ا   ف   الأفعا
الأفعال » على مذهب البصريين . وأمَّا الكوفيون
وليس لهم دليل يعول عليه . فالثقل فيها « مـُـ
وأنها أحداث صادرة عن الأسماء ، ومفتقِرة

أقل دوراناً في الكلام م   ، وقد
يخلو عن الفعل . فهي في الأصل في غنى عن الاعراب لقلة ما يعتورها
من المعاني المختلفة التي لا تتميز بدونه . والبناء في الأسماء فرع - بالاتفاق -.
ن الأسماء ؛ لشبهها بالحروف - على المشهور - . وقيل:
أو بالفعل والحرف معاً . والأول - مشهور البصريين -
ذ لا يُبنى إسم إلا وفيه شبه بالحرف . وقد يبنى وليس

و : جميع الحروف . وأكثر الأفعال . . وهو الماضي .
والأمر - المخاطَب - . وبعض الأسماء ، نحو : كم . وكيف . وأين .
وما أشبه الحروف كالذي والتي . ومَن . وما . في معنى الذي . أو
تضمن معناه) . أقول :

بدأ بتعداد - أهم المبنيات - . قبل ذكر « أنواع البناء » . وفيما
ذكر تصريح بأن السبب في بناء المعربات هو الشبه بالحرف . وفيما ذكر
تلميح أيضاً : لأنواع الشبه . . ومَن . وكيف . وأينَ أسماء إستفهام.
وسبب بنائها ، شبه الحرف بالتضمن - أي تضمن معنى الاستفهام - عن
مجهول - .

فكم : إستفهام عن الكمية . ومَن : عن العاقل أو ما في حكمه .
وما : عن غير العاقل وما في حكمه . وكيف : عن الحالة . وأينَ :
عن المكان .

والذي وأخواته : بُنِيَ بسبب إفتقاره إلى جملة ال
والشبه الوضعي : في الاسم الذي يقع على حرف
« غير محذوف منه » . . نحو : الضمائر المتصلة المرفو

عن الفعل في الع... معمول فيه .

قال : (والبناء : لازم وعارض . فاللازم : ما ذكر . والعارض في نحو غلامي . . ولا رجلَ في الدار . ويازيدُ . وخمسة عشر - من

. ومن الأفعال : المضارع إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو :

ونون التوكيد نحو : هل يفعلنّ) . أقول : البناء نوعان . .

ارض :

لأول : ماكان سببه المشابهة للحروف بواحد من أوجه الشبه . ولا يصير ...سره مطلقاً .

والثاني : ما لم يكن مشابها لها بواحد من الوجوه . وتَغَيُّرُهُ ممكن بعد زوال سبب البناء العارض . فمن البناء العارض - على رأي جمهور البصريين - . بل وغيرهم من المتأخرين . . « الأعداد غير المقصودة » نحو : واحدُ . أثنان . ثلاثةُ . الخ .

و « كل إسم لم يقصد به مسمى » نحو زيدُ . وعمرو . وخالدُ .

و « أسماء الحروف - على نحو الابهام . لأعلى نحو التعين - » نحو : ألفُ . باءُ . تاءُ .

و « الحروف المفتَتَحُ بها السور » نحو : حم . طس . كهيعص . . الخ .

فكل ما ذكر مبني ؛ لعدم السبب الموجب للاعراب . وهذا عارض لِمَا ذُكر وليس أصلاً فيه . فهو معرب بالا...

لعدم حدوث المعنى الموجب للاعراب فالرفع لل...

والنصب للمفولية وما ألحق بها . . الخ .

ومن البناء العارض أيضاً : « كسرةُ الا...

نحو : غلامِـي .   ه .

ومن البناء العارض أيضاً - على الأصح - « كسرة إلتقاء الساكنين» في بعض مواضعها نحو : « لم يقمِ الولدُ ». ومنه : بناء الأعداد المركبة

التركيب يعود العـــدد إلى إعرابه . ومثله المركب مع - لا -

ن ، حيث رُكب الاسم معها تركيب العدد المركب . ومنه:

مرد العَلَم - . ومنه : المضارع ، في حالة إتصال النونات

في حالة ذهاب تلك النونات يعود إلى الاعراب ؛ لعودة شبهه

للبناء الأصلي أنواع أربعة :

البناء على السكون : - وهو أصل البناء - ؛ لأنه إنعدام الحركة . وهو في الاسم . والفعل . والحرف .

ثم البناء على الضم : وهو في الاسم . والفعل « ظاهراً - لا أصالة-». والحرف على قِلّة . والبناء على الكسر : وهو في الاسم . والحرف على قلة أيضاً . ولا يكون في الفعل - إلاّ للضرورة - إذ هو شبيه الجر .

« فائدة » قال السيوطي في « همع الهوامع » : يحد البناء بأنه . . ما جيء به لا لبيان مقتَضَى عاملٍ من حركة . أو حرف أو سكون . هذا على أن البناء لفظي . ويحد : بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا لشيء أحدث ذلك من العوامل . هذا على أن البناء معنوي .. كما إختاره المطرزي - كما ترى . . وهو الحق - .

ثم قال السيوطي أيضاً : وهو ينقسم . . إلى

وضَرَبَ - . وإلى مقدر - كعدا . ورِدْ - . ومحل

يكون فيما نزل منزلته .

« فصل »

: (الساكنان . . لا يجتمعان) . أقول :
النطق بهما . ولا يختلف كون السكون أصلياً . أو عارضاً .
هذه الحالة . . لابد من حذف أحدهما . أو تحريكه . والكسرة
الغالبة في حالة - إلتقاء الساكنين - .
ن الساكنان : إسماً . مع إسم . وحرفاً مع حرف . وفعلاً ..
مع إسم . وحرف . وغير هذا . وقد تكون الحركة غير الكسرة عند تعذر الكسرة بسبب الثقل . نحو : قالتِ البنتُ . فتاء التأنيث ساكنة - بالاصالة - لأنها حرف وسُكنت للفرق بينها وبين تاء التأنيث المتحركة في الأسماء . وهمزة الوصل ساكنة - بالأصالة أيضاً - . ولا يمكن حذف أحدهما - لفظاً وخطاً - لاستلزام ذلك إرتكاب الغلط النحوي . ويتعذر تحريك الهمزة . فحركت - التاء - بالكسرة .

قال إبن الشجري - في أماليه - : والسبب في تحريك أحد الساكنين بالكسرة - غالباً - هو كونها أصلاً في هذا الموضع لسببين . . « أ » : إختصاص الاسم بالجر . وإختصاص الفعل بالجزم ؛ فلما أرادوا أن يحركوا المجزوم - لا لتقاء الساكنين - حركوه بالكسرة التي هي نظير الجزم . ولمّا وجب هذا في السكون المسمى جزماً حملوا عليه السكون المسمى و
« ب » إنهم لو حركوا المجزوم - لا لتقاء الساكنين
«إلتَبَسَتْ» حركتُه بالحركة الحادثة عن عامل . فلو
الغلامُ » أردتَ أن تنهاه عن الخروج ، ولم يك

كذب . ولو ضممتَ صـــديق

والتكذيب . فلولا الفرق بين هذين المعنيين باختلاف الحركة « إلتبَسَ »

النهي بالنفي .

هذا قوي - عندي - ؛ إذ الحركات كافة إنما جيء بها في

المعاني المختلفة ورفع الالتباس . والحركتان « الضمة .

ن بالمطلوب - غالباً - .

ساكن إذا حرك حرك بكسر . أو حذف ، أي حذف

. في نحو : قل الحقّ . ومررتُ بغلامي الحسن . وجاءني

غلاما القاضي . وصالحو القوم . وبصالحي القومِ . باسقاط الألف والواو والياء لفظاً لا خطا) . أقول : تقدم أن الكسرة هي الأصل في تحريك أحد الساكنين .

وأمّا الطريقة الثانية للتخلص من إلتقاء الساكنين : فهي الحذف ، أي حذف أحدهما ما لم يستلزم لبساً . وذلك كما مثَّلَ : بحذف ياء المتكلم « لفظاً فقط » حيث تلفظ الميم - مكسورة دون إظهار الياء في اللفظ - مع بقائها في الخط ، مدغمة بما بعدها . وهكذا « ألف الرفع في المثنى . وواو جمع المذكر ، وياؤه » .

قال (وكل كلمة إذا وقفت عليها أسكنت آخرها . إلاّ ما كان منوناً فانك تبدل من تنوينه ألفاً حالة النصب ، نحو : رأيت زيداً) . أقول :

ذكر إبن مالك في « التسهيل » . والسيوطي في « همع الهوامع » . أن الوقف على المتحرك يكون بأمور :

« أحدها » الوقف عليه بالسكون وهو الأصل .

« ثانيها » : الرَّوْمُ . . وهو إخفاء الصوتِ با

ضعْفُ الصوتِ   ـركات كلها .

« ثالثها » الاشمام . . وهوَ الاشارة إلى الحركة دون صوتٍ ، فهو لا يُدْرَكُ الا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ . وذُكر أنه مختص بالضمة ـنت إعراباً أم بناءاً ـ .

ـابعها » التضعيف ، ويقال فيه التثقيل ، بأن تجيء بحرف ساكن الحرف الموقوف عليه ، فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم . وقال بعضهم : التضعيف ، تشديد الحرفين في الوقف .

ـامسها » .. النقل ، بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله ، نحو : قام عَمُرو ـ بضم الميم ـ . ومررت ببِكِرـ بكسر الكاف .

وإذا كان آخر الموقوف عليـــه ـ تاء التأنيث في إسم ـ فالأفصح إبدالها في الوقف ـ هاءاً ـ إن تحرك ما قبلها لفظا . أو تقديراً . ونحو : « الفرات . والتابوت » فالوقف عليها بالتاء . وقد شذ في لغة الوقف عليها بالهاء . ويجب الوقف بالهاء على ما بقي منه حرف واحد من الأفعال.. فيقال : رِهْ . وعِهْ . وقِهْ . وما أشبه هذا . ولا يجوز الابتداء بساكن مطلقاً . فان أحتيج إليه جيء له بما يبتدأ به ـ متحركاً ـ . وإذا وُقِفَ على المقصور المنون نحو « عَصَىً » وُقِفَ عليه بالألف ـ إتفاقاً ـ وأختُلِفَ في المنقوص المنون نحو : « قاضٍ » فمذهب سيبويه : حذف الياء . ومذهب يونس إثباتها . والسبب خفة الألف . وثقل الياء . اتفقوا في بقاء الأولى . واختلفوا في بقاء الثانية .

أقول : تقدم الباب الأول من «ذيل المُغْرِب وأتبعه بالباب الثاني . . بذكر ما يختص به الاسم

ـ فما تقدم منه في باب [illegible] ما لم يتقدم.
قال :

« الباب الثانى »

(في شيء من تصريف الأسماء)

« فصل » : « ممَّا يختص بالأسماء . . التَّثنية » « والجمع . . وهو على ضربين : مصحح . ومنكسر . » . وقد تقدم كل ذلك .

« فصل » : الاسم المفرد الذي يقع على الجمع فيميز بينه وبين واحده بالتاء ، غالباً في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة . أي إسم الجنس وقد تقدم أيضاً .

(والتصغير)

قال : (الاسم المعرب إذا صُغِّرَ : ضُمَّ أولُهُ وفُتِحَ ثانيه، وأُلحِقَ ياءاً ثالثةً ساكنةً ، نحو : فُعَيْل ، كفُلَيْس . وفُعَيْعِل ، كدُرَيْهِم ، وفُعَيْعيل كدُنَيْنير) . أقول :

ذكر جماعة فوائد التصغير ـ على النحو التالي بيانه في « همع الهوامع » . . وهي : « تحقير شأن الشيء « وتقليل ذاته أو كميته » . « وتقريب ، منزلته أو ز« والعطف » .

وبعد : فالغالب ... ن المبنيات ،
منها ـ أكثر الموصولات . وبعض ما يشار به للمؤنث نحو « تا » .
وما ركب تركيب المزج . وما ركب بـ « ويه » . ومبنيات أخرى .
أن التصغير غالب في المعرب . وقد يكون في غيره .
يكون التصغير في « الحرف » . ولا في « الفعل » مطلقاً ؛ لأن
مف في المعنى . والتصغير نوعان : «قياسي » . و «سماعي»:
ل : في الموازين الثلاثة التي ذكرها . والثاني : ما خرج عنها
ما صح عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه . ومن الأول أيضاً : تصغير
الترخيم ، ولا يخص الأعلام . ويصغر إسم الجمع . وجمع القلة . على
لفظها . وإسم الجنس على لفظه أيضاً . وقبل . . لا . وما عدا ذلك من
الجموع فيصغر مفردها ـ لا لفظها ـ أو يصغر على لفظ « القلة » . أو
إلى جمع المذكر ـ السالم ـ . أو إلى ما فيه « ألف . وتاء » . وقد يكون
للاسم تصغيران : قياسي . وشاذ ، نحو : صبية . « صُبَيّة » قياسي ؛
لأنه جمع قلة وهذا يصغر على لفظه . « وأصيبية » شاذ . وقد جاءت
أسماء مصغرة ـ لا مكبر لها ـ : نحو . . كميت . والثريا . وجُهينة . وبثينة
وحُنين . ويرد كل محذوف إلى أصل موضعه في حالة التصغير . وكذلك
في كثير من صيغ التكسير .

قال : (وقالوا : أُجَيْمَال . وحُبَيْلَى . وحُميراء . وسُكي ..
ثم قال أيضاً . (وجمع القلة . . يصغر على بنائه
الكثرة : برد إلى واحده ثم يُجمع جمع السلامة ، نحو
ـ في شعراء . ومساجد . وإن كان له جمع قلة ر

وإن شئت غليمون . و[illegible] في أزهر وحارث ـ وهو أن تحذف الزائدة) .

(التذكير والتأنيث)

(علامة التأنيث في الأسماء المتمكنة : شيئان . . التاء التي
الوقف . والألف الزائدة . . المقصورة في حبلى وبشرى .
او الممدوده في حمراء وصحراء) .

أقول ومما اختص به الاسم أيضاً ـ دون قسيميه ـ : التذكير والتأنيث . والأصل في الاسماء هو التذكير . والتأنيث فرع ؛ لذا كان الأول غير محتاج إلى علامة . وكان الثاني محتاجاً إليها .

وهي : التاء المتحركة « للفرق بينها وبين الساكنة التي هي علامة في الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل » . وتاء الاسماء تنقلب هاءاً في الوقف وهذا فرق ثانٍ بينهما . قال أبو حيان النحوي : لا يوجد في كلامهم ما أُنثَ بحرفين . . أي بعلامتين . وقال إبن مالك : الأكثر في «التاء» أن يجاء بها لتميز المؤنث من المذكر في الصفات ، كمسلم ومسلمة . ومجيؤها في الأسماء ـ غير الصفات ـ قليل ، كامرىء . . وإمرأة . وإنسان وإنسانة . ورجل ورجلة . وغلام وغلامة . ويكثر مجيؤها لتميز الواحد من الجنس ـ الذي لا يصنعه مخلوق ـ كتمر وتمرة . ونخل ونخلة
ويقل مجيؤها لتميز الجنس من الواحد ، نحو : كَمْأة
ـ واحد ـ . وكذلك يقل مجيؤها لتميز الواحد من ا
المخلوق ـ نحو : جر . . وجرة . ولَبِن . . ولَبِنة

وسفين وسفينة . وة ،كر والمؤنث
كَرَ بَعَة . . وهو المعتدل من الرجال والنساء . وقد تلازم ما يخص المذكر
كرجل بُهَمَة . . وهو الشجاع . وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث
، كنعجة وناقة . وقد تجيء للمبالغة . . كرجل راوية .
قد يجاء بها معاقبة «لياء . . مفاعيل» كزنادقة . وجَحَاجِحَة
بالياء » لم يجأ بها . . فالياء . والهاء : متعاقبان في هـذا
يجاء بها للدلالة على النسب ، كقولهم : أشعثي وأشاعثة .
ـ ـ ـ ـ ارقة . ومهلبي ومهالبة . « ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث
وألف التأنيث » : قال إبن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث
قوةً ؛ لأنها تُبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه . ويتغير الاسم معها
عن هيئة التذكير ، نحو : سكران وسكرى . وأحمر وحمراء . فَبِنْيَةُ
كلٍّ واحدٍ من المؤنث ـ هنا ـ غير بنية المذكر . وليست «التاء» كذلك،
إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قائم
وقائمة . ويزيد ذلك عندك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة
ثبتت في التكسير نحو : حبلى وحبالى . وسكرى وسكارى . وليست
« التاء » كذلك بل تحذف في التكسير ، نحو : طلحة وطلاح . وجفنة
وجفان . ولاختلاطها بحروف الاسم إمتازت على التاء . فكان التأنيث بها
عن علتين تميزاً لهـا من التاء . ثم قال إبن يعيش : ولمَّا كان دخول
« التاء » في الكلام كثيراً ، جاز حذفها ـ في باب الترخيم ـ وإن لم تكـ
ما هي فيه علماً . فالتاء تدخل الفعل نحو قامت هـ
توكيداً ومبالغةً نحو : علّامةً . ونسّابة .
قال المطرزي : (والمذكر . . . والمؤنث .

ر الثوب

ولفظي . والأول : هو

والعامة . والحقيقي أقوى ؛ ولهذا أنث فعله تقدم او تاخر . . نحو . .

حسنت المرأة . . والمرأة حسنت . ولم يجز : حسن المرأة . وجاز . .

رطلع الشمسُ . ولحاق العلامة للفرق بين المذكروالمؤنث)

ماله أنثى من جنسه . والمؤنث : ماله فرج من الحيوان

م - . فما كان من الحيوان . . فمذكره حقيقي . ومؤنثه

سواه مجازي . فهذه أربعة أصناف . وهناك صنف آخر ،

وهو : المؤنث اللفظي وهو ملحق بالمجازي وذلك نحو : طلحة . ونظرائه مما هو مذكر في المعنى مؤنث في اللفظ لاشتماله على علامة التأنيث اللفظية وهي « التاء » . والأصل في التأنيث : الحقيقي . لحقته العلامة . أم لم تلحقه . واللفظي . وغير الحقيقي فرع يحتاج إلى السماع عن العرب بنص أيمة اللغة على تأنيثه . وليس وجود التاء فيه كافياً - لعده مؤنثاً - . بعدما تقدم من أوجه إستعمالات التاء في المعاني المختلفة . والمؤتلفة . أمّا الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً . فله في إثبات - علامة التأنيث ، وجوباً . . أو جوازاً - عدة وجوه .. نذكرها كما يلي بيانه :

« أ » يجب تأنيث الفعل وإثبات العلامة فيما إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث غير مفصول عنه بفاصل يعتد به - فيجوز فصله بالا - نحو : قامت هنـــدٌ . وماقامت إلاّ هنـــد ولا يجوز غير هـــذا .

ويجب التأنيث . وإثبات العلامة : إذا كان الفاعل مؤنث حقيقي . . أو مجازي - لا فرق بينهما - نحو والشمس طلعتْ - ولا يجوز غير هذا - .

« ب » يتر ـ ـ ـ متصلاً مجازي
التأنيث . . نحو : طلعت الشمسُ . أو كان حقيقي التأنيث مفصولاً
ـ بغير إلاّ ـ . . نحو : قامت اليوم هند . و « مساوياً » : إن كان
ـع َ تكسير . . أو إسم جمع ـ لمذكر . . أو لمؤنث ـ نحو :
ود . وقام الزيود . وقالت الأعرابُ . وقال نسوة" . أو جمعاً
. . والتاء لمذكر نحو : جاءت . . وجاء ـ الطلحات ـ . .
ذا كان لمؤنث نحو : جاءت الهندات « فالتاء واجبة » لسلامة الجمع
ـ ـ ـ بنس لمؤنث : نحو : كثرت . . وكثر . . النخلُ . ومنه
« نعمت المرأة . ونعم المرأة هند » لأن المراد فيه الجنس على سبيل
المبالغة في المدح . أو الذم « نحو : بئست المرأة . . هند » .

« فائدة »

إن من أشهر أوزان ـ ألف التأنيث المقصورة هو ـ « فُعْلَى »
إسماً أو وصفاً أو مصدراً ، نحو : حُبْلَى وبُشْرَى . و « فَعْلَى »
أنثى « فَعْلَان » أي وصفاً نحو : سَكْرَى . أو مصدراً . . كدَعْوَى ،
أو جمعاً كجَرْحَى . فان كان ـ إسماً ـ لم يتعين كون ألفه للتأنيث .
بل يصلح لها وللالحاق . . كأَرْطَى . وعَلْقَى . «وفِعْلَى» كذِكْرَى
ـ مصدراً ـ . أو جمعاً . . كظربى وحجلى . « وفُ ـ ـ ـ ـ
إسماً فقط . و « فُعَّلَى » نحو : سُمَّهَى . . للباطل
نحو : أُرْبُعَاوَى لقعدة المتربع . و « فِعِّلَى »
من المشي . و « فُعُلَّى » نحو : حُذُرَّى ـ مر

ـ من التبذير ـ . وه

قال : (ثم أُنِّثَ الشخوصُ على تأويل الأنفس . والمؤنث في الصفات هو الأصل ، نحو : صالح وصالحة . وسكران وسكرى . وأحمر ـيَّا حائض . وطالق . ومرضع . وناقة ضامر . . فعلى تأويل شيء) . أقول :

نُ التاءُ ـ غالباً ـ صفة على : « مِفْعَال . أو مُفْعِل . أو مِفْعِيل . أو فَعُول . . بمعنى فاعلٍ . أو فَعِيل . . بمعنى ـ أن يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه ـ ولشبهه بِفَعِيل . . بمعنى فاعلٍ ، قد يحمل أحدُهما على الآخر في اللحاق وعدمه ـ .

وربما حُمِلَ على فَعِيل ـ في عدم اللحاقِ ـ فُعَالٌ وفَعِيلٌ . وقد يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ـ حملاً على المعنى ـ ومنه تأنيث المُخْبَر عنه لتأنيث الخبر .

« فصل »

قال : (من الأسماء المؤنثة ، مالا علامة فيه . وهي أنواع .. منها : النَّفْسُ . والعين . والناب . واليد . والقَدَمُ . والساق . والعَقِبُ . والعضد . والكتف . واليمين . والشمال . والذراع . والكراع . والأصبع والبنصر . والخنصر . والابهام . والضلع . والكبد . والكرش . والو والفخذ . والأست . والطباع . ـ ومنها ـ : القِدْ والفأس . والكأس . والنعــل . والفهر . والسُّوق والعير . والأرض . والسماء . والشمس . والر

الإعصار ـ . والحر . . . والذَّنُوبُ

وموسى الحديد . والمنجنون . والمنجنيق . والعقرب . والأرنب . والعقاب

والعناق . والرحل . والضبع . والأفعى . والعنكبوت) .

مما يذكر ويؤنث : الهدى . والنوى . والسُّرَى . والقفا . والعنق

الابط . واللسان والسلطان ـ بمعنى الحجة ـ . والسلم . والسلاح

بـــد . والسكين والدلو . والصاع . والسبيل . والطريق .

الفلك . والمسك . والحانوت . وسقط الدار .) .

ـــ . (ومما ذُكِّرَ ، لكونه مخصوصاً بالرجال دون النساء : أمير . ووكيل . ووصي . وشاهد . ومُؤَذِّنٌ . « والألف » مذكر في عدد المؤنث وغيره ، بدليل : ثلاثة آلاف . ومن أنث جاز على تأويل الدرهم) . أقول : ذكر السيد الجليل العالم العامل نور الدين بن المحدث الكبير السيد نعمة الله الجزائري ـ طاب ثراهما ـ : في كتابه « فروق اللغات » قصيدةً لابن الحاجب النحوي المعروف . . فيها ما تقدم ذكره.. ولحصول الفرق من جهة . وسهولة حفظ المنظوم من جهة أخرى ؛ أثبتها لمزيد الفائدة :

نَفْسِي الفداءُ لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كغصن البانِ

أسماء تأنيث بغير علامــة ... هي يافتى في عرفهم . . ضَرِيان:

قد كان منها ما يؤنث ثم ما ... هو فيه خير . . باختلاف معان

أمَّا التي لابـــد من تأنيثهـــا ... ستون منها : ا ...

والنفْس . ثم الدار . ثم الدلو من ... أعدادها . وا

وجهنم . ثم السعير . وعقرب . ... والأرض . ثم

ثم الجحيم . ونارها . ثم العصا ... والريح منها

والغَور . والفردوس «في القرآن»

وعروض شعرٍ والذراع وشعاب . .	والمِلح . ثم الفأس . والوِركان
والقوس . ثم المنجنيق . وأرنب	والخمر . ثم الشبر . والفخذان .
... ذَهَب . ومُهر . حكمهم	أبداً وفي ضرب بكل : بنَانِ .
بوع . والدرع التي	هي من حديد ـ فذاك ـ . والقدمان
كبدٍ . وفي كرش . وفي	سَفَر . ومنها : الحرب . والنعلان
، فَرَس . وكاس . ثم في	أفعى . ومنها : الشمس . والعُقبان .
، تدب . والموسى معاً	ثم اليمين . وأصبع الانسان .
والرحل منها : والسراويل التي	في الرِّجل كانت زينةَ العريان .
وكذا الشمال : من الأذات ومثلها :	ضبع . كذاك الكفُّ . والساقان .
أمَّا الذي قد كنتَ فيه مخيَّراً	هو كان سبعة عشر للتبيان :
السلم . ثم المسك . ثم القِدر في ..	لغةٍ . ومثل : الحال . كل أوانِ .
والليث منها . والطريق وكالسُّرَى .	ويقال في عنق . كذا : ولسانِ .
وكذاك أسماء السبيل . وكالضحى	وكذا السلاح لقاتل طعَّانِ .
والحكم هذا . . في القفا أبداً . وفي	رَحَمٍ . وفي السكين . والسلطان .
وقصيدتي تبقى وإني اكتسي . .	ثوب الفناء . . وكل شيء فانِ .

(تنبيه)

قال إبن النحاس في « التعليقة » : أجمع النحاة
التأنيث » . . يكون في الوصل ـ تاءاً ـ . وفي الوقف
الفصحى . وإختلفوا : أيهما بدل من الأخرى .

فَذَهَبَ الْ ، وأن « الهاء»
بدل عنها . وذَهَبَ الكوفيون : إلى عكس ذلك .

وإستدل البصريون : بأن بعض العرب ـ تقول التاء في الوصل .
كقوله :

اك بكفي مُسْلِمَتْ من بعدما وبعدما وبعدمَتْ

، لنا موضعاً قد ثبتت فيه « التاء للتأنيث » بالاجماع ، وهو في
: قامت . وقعدت . وليس لنا موضع قد ثبتت فيه «الهاء» .
، : لو كانت « الهاء » أصلاً في التأنيث . لجاءت في وصل
الكلام . . ولجاءت مع غير الاسم الموقوف عليه . ولجاز أن تكون مؤثرة ـ لفظاً . ومعنى ـ . كما هو شأن التاء ـ في تأنيث الفعل . . لفظاً . والدلالة على تأنيث فاعله معنى ـ . ولم نجد الهاء قد أدت إلى ما أدت إليه التاء من التأثير اللفظي . والمعنوي ـ معاً ـ بل نجدها قد جاءت في مقام هو أشبه بمقام الضرورة . . فالوقف تنعدم فيه الحركات . وتكاد تنقطع فيه المعاني . المستوجبة للحركات .

(فائدة)

الأفعال كلها مُذَكَّرَةٌ . . مطلقاً . سواء كان ـ مصدرها مذكراً أم مؤنثاً . وذلك لأنها ـ في الأصل ـ حَدَثٌ
كل حال . من أجل هذا جاز الاخبار بها عن الا
بغض النظر ـ عمَّا اشتقت منه من مصدر ـ .

قال : (الأعداد تأنيثها على عكس تأنيث

فالتاء فيها . . علامة التذ ، من

الثلاثة إلى العشرة . تقول : ثلاثة رجال . وثلاث نسوة . وفي التنزيل : « في أربعة أيام وثلاث ليالٍ » .

باق على القياس . تقول : واحد . وواحدة . وأثنان

ت العشرة ، أسقطت التاء من العشرة في المذكر . .

وكسرتَ الشين ، أو سكنتها . وما ضممت إلى العشرة

الواحدة ـ . تقول : إحدى عشرة ـ في المؤنث ـ .

والنون : مستوٍ فيه المذكر والمؤنث نحو : العشرون إلى تسعين . وكذا : المائة . والألف . وقالوا : الأول . والأُولى . والثاني . والثانية . والعاشر والعاشرة . . فعادوا إلى أصـل القياس ـ . والحادي عشر . والحادية عشر . والثاني عشر . والثانية عشر . والتاسع عشر . والتاسعةعشر . تبني الاسمين على الفتح ـ كما في أحد عشر ـ) .

وقال : (ولكون الأعداد مبهمة تحتاج إلى مميز : وهو على ضربين مجرور . . ومنصوب . فالمجرور ضربان : مجموع . ومفرد : فالمجموع مميز ـ الثلاثة إلى العشرة ـ ، وحقه أن يكون جمع قِلَّةٍ نحو : ثلاثة أَفْلُسٍ . وأربعة أَغْلِمَةٍ . إلاّ إذا لم يوجد ـ جمع قلة ـ ، نحو : ثلاثة شسوع . وعشرة رجال . وأمّا «ثلاثة قروءٍ» مع وجدان«الأقراء» فلكونه أكثر إستعمالاً . والمفرد : مميز المائة . والألف . . ومايتضاعف منها . والمنصوب :

مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين ـ ولا يكون إلاّ ،

أردت التعريف : قلتَ فيما أضيف . . ثلاثة الأثواب .

وألف الدرهم . . . على تعريف الثاني . وفيما سواه . . الأ

والعشرونَ ديناراً . على تعر

بناءاً علي وضوح ـ ما ذكره ـ وكفايته في بيان المطلوب . . أعرضنا عن شرحه . والتعليق عليه . فأقول : لم يتعرض المطرزي : لكلمات ـ ذكر بحث العدد . وللفائدة نذكرها . . كما ذكرها ـ إختصاراً لما جاء فيه . . مع بيان ما يحتاج إلى

. وكأيِّنْ . وكذا » :

لعدد مبهم ؛ فيفتقر إلى مميز . . لا يحذف إلا لدليل وهو إن أستفهم بها كمميز ـ عشرين وأخواته ـ . لكنَّ فصله ـ هنا ـ جائز في الاختيار . . و ـ هناك ـ في الاضطرار . وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بـ « من » مضمرة . . لا باضافتها إليه . ولا يكون مميزها جمعاً . وما أوهم ذلك ـ فحال ـ والمميز محذوف ، نحو : « كم لك شهوداً ؟ . فالتقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟ . وإن أخبر بـ « كم» قصداً للتكثير . . فمميزها كمميزِ ـ عشرة ـ أو مائة « أي جمعاً مجروراً.. أو مفرداً مجروراً نحو : كم غِلْمَانٍ ملكتَ ! . وكم ثوبٍ أبليتَ ! . وهو مجرور باضافتها إليه . . لا بـ «من» محذوفة . وإن فُصِلَ نُصِبَ حملاً على الاستفهامية وربما نُصِبَ غير مفصولٍ .

و « كم » تصدر على كل حال . . وتقع في حالتيها . . مبتدأ . ومفعولاً . ومضافاً إليها . وظرفاً . ومصدراً .

و « كأيِّنْ . . وكذا . . » كمعنى : «كَمْ الخبرية» مميِّزاً منصوباً . والأكثر . . جره بـ « من » بعد « كأيِّن عن « كذا » بلزوم التصدير . وأنها قد يستفهم بها . وية

وكتاء وكتأي . و أو مكرراً

بلا واو .

(فائدة)

الاستفهامية . . وكم الخبرية بأمور . . منها :

، . وأنهما مبنيان . وأنهما مفتقران إلى مُبَيِّن . وأنهما

. وأنهما إسمان للعدد . وأنهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي

- إلاّ المضاف . وحرف الجر - .

إختلفا بأمور منها : أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون . والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين . وأن الاستفهامية تبين بالمفرد . والخبرية تبين بالجمع والمفرد . وأن مميز الاستفهامية منصوب . ومميز الخبرية مجرور . وأن الاستفهامية يحسن حذف مميزها . والخبرية لا يحسن حذف مميزها . وأن الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية - إلا في الشعر - . وأن الاستفهامية إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزه نحو « كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ » . ولا يفعل ذلك مع الخبرية ؛ لعدم دلالتها على الاستفهام نحو : « كم غلمانٍ عندي ثلاثونَ . . وأربعون . . وخمسون » !! . وأن الخبرية يعطف - بلا - عليها . . فيقال : كم مالك لا مائة ولا مائتان . وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان . ولا يجوز في الاستفهامية . قال إبن هشام : ويفترقان . . بأمور

الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب . بخلافه

«الثاني» أن المتكلم - بالخبرية - لا يستدعي من مخاطبه -

يستدعي ذلك . وثلا

في بيان (النسبة)

(إذا نسبتَ إلى إسم . . زدتَ في آخره ياءاً مشددةً مكسوراً

أقول : مما اختص به الاسم ـ أيضاً ـ النسبة . والنسب : حرف الاعراب من الاسم المنسوب ياءاً مشددةً . . ويكسر ها . . تشبيهاً لها ـ بياء الاضافة ـ . وتلحق الاسم المنسوب تغييرات منها :

كسر الحرف المتصل بالياء المذكورة . وإنتقال الاعراب إليها وهذان التغييران لفظيان . وصيرورته إسماً لِمَا لم يكن له ـ قبل النسبة ـ . وهذا تغيير معنوي .

ورفعه لِمَا بعده على الفاعلية ـ كالصفة المشبهة ـ نحو : مررتُ برجل قرشي أبوه ، كأنك قلتَ : منتسبٌ إلى قريش أبوه . وهذا تغيير ـ حُكمي ـ . ويطرد ـ هذا ـ فيه . . وإن لم يكن مشتقاً . وإن لم يرفع «الظاهر» رفع الضمير المستتر فيه . كما يرفعه إسم الفاعل في المشتق.

قال : (وذلك على ضربين : حقيقي ، كهاشمي . وبصري . ولفظي نحو كرسي . وجودي . وتغييرات ـ هذا الباب ـ كثيرة ، وهي على ضربين : قياسي . وشاذ .

فالأول : حذف تاء التأنيث . ونوني التثنية و

وكوفي . وقنسري . ونصيبي . وعلى ذا . . السجدة الزكاتية . والحروف الشفتية . . كلها لحن . وأمَّا التاء

نحو بنت وأخت ففيها مذ، لرجوع
إلى الأصل ، تقول : بنتي وأختي . وبَنَوي وأخوي . وعلى ذا . .
قول الفقهاء . . الأختية ، صحيح . وأمّا قولهم : عِلْمٌ ذَاتِي .
...د ذكر في ـ باب الذال ـ «١») . أقول :
في « الكتاب » : « هذا باب الاضافة . . وهو باب
المبرد في « المقتضب » : « هذا باب الاضافة . . وهو
وقد جاءت هاتان التسميتان ـ في كتب نحوية كثيرة
السبب هو ما في تركيب ياء «النسبة» مع الاسم المنسوب
من شبه ـ بالمضاف والمضاف إليه ـ ، من حيث : الاختصار ، فقولنا . بصري
أوجز . . من قولنا . . هو من أهل البصرة . ومن حيث التخصيص
فقولنا : رجل بصري تخصيص للنكرة . . وإن لم يكن مباشراً . وله
حيثيات أخرى تبرر إطلاق ـ هذه الصفة . . أعني تسميته . باب الاضافة ـ
أي باب . . النسب . قال في « المقتضب » : إعلم أنك إذا نسبتَ رجلاً
إلى حي . أو بلد . أو غير ذلك . وقال سيبويه : « إذا أضفت رجلاً
إلى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل » . ألحقتَ الاسم الذي نسبته
إليه ـ ياءً شديدةً ـ ولم تخففها ؛ لئلا يلتبس ـ بياء الاضافة ـ التي هي
إسم المتكلم ، وذلك قولك : هذا رجل قَيْسِيٌّ وبَكْرِيٌّ . وكذلك
كل ما نسبته إليه . يقول أبو محمد ـ مؤلف هذا الشرح ـ :

(١) جاء في الباب المذكور . . من كتابه المغرب قوله : « ونسبوا إليها كما هي
من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية . واستعملو
والشيء ـ » . ونفى صحة هذا الاستعمال كثير من اللغويين ـ غير
ـ عندنا ـ .

لمّا كان باب رأينا الاعراض

عن تفصيله . . . والاكتفاء بما يلي ذكره - :

يجب حذف « تاء التأنيث من آخر المنسوب » . . فتقول : ربيعة

. وبجيلة ، بَجَلِـي . هذا هو الغالب . وفي نحو - أخت -

لاثبات . والحذف فتقول : أختيّ . وأخويّ . والثاني أجود

ر . قال في « التسهيل » : « والنسبُ إلى - أخت - ونظائرها

لى مذكراتها ، خلافاً ليونس في إيلاء ياء النسب التاء » . وأمّا

لنسبة إليهـــا « ذَوَوِيّ » لأن النسبة من الأمور التي ترد

الاشياء إلى أصولها . - كالتثنية . والجمع السالم . والتصغير - . وقد نص على نسبة «ذات» كما ذكرنا . . أيمة اللغة . . منهم موفق الدين البغدادي في كتابه - ذيل فصيح ثعلب - . فالنص . . والقاعدة . . تقتضيان ما ذكرنا . ولا عبرة بغيره . وأمّا « صلاة . . وزكاة » فاثبات التاء مع ياء النسب غلط محض شاع على ألسنة متأخري المولدين ممن لا بصيرة له بلغة العرب .

والنسبة إلى المقصور : تقلب ألفه واواً إن كانت ثالثة - وكان أصلها الواو ويعرف ذلك بتثنيته . ويعرف المصدر بتأنيثه - وإلا فالحذف . وإن كانت رابعة - وثانيه متحركاً - جاز قلبها واواً وحذفها . وإن كان سا فالحذف . أمّا الخامسة . والسادسة .. فالحذف ليس غير . نحو : فتى وشِعْرَى - شعريّ . وشِعْرَوِيّ . ومصطفى - مُصْطَفِـيّ

والنسبة إلى المنقوص : بقلب « الياء » واو

كانت رابعة جاز قلبها واواً وحذفها .. مع فتح ما

أو سادسة فالحذف ليس غير . نحو : النّدّيّ .

الراعيُّ . . والراعَوي ّ . و... ...ي .

والنسبة إلى الممدود : إن كانت ألفه التأنيث . . قلبت واواً . وإن كانت أصلية ثبتت على حالها . وإن كانت منقلبة عن أصل جاز

ء . نحو : صحراء . . صحراوي . وإنشاء . . إنشائيٌّ

ائي . . وكساوي .

المختوم بياء مشددة نحو ـ حيٌّ وغيٌّ ـ :

حكام : « أ » إن كانت الياء الأولى بعد حرف واحد.. ردت الياء الاولى إلى أصلها وقلبت الثانية واواً مع فتح ما قبلها . ثم تجيء ياء النسب . . تقول . . حيَوِيٌّ . وغَوَوِيٌّ .

وإن كانت بعد حرفين . . حذفت الأولى . وقلبت الثانية واواً . . وفتح ما قبلها . ثم ياء النسب تقول : عليٌّ . . علَوِيٌّ . قُصَيٌّ .. قُصَوِيٌّ .

وإن كانت بعد ثلاثة أو أكثر . . حذفت . ولباب النسب نِسَبٌ شاذةٌ ، جاءت مخالفة لقواعده المقررة . . تحفظ ولا يجوز أن يقاس عليها . . وهي كثيرة فمن تلك الشواذ . .

قولهم في « السَّهْل » : سُهْلِيٌّ . . فلايقاس عليه .. فلايقال في كَلْب .. كُلْبِيٌّ . وقولهم : في الشتاء . . شتوي . . وقياسه شتائي . وقولهم في البصرة . . بِصْرِيٌّ ، وقياسه فتحها . وللشيخ ـ الهم ـ دُهْرِيٌّ . وقياسه فتحها وفي خراسان . . خُرْسِيٌّ ، وخُرَاسِ... وقياسه إثبات الألف والنون . وفي الرَّي . . رازيٌّ . . وقيـ...

وفي مرو . . مَروزيٌّ . . وقياسه مَرْوِيٌّ .

ومن شواذ النسب : قولهم . . في النسب إلى عب...

وفي عبد الدار .. ه   . وعبد القيس
عَبْقَسِي . وحضرموت . . حَضْرَمِي" . وقالوا : أنافي . ورؤآسي
وعضادي . وفخاذي ـ لعظيم تلك الأعضاء ـ . فلا يقال قياساً عليه
ـ لعظيم الوجه . ولا كبادي . . لعظيم الكبد . ولاكتافي لعظيم
. ففي ذلك إفتراء على العرب ـ وإدخال ما ليس من لغتهم
لك مناف للأمانة وجرأة على اللغة . وكذب على التأريــخ .
عظيم الرقبة . والجمة . واللحية . والشَّعَر . رقباني . وجماني .
وشعراني . فلا يقاس عليه . فتقول : رأساني لعظيم الرأس فذلك
كذب وإفتراء على العربية ـ

وللمبالغة قالوا : أعجمي . وأشقري . وأحمري . أو للفرق بين الواحد وجنسه نحو روم . ورومي . وزنج وزنجي . ومجوس ومجوسي . ويهود ويهودي . أو زائدة . . إمّا لازمة . . نحو . . كرسي . وحواري . فهذه ليست للنسب . . بل هي زائدة بُنِيَت الكلمةُ عليها . أو غير لازمة نحو : « والدهر بالانسان دَوّاري" » وليست هذه للمبالغة . وقد استغنوا عن « ياء » النّسب « بصيغ مسموعة لا يجوز القياس عليها » فقالوا : « فَعّال من الحِرْفة » نحو : خَبّاز . وقزاز . وسقاء . وخياط و « فاعل .. وفَعِل ـ بمعنى صاحب الشيء » نحو . . تامر . ولابن . وطَعِم . ولَبِن بمعنى صاحب طعام ولَبَن . وقد تقام ـ فَعّال ـ مقام فاعل ـ نحو نَبّال . . بمعنى نَابِل . . أي صاحب نبل .

وخرج عليه : « وما ربُّكَ بظَلّامٍ للعبيد
يُقام ـ فاعل ـ مقام « فَعّال » نحو : حائك بم
من الحِرَفِ . ويقام غيرهما مقامها . . كمِعْطَار

وكل هذا موقوف على السماع على
شيء من ذلك . ففي مثله إدخال ما لم يكن في العربية عليها . وفي ذلك
ذابة لغة الأمة . وتضليل أبنائها . . وعزلهم عن لغة آبائهم وأجدادهم..
لا يقال . . لصاحب البُرّ . . برّار . ولا لصاحب
صاحب الدقيق . . دقّاق . ولا لصاحب الفاكهة . .

« باب فَاعِل . . وفَعَّال » لكثرته في كلام العرب
. . . . . . عند محققي النحاة . . لحصر ما ورد في ـ هذين
البابين ـ عن العرب على كثرته . فلا مجال للقياس . وبهذا ننهي الكلام
. فالاحاطة به تخرجنا عن نهج كتابنا ـ .

« فصل »

قال : (وينسب إلى الصدر من المركب ، فيقال . . حضري .
ومعدي ـ في حضرموت . ومعديكرب . وكذا في خمسة عشر . وإثناعشر ـ
ـ إسم رجل ـ خمسي . وأثني . وثنوي . وأمّا إذا كان للعدد فلا يجوز
لأدائه إلى اللبس . . هكــذا نص سيبويه . وأبو علي الفارسي . وعن
أبي حاتم : أنه أجاز النسبة إليهما منفردين ـ فراراً عن اللبس ـ فقال :
ثوب إحدى عشري . . أي طوله أحد عشر شبراً . وفي إثني عشر . .
إثني عشري أو ثنوي عشري ، وكأنه قاسه على ما أنشد السير
تزوجتها راية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من
وعلى هذا لو قيل : في تلك المسألة . . الأثنية العشر

العشرية . الجاز

أقول : ولا تعليق لنا على ما ذكره إكتفاءاً بما قدمنا . . سوى ما نقله عن أبي حاتم . . ففيـــه شاوذ وخروج عن القياس . قال :

« . .

وللعرب في النسبة إلى الأسماء المضافة . . مذهبان : تقول في مثل . . وابن الزبير ، بَكري ّ . وزُبيري ّ . وفي مثل امرىءالقيس مس . . أمرئي . وعَبدي . وربما أخذت بعض الأول وبعض الثاني وركبتها فجعلت منها إسماً واحداً فتقول : في عبد القيس . وعبدالدار عبقسي . وعبدري . وهذا ليس بقياس وإنما يسمع فحسب . ومن ذلك قولهم : عثمان عبشمي) . أقول :

ما أجرأ ـ المتجددين ـ في زماننا . . كأنهم لم يسمعوا كل هذه التحذيرات . قال : فصل : (إذا نُسِبَ الي الجمع رُدّ إلى واحده . . فقيل : فَرَضِيّ . ومُصحَفِيّ . ومَسْجِدِيّ . . للعالم بمسائل . . الفرائض . والذي يقرأ المصاحف . ويلازم المساجد ؛ وإنما يرد لأن الغرض الدلالة على الجنس والواحد يكفي في ذلك .

وأمّا ما كان عَلَماً . كأنماري . وكِلاَبِي . ومعاقِري . ومدا؛ فانه لا يُرَدّ وكذا ما كان جارياً مجرى العَلَم ؛ كأنصاري . وأعرابي أقول :

والنسبة إلى غير المفرد ـ مهما كان نوعه ـ :
إسم جنس . . فهي نسبة سماعيه تفتقر إلى النص
يحفظ ولا يقاس عليه . فالقياس النسبة إلى المفرد ا

(وصل)

... .لة بالأفعال . . (المصدر . . هو الاسم الذي يصدر من الثلاثي المجرد يتفاوت كثيراً ؛ لأن الغالب في فَعْلٌ . وفَعَلٌ . وفي لازمه ـ فَعُولٌ ـ . وفي لازم وفي ـ فَعُلَ ـ فَعَالةٌ .

عية ـ وذوات الزوائد ، فقياسه فيها مطرد : لأنهم قالوا . . في المعتل العين من ـ أَفْعَلَ . . وإستَفْعَلَ ـ . . أَقَامَ إقامَةَ . وإستقام إستِقَامةً معوضينَ ـ التاء ـ من ألف المصدر . . أو العين .

وبناء المرة ـ من الثلاثي ـ فَعْلَةٌ . نحو ضَرَبَ ضَرْبَةً . وشَرِبَ شَرْبَةً . وقام قَوْمَةً ورمى رَمْيَةً . ومنها : الرَّكْعَةُ والسَّجْدَةَ والطَّلْقَةُ . والحَيْضَةُ .

وبناء الضربِ والحال ـ فِعْلَةٌ ـ كالقِعْدَةِ والرِّكْبَةِ والفِرْيَةَ ويجيء لغير الحال كالدِّرْبَةَ . كما يجيء ـ فَعْلَةٌ ـ لغير المرة .. كالرغبة والرهبة) . . أقول :

هذا ـ فصل ـ تبحث فيه ـ المصادر ـ : تعريف المصدر لغة . : هو الرجوع . . قال في « القاموس » : الصَّدْرُ : الرُّجُوعُ ـ كالمَصْدَرِ ـ وفي الاصطلاح : الاسم الدال على الحدث . وقد إختلف والكوفيون ، في أيها هو الأصل . . المصدر أصل ، والفع ـ أم العكس ـ ؟ .

مشتق منه . . وهو الحق . . أقول :

الحدث المجرد المستقل - إستقلالاً تاماً - لا ينازع أحد في أصالته بذاته . والمصدر حدث مجرد - أي لا يفتقر المعنى العام فيه - إلى ء آخر . . فهو لذا مستقل بمعناه العام . . نعم : يحدد في الاستعمال ه الخارجية بنسبته إلى فاعله الظاهر أو المقدر . أمَّا المعنى العام للفعل كذلك . . فهو مقيَّدٌ بالفاعل ومفتَقِرٌ إليه - ذهناً . . وخارجاً - تَصَوُّرُ « عقلاً » فِعْلٌ ما . . مجرداً عن تَصَوُّرِ الفاعل فهو حدث مقيد بالنسبة التي أوجدت مفهومه . . أو قام بها . - بالفعل . . أو بالقوة - . ولا شك أن المعنى المجرد المستقل هو أسبق المعاني - عقلاً فالمصدر أصلُ لاطلاقه . والفعل فرع منه لتقييده ، وإفتقاره .

ومما استدل به البصريون : أن الفعل فيه ما في المصدر « وهو الدلالة على الحدث » . وزيادة « وهي الدلالة على الزمان » فدل على أنه « أي الفعل » فرع منه . وقد تقدم : أن الفعل مجرد عن الزمان في « أصل وضعه » . فدليلهم ضعيف . . ومذهبهم قوي . . بما ذكرنا ولنا ولهم أدلة أخرى لتأييد أصالة المصدر نتركها حذر التطويل . ولمَّا كان الفعل - ثلاثياً . مجرداً ومزيداً فيه - ومنه ما هو - رباعي ومزيد فيه كذلك ثم الخماسي . والسداسي « وهما من المزيد فيهما حتماً » . كانت المص منقسمة حسب هذه القسمة .

مصدر - الثلاثي :

كل المصادر « الثلاثية لا غيرها » . . لا : وُضِعَتْ لها «قواعد قياسية لتحديد إستعمالاته

وما بُنِيَ عليه من قواعد هذه « المصادر عموماً » إذا عرفت هذا فاعلم أن من أشهر صيغ مصادر الثلاثي باختلاف معانيه هي :

من « فَعَلَ . . وفَعِلَ » المتعدي . . نحو : فَهِمَ فَتْحاً . و « فَعَلٌ . وفُعُولٌ » من « فَعِلَ . . . نحو : فَرِحَ فَرَحاً . وقَعَدَ قُعُوداً . و« فُعُولة» : سَهُلَ سُهُولةً . وفَصُحَ فَصَاحَةً . وللفعل دت صيغة مصدره :

« فِعَالَةٌ » فيما دل على حِرْفَةٍ . و « فِعَالٌ » فيما دل على إمتناع . و « فَعَلانٌ » فيما دل على إضطراب . و « فَعِيلٌ » فيما دل على سَيْرٍ . و « فَعِيلٌ » . أو فُعَالٌ » فيما دل على صوتٍ . و « فُعْلَةٌ » فيما دل على لون . و « فُعَالٌ » فيما دل على داءٍ .

قال المبرد في المقتضب : « فَعْلٌ » أصل في ـ مصدر الثلاثي ـ : بدليل أنك إذا أردتَ المرةَ رددته إلى هذا الوزن . وقَدَّمَهُ ابن مالك في الذكر مما يدل على إختياره ـ إختيار المبرد ـ فقال :

« فَعْلٌ » قياسُ مصدر المُعَدَّى من ذي ثلاثة كردَّ رَدَّا »

وأخيراً نقول : الحَكَمُ في تحديد مصادر الثلاثي ـ اللغة ـ لا النحو ؛ لأنها سماعية محددة بالسماع لا بالقياس . وقد إفترى على العرب مَن لم يقف على السماع .

مصادر الأفعال الرباعية :

« الغالب كونها قياسية ، أي محددة بالقياس الثابت معينة » . . ومنها سماعية أيضاً . .

فالقياسية : « فِعَالٌ » من « أَفْعَلَ » نحو أَقَامَ

وأعَانَ إعَانَةً و « [illegible] » [illegible] : تَقَدَّسَ
تقديساً . فاذا كانت لام « تَفَعَّلَ » ألفاً . . حذفت . . وعُوِّضَ
ـ تاءاً في آخره ـ نحو : تَوَلَّى تولية وتزكى تزكيةً . و « فعَال » . .
من « فَاعَلَ » نحو : قَاتَلَ قِتَالاً . . ومُقَاتَلَةً .
. . وفِعْلاَل » من « فَعْلَلَ » ومن المضعف المدغم..
. . زلزالاً . . وزَلزَلَة .

المصادر الخماسية . والسداسية : « وقد أشرنا .. إلى أن الخماسي والسداسي مزيد فيهما » . . فكلها قياسية ـ غالباً ـ . ومنها ما هو سماعي فهاكَ « القياسية » لتضعها في مواضعها :

« فِيعَال . وتِفْعَال . فُعَلِّيلَة . وفَعْلَل . وفِعَّال . والتَّفْعِيل والتَّفْعَال . وفَعْلَلَى . والفَعَّيلَى ، وهي التَّفَاعُل » .

ويأتي المصدر على زنة إسم المفعول . من غير الثلاثي ـ كثيراً . ومنه قليلاً ـ وربما جاء في الثلاثي بلفظ إسم الفاعل .

« إسم المصدر » : منه : « مَفْعَل » للمصدر . والزمان . والمكان وشذَّ عنه : «مَشْرِق . ومَغْرِب . ومَرْفِق . ومَنْبِت . ومَسْجِد . ومَسْقِط . . وأسماء أخر » . ولا يعمل « إسم المصدر مطلقاً » كما يعمل المصدر . . وما جاء من إسم المصدر عاملاً فللضرورة . و « مِفْعَل . . ومِفْعَال . ومِفْعَلَة . وفِعَال » لاسم الآلة . . وشذَّ عنه . مُسْعُط ومُنْخُل . . وبالفتح ـ مَنَارَة . . ومَنْقَل . ومَنْقَ[illegible]
الصيغ السابقة . قال :

(واسم الفاعل)

ن ـ فَعَلَ ـ « فَاعِلٌ » متعدياً كان أو لازماً . ومن
ذا كان متعدياً . . « فاعل » أيضاً . . كحامد . وعامل .
كان لازماً على « أَفْعَلَ » كأنجل . وأحول . ومؤنثه
اجميعاً .. فَعْلاء . إلاّ ما عينه ـ ياء ـ فانه بكسر الفاء لأجل
. وجِيد ـ وعلى « فعل » كغرق . وحدب . وقد يجتمعان
كحدب وأحدب . وكدر وأكدر . وعلى « فَعْلان » كعطشان وريان ،
ومؤنثه « فَعْلَى » كعطشى . ورَيّا . بجمعها ـ فُعَال ـ كعُطَاش .
ورياء . وعلى فَعِيل : كسعيد . وشقي . ومن « فَعُل » على فَعِيل..
كظريف . وشريف . وعلى فَعْل . . كسَهْل وصَعْب . وعلى فَعَل
كحَسَن وعلى فَعِل وأَفْعَل كخشن وأسمر . وآدم .

(ومن الرباعي . . والمزيد فيه) على وزن مضارعه ، لا تصنع شيئاً غير أن تَضع الميم موضع الزائدة . . إلاّ في ثلاثة أبواب ـ تفعل وتفاعل وتفعلل ـ فانك تكسر الحرف الرابع في الفاعل ، وهو مفتوح في المضارع) . أقول :

ذكر في ـ هذا البحث ـ صيغ إسم الفاعل . . من الثلاثي وغيره . وكلها قياسية . إلاّ أنّ لكل قاعدة شواذ ، كما هو معلوم ثابت . وتعرف
شواذ هذه الصيغ من تتبع كتب اللغة . وقد ابتدأ «
الصيغة تسري على جميع الأفعال الثلاثية المجردة المتعد
نحو : « فَعَل » كَضَرَبَ المتعدي فهو « فا

وكقَعَدَ اللازم ؛ ، » كفَهِمَ .
وعَلِمَ . فهو « فاعل » فاهِم . وعالِم . وهــذان من المتعدي .
وشَهِدَ فهو شاهــد ، . وهذا من « فَعِلَ » اللازم . وشَرِبَ فهو
، وهذا من « فَعِلَ » المتعدي . و « فَعُلَ » يغلب في بابه
» نحو : شَرُفَ . وظَرُفَ . وكَرُمَ . . فهو شريف .
وكريم . وما كان « فَعِيلاً » . . وهو من باب « فَعِلَ »
حيم ، من ـ رَحِمَ ـ . وشهيد . . من ـ شَهِدَ ـ وعَلِيم..
ِمَ ـ . فقد أجازَ فيه سيبويه ـ نصب ـ الاسم ـ . ولم يجز
ذلك المبرد . . قال هذا ملحق به . . فَفَعِيل من « فَعُلَ » اللازم
ـ في الأصل ـ . و « إنفَعَلَ » « مُنْفَعِل » نحو : إنطَلَقَ فهو مُنْطَلِقٌ
وأفعَلَ فهو مُفعِل نحو : أكرم فهو مُكرِم .

واسم الفاعل قد يراد به التكثير على نحو المبالغة . وله صِيَغٌ ،
منها :

فَعّالٌ ـ نحو طَعّان . ومِفْعَال ـ نحو مِطْعَام . وفَعُول « إن
قُصِدَ به المعنى الفعلي » نحو . . أكول . ولا يقال هذا في « رَسُول »
لعدم إرادة المعنى الحدثي منه . بل الشخص . و « فَعِيل . وفَعِلُ »
وهذان قليلان . وقد يبالغ في غير هذه الصيغ . وقد لا تكون هي للمبال
ـ كما قدمنا ـ .

واسم الفاعل . وما ألحق به ـ من صِيَغ المبالغة ـ : يعمل
فعله ـ إن كان متعدياً ـ فيرفع فاعلاً ظاهراً . أو
بعده ظاهراً . . أو ضميراً . وذلك بشروط ، أهم
قصد المعنى الفعلي منه . فلو سميت رجلاً

مطلقاً . ومنها : إعتماده على ا من

« النهي . والعرض . والتحضيض » هذا إذا كان غير معرف بـ « أل »
أمَّا المعرف بها . فيعمل مطلقاً . إلاَّ إذا فَقَدَ الشرط الأول . أو كان
فيكتفي بمرفوعه فقط . وإن كان مُخْبَراً به فلا
الشروط المذكورة - و « إسم الفاعل » مشتق من
مشتق من الفعل .. فالمقصود « المصـــدر » فسيبويه
فعلاً وحدثاً . ويذهب السيرافي .. أن إسم الفاعل
ن من الفعل وهو مشتق من المصدر .

« فائدة »

نذكر فيها - خلاصة ما ذكره إبن مالك .. في التسهيل - . قال:
«إسم الفاعل» : هو الصفة الدالة على فاعل ، جارية في التذكير والتأنيث
على المضارع من أفعالها . لمعناه . أو معنى الماضي . ويوازن في «الثلاثي»
المجرد « فاعلاً » . وفي غيره : المضارعَ - مكسوراً - ما قبل الآخر،
مبدوءاً بميم مضمومة وربما كُسِرَتْ في « مُفْعِلٍ » . أو ضُمَّتْ
عينُهُ . وربما ضُمَّتْ عينُ « مُنْفَعِلٍ » مرفوعاً . « ويَعْمَلُ » :
إسم الفاعلِ .. غيرُ المُصَغَّرِ . والموصوفُ - خلافاً للكسائي - .
مفرداً وغيرَ مفرد ، عَمَلَ فعلِهِ مطلقاً . و « يضاف » ، إسم الفاعل
المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازاً . إن كان ظا
ووجوباً .. إن كان ضميراً متصلاً . وشَذَّ فصلُ المضا
بمفعول أو ظرف . ولا يضاف المقرون بـ « الألف وال

كان مثنى أو   به معرفاً بهما ، أو
مضافاً إلى المعرف بهما ، أو إلى ضميره . ولا يُغْنِـي كون المفعول بِـه
معرفاً بغير ذلك . يقول المؤلف : إن أريد باسم الفاعل الحدث الماضي
م فلا يعمل عَمَل فعله . وإن كان للماضي المتصل بالحال . أو
المستمر أو المنقطع . أو للاستقبال - مع حصول بقية الشروط - عَمِلَ -
لهذا . . فلا عمل له بسواه . قال :

(اسم المفعول)

(من الثلاثي على وزن مفعول ، كمنصور ومشدود . ومقول ومبيع
والأصل : مقوول ومبيوع . وإسم المفعول من الرباعي . وذوات الزوائد
على لفظ مضارعها المبني للمفعول بعد وضع الميم موضع الزوائـد .
ويقال لِمَا يجري على - يَفْعَلُ - من « فَعَلَه » إسمُ الفاعل . ولِمَا
يجري على « يُفْعَلُ » إسمُ المفعول ولِمَا لا يجري على واحد منهما).
أقول :

تقدم : أن أصل إشتقاق إسمي الفاعل . والمفعول - من المصدر -
وحينما نقول : إنهما مشتقان من « الفعـل » فالمقصود بذلك « المـ
بناءاً على تسمية سيبويه وجماعة « المصدر فِعْلاً » . قال الشيخ
- ره - « مامضمونه » .

كان حق إسم المفعول أن يأتي على ز
« ضُرِبَ يُضْرَبُ فهو مُضْرَبٌ » . لكن
في باب - أَفْعَلَ - إلى - مُفْعَل . . قد

فغيروا ـ الثلاثي ـ لمّا . نحو:
ينْصُر فهو ناصرٌ . ويحمد فهو حامد .

وفي تعليل مجيء « إسم المفعول من الثلاثي » على هذه الصيغةوضوح
. . جاء ذلك في « شرح المفصل لابن يعيش الأندلسي »

ل في العمل كاسم الفاعــل ؛ لأنه مأخوذ من الفعل .
ُ يَفْعَلُ . كما أن «فاعلاً» مثل يفعل . فالميم في «مفعول»
بدل من حرف المضارعة في يفعل . وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم
والفعل . و « الواو » في مفعول كالمدّة التي تنشأ للاشباع . . لا إعتداد
بها . أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي . وهو يعمل عمل
فعله الجاري عليه . فتقول : « هذا رجل مضروب أخوه » : فأخوه
مرفوع . . بأنه أسم ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ . كما أنه في يُضْرَبُ أخوه
كذلك . ا . هـ .

فاسم المفعول يحتاج إلى « نائب فاعل » . وإسم الفاعل يحتاج إلى
« فاعل » . وقوله : « مأخوذ من الفعل » لا يدل على إشتقاقه منه ،
أي من المضارع . بل كما تقدم . قال : ولا يُبنى « مفعول » إلاّ مما
يبنى منه « يُفْعَلُ » . . فلا تقول : مقعود . كما لا تقول : يُقْعَدُ . .
إلا أن يتصل به جار ومجرور . . أو ظرف . أو مص
بناؤه حينئذ « لمّا لم يسم فاعله » . ولا يعمل إلاّ إذا
أو الاستقبال . وإسم الفاعل كذلك ـ كما تقدم ـ لض

(الصفة المشبهة)

١١٤ . . . شريف . وكريم . وحَسَن . وحَرِب . وأحرب
و وهذه الأربعة : تعمل عَمَلَ أفعالها . تقول :
ع زيدٍ عمراً . وزيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً .
و مُهُ . وحَسَنٌ وَجْهُهُ . وكريمٌ آباؤه) . أقول:
الفاعل : ضَرْبٌ من الصفات تجري على الموصوفين
في إعرابها جَرْيَ أسمـــاء الفاعلينَ . وليست مثلها في جَرَيَانِها على أفعالِها في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإنما لها شبه بها وذلك من قِبَل أنها : تذكر . وتؤنث . وتدخلها الألف واللام . وتثنى . وتجمع بالواو والنون ، فاذا إجتمع في النعت ـ هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها ـ شبهوه بالأسماء الفاعلين ، فأعملوه فيما بعده . ولمَّا كانت من أفعال غير متعدية ـ حقيقة ـ . فتعديها على التشبيه . . لا على الحقيقة . فمنصوبها شبيه بالمفعول به . وليس هو حقيقة .

واعلم . . أن الصفات على ثلاث مراتب :

صفة بالجاري « أي المشابه بالحركات . والسكنات . وعدد الحروف» كاسم الفاعل . وإسم المفعول وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل . وصفة مشبهة باسم الفاعل ، فهي دونها في المنزلة ؛ لأن المُشَبَّهَ بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه . ثم المشبهة بالمشب
المرتبة الثالثة . ولمَّا كانت « الصفات المشبهة » في المرتبة الثانية
فروع على أسماء الفاعلين ؛ إذ كانت محمولة عليها ، إنحطت عنها

تصرفُها عن تصرف عن مرتبة

الأفعال . فلا يجوز تقديم معمولها عليها . . كما جاز ذلك في إسم الفاعل فلا تقول : هذا الوجهَ حسنٌ . كما تقول : هذا زيداً ضاربٌ . ولا

ـول : هذا حسنُ الوجهَ والعينَ ، بتقدير « وحسنَ العينَ »

تفصل بين « حسن » وما يعمل فيه فلا تقول : هو حسن

ـهَ . كما تقول : هذا ضاربٌ في الدار زيداً . ولمَّا كانت

أضعف منه . لذا فهي تعمل في شيئين فقط : « أحدهما »

ـف . و « الثاني » ماكان من سبب الموصوف . ولا تعمل

في الأجنبي مطلقاً . فتقول : مررت برجل حسن . . فيكون في حسن ضمير يعود على الموصوف وهو في موضع رفع بحسن . ونقول : مررت برجل حسن وجهُهُ . فترفع الوجه بحسن وهو من سبب رجل .. ولولا « الهاء العائدة على رجل من وجه » لم تجز المسألة وختاماً : تعمل هذه الصفة في الماضي المتصل بالحال . . وإذا أريد « بالحال . . والاستقبال» جيء باسم الفاعل . وإنما عملت بالماضي وهي مشبهة باسم الفاعل . .وهو لا يعمل فيه ؛ لثبوت الوصف فيها إلى حين الاخبار بها . فهي « بحكم الحال » لاستمرارها ووضعها إلى حين التكلم . وفي مسألة « هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهُهُ » عدة أوجه :

« أحدها » الرفع . . وهو الأصل . . وهو مرفوع بفعلها دون تغيير ؛ لأن الحسن إنما هو للوجه . والهاء عائدة للموصوف بها وهو الرجـ

« الثاني » مررتُ برجل حسن الوجه . بالاضـ

واللام في المضاف إليه وهو ـ المختار بعد الأول

وهو : هذا رجـل حسنٌ وجهاً . فيختمل ـ و

منصوب بحسن على · « ب » على

التمييز . و « الرابع » قولهم . . هذا حَسَنٌ وجهٍ . و « الخامس » قولهم . . هو حسنٌ الوجهَ . منصوب على التشبيه بالمفعول به فقط .

باره تمييزاً لأنه معرف « بأل » والتمييز نكرة فقط . وأجاز

بي - ومَن وافقه - نصبه على التمييز أيضاً . . بزيادة « أل ».

مؤلف هذا الكتاب - :

د قول أبي علي ؛ لأن المقصود بـ « أل » التعويض عن

عل الموصوف وليس التعريف مراداً بها . فهو هنا كالنكرة.

و « السادس » مررت برجل حَسَنِ وجههِ . باضافة « حَسَنِ » إلى « وجهه » . ذكره سيبويه . . وقال : هو رديء . . لكنه قد جاء عن العرب .

و « السابع » مررتُ برجل حَسَنٌ وَجْهَهُ . . بنصب « الوجه » مع إضافته إلى الضمير . . ونصبه على التشبيه بالمفعول به . وأمَّا على التمييز فكما تقدم في قول - أبي علي - .

يقول أبو محمد . . مؤلف هذا الكتاب : وللصفة المشبهة صور متعددة - والسبع المذكورات - منها لا لحصر صورها بهن . فقد ذكرت أثنتان وثلاثون صورة . وقال بعضهم أكثر . وقيل : « وأراه - بعد التأمل - صواباً » إن لمعمول هذه الصفة تسعة أحوال . وللصفة : سبعة وعشرون

فضرب « ٩ × ٢٧ » = « ٢٤٣ » حالة لها مع معمو

والاضافة أو عدمها . والتعريف بال . وعدمها . وغي

الكتب المطولة . . تجد ما قلتُ » .

قال : (لا يعمل ، وحكمه حكم - فعل التعجب - في أنه لا يصاغ
مجرد مما ليس بلون ولا عيب . وقد شذ - هو أعطاهم
ا الكلام أخصر من الاختصار . . وعلى ذا . . قول الفقهاء
من الاحتياط . وأحمق من هبنقة . ولا يفضل على المفعول .
م : أشغل «من الاشتغال» من ذات النحيين . وهو أشهر منه
لذكر والمؤنث . والأثنان والجمع ما دام منكراً مقروناً - بمن -
وإذا عُرف : أنث وثني وجُمِع .

تقول : هو الأفضل . وهما الأفضلان . وهم الأفضلون . والأفاضل . وهي الفُضلى . وهما الفضليان . وهن الفضليات . وإذا أضيف : جاز الأمران . وقد تحذف « مِنْ » وهي مقدرة ، من ذلك قوله تعالى : « يعلم السر وأخفى » أي من السر . قال الفرزدق :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطولُ .

وعلى ذا قولك : الله أكبر . أي أكبر من كل شيء) . أقول :

قال الرضي - ره - : « والأَولى أَنْ يقال . . هو المبني على - أَفْعَل - لزيادة صاحبِه على غيره في الفعل أي في المصدر المشتق هو منه » . وهذا تعريف شامل لاسم التفضيل بنوعيه « القياسي . والشاذ ». و « أَفْعَلُ » إسم التفضيل ، إن أضيفَ إلى ما بعده . . فاضافة «لفظية»
لا تفيد تعريفاً . ويجب أن يكون بعض ما يضاف إل
نحو : زيدٌ أَفضَلُ القوم . وحمارُكَ أفرهُ الحميرِ
العبيدِ . فاضافة « أَفْعَل » إلى ما بعده ، إضافة ا

والواحد إلى الجنس

وإذا أردتَ تفضيله على غير « جنسه » أتيتَ « بمن » فاصلةً له عن الاضافة . ويكون الأول . . « أي المضاف » في حكم المُنَوَّن ؛ «لوزن والصفة » . نحو : عبدُك أحسنُ من الأحرار . ولو زال ل » نون نحو : هو خيرٌ من الأحرار . وذلك لحذف الهمزة والأصل - أخيرُ . . وأَشَرّ - . ويشترط مشاركة المفَضَّل ليه ، في الوصف « أي في المصدر المشتق منه . . أَفْعَل». ى عدم الاشتراك في الوصف فقدر . . وذلك نحو : «أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً » .

فقد جاء رداً على زعم الكفار . . أن مقيلهم في الآخرة حسنٌ ومستقرهم جميل ؛ فقال : إن نزلنا معكم نزول نظر فأصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً . وما لا يحصل فيه تأويل فهو إمّا شاذ . أو مسموع يحفظ ولا يقاس عليه . وإستعمال « أفعل » هو :

« الأول » مجرداً من « أل » مقروناً « بِمِنْ » . فليزم حالة واحدة دون تغيير . نحو : هو أفضل من . وهي أفضل من . وهما أفضل من . وهم أفضل من . وهن أفضلُ من .

« الثاني » المعرف « بأل » ويطابق المُفَضَّل نحو : هو الأفضل . وهي الفُضلى . . الخ .

« الثالث » المضاف يجوز فيه الأمران « المطابقة . . وعدمها » وقد تحذف « مِنْ » وهي مقدرة . كما ذكر . ولا الاسم الظاهر إلاّ للضرورة . أو في الشاذ غير المقيس على نفسه « باعتبارين » . ولهم في هذه المسألة أ

إلى ذكرها .

ولا يُصَاغُ إلاَّ من « الثلاثي » المجرد . . مما ليس بلونٍ . ولا عيبٍ . وما خالف هذا فهو شاذ . . لا يقاس عليه .

ـ فائدة »

قلتَ فيه : « ما أَفْعَلَهُ » في « التعجب » . قلتَ فيه : ـ ـــِين . » . . وهذا « أَفْعَلُ » من هذا في « التفضيل » . وما لم تقل فيه « ما أَفْعَلَهُ » . . لم تقل فيه : هذا « أَفْعَلُ » من هذا. و « أَفْعِلْ به » . قال إبنُ هشام : إن « أفْعَل » التفضيل يستعمل مضافاً . وبال . وبِمِنْ . يستثنى من إستعماله بـ « أل » : خير وشر فاني لم أَرَهما إستعملا بـ « أل » للتفضيل .

قال : (ومنهــا . . المَفْعَلُ . وقياسه : أنَّ كلَّ ما كان على يَفْعَلُ ـ بفتح العين ـ . أو يَفْعُلُ ـ بالضم ـ .

فالمصدر ، وأسماء الزمان والمكان على ـ مَفْعَل ـ بالفتح ، نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهاباً ومَذْهَباً . إلاَّ أسماء شَذَّت عن القياس ، منها : المَنْسِكُ . والمَجْزِرُ . والمَشْرِق . والمَغْرِبُ .

وأَمَّا«يَفْعِلُ بالكسر» فالمصدر منه«مفتوح» . وإسم الزمان والمكان بالكسر ، تقول : ضَرَبْتُهُ ضرباً ومَضْرَباً . وهــذا مَضْـرِبُهُ والمعتل العين منه يجيء بالفتح والكسر ، نحو : المَعَـ والمجيء .

وأَمَّا الزمان والمكان ، فبالكسر ـ لا غير ـ

« والمَفْعَلُ » من لمفعول منها :
كالمُدَحْرَجِ . والمُدْخَلِ . والمَخْرَجِ . والمَقَام . و « إسم الآلة »
يجيء على « مِفْعَل . ومِفْعَلَة . ومِفْعَال » بكسر الميم فيها . وأمَّا
نْعُط . والمُنْخُل . فغير مبني على الفعل) . أقول : تقدم
، - في كلامه على المصادر . وأعاد ذكرها هنا « تحت عنوان:
ل الفعل أو فيه معناه - وإن لم يعمل عمله - . وقد قدمنا ما

.

(الباب الثالث)

في الأفعال غير المتصرفة . وما يجري مجرى الأدوات .

قال : (منها : فِعْلاَ التعجب . وهما ما أَفْعَلَهُ . وأَفْعِلْ به . تقول : ما أَكْرَمَ زيداً . وأَكْرِمْ بزيدٍ . ولا يبنيان إلاَّ من - ثلاثي - ليس فيه معنى لونٍ . أو عيبٍ . ويتوصل إلى التعجب بما وراء ذلك بنحو : « أَشَدّ » تقول . . ما أَشَدَّ إنطلاقه . « ومن المبني للمفعول» : ما أَشَدَّ ما ضُرِبَ زيد : وشذَّ ما أَعطاه للمعروف) . أقول :

قال إبن الحاجب : « فعلُ التعجب ، ما وُضِعَ لانشاء التعجب وهما صيغتان : ما أَفعلَه . وأفعِلْ به . وهما غير متصرفين » . وقا
الرضي في « شرحه » : « إعلم أن التعجب ، إنفعال يعرض للنفس
الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهذا قيل : إذا ظَهَرَ
ثم قال : « ففعلُ التعجب في إصطلاح النحاة :
- ما أَفْعَلَ . وأَفْعِلْ به ، دالاً على هذا ا

أفاد ـ هذا المعنى ـ يُــ

إن الصيغتين المذكورتين : همـــا فعلان جامدان يراد بهما التعجب « غالباً » . وأمّا « ما » ففيها وفي محلها من الاعراب أقوال منها :
.. . ... خبره ما بعده . ومنها : إنها نكرة تامة ـ بمعنى شيء ـ
ها الايهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المُتَعَجَّبِ منـــه
، ذلك . ومنها : إنها نكرة موصوفةبالفعل والخبر محذوف
: إنها إستفهامية دخلها معنى التعجب . ومنها : إنهـــا
الفعل والخبر محذوف وجوباً . والذي يقوى ـ عندي ـ
أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها . . وجَازَ الابتداء بها للوصف . والخبر محذوف وجوباً ـ إكتفاءاً بجملة الصفة ـ .

وخلاصة البحث : ـ أ ـ صيغتا التعجب « ما أَفْعَلَ . وأَفْعِلْ به » . وللتعجب ألفاظ . وجُمَلٌ كلها سماعية تحفظ ولا يقاس عليها.

ـ ب ـ يشترط « في الفعل الذي يُتَعَجَّبُ منه مُبَاشَرَةً » : أن يكون ثلاثياً . تامّاً . مثبتاً . غير مبني للمجهول . متصرفاً . ليس الوصف منه على أفعل ، قابلاً للتفاوت .

ـ ج ـ إذا لم يكن « الفعـــل المُتَعَجَّبُ منه » ثلاثيّاً . أو كان ناقصاً . أو كان الوصف منه على أفْعَلَ . توصلنا بالتعجيب منه بـ « ما أشَدَّ . أو أشدد به » . وأتينا . . بمصدره صريحاً . أو مُؤَوَّلاً .

ـ د ـ وإذا كان الفعلمبنيّاً للمجهول . أو منفيّاً . (جئنا) بمصدره مؤولاً مع « ما أشد . وأشدد به » .

ـ هـ ـ لا يُتَعَجَّب من الفعل « الجامد » . ولا
ـ مطلقاً ـ .

ـ و ـ المنصوب ... « ... » ... الراجح ـ » .
ويُجر بالباء الزائدة اللازمة . بعد « أفعل به » . ومرفوعها « مضمر ـ غالباً ـ » .

: (وما أشبهها . . فعلاَ المدحِ والذم وهما : نِعْمَ . يدخلان على إسمين مرفوعين ، يسمى الأول : الفاعل . والثاني بالمدح والذم .

، الأول التعريف بلام الجنس . وقد يُضمر ويُفسَّرُ بنكرة ...منصوب - تقول : نعم الرجلُ زيدٌ . وبئس الرجلُ عمرو . ونعم رجلاً زيدٌ . ومنه « فنِعمّا هي » .

وقد يحذف المخصوص ، كما في قوله تعالى : « نِعم العبــدُ » . « وبئس المصيرُ ») .

أقول : « هذا فصل أفعال المدح . والذم . » : إن « نِعْمَ . وبِئْسَ» فعلان لفظها لفظ الخبر ، ومعنَاهما الانشاء . فقولكَ : «نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ » . . إحداثُ المدحِ لزيدٍ في الخارج إذا لم يكن فأوجدتَهُ ولمَّا كانَا فعلينِ « لفظها لفظ الخبر . . ومعناهما الانشاء » كانَا غــير قابلينِ ـ للتصديق والتكذيب ـ . ونظيرهما في هذا الوجه « فعلاَ التعجب وإسم التفضيل » . والذي يبدو من « النَّظَرِ » الذي ذكره « الشيخ الرضي ـ ره ـ » عدم الفرق بينها وبين ما يُخْبَرُ به . من حيث إمكان « التصديق والتكذيب من جهة . وعــدم إمكانه ... .
والمشهور أنها إنشائيان حقيقةً « في المعنى » لفظهم
وقال الرضي في سبب عدم التصرف فيها : لكونهما
والذم . أقول : فهما صيغ موضوعة لهذا الغرض ـ

لم يتغير معناها عما و   يير . وفيها

لغات : المشهور - ما ذكرناه - .

أمّا فاعلها فله صور : أن يكون معرفاً بـ « أل » . أو مضافاً إلى

« مع تعذر الاضافات حتى يصل إلى ما فيه - أل - » . أو

نّـسَراً - بتمييز . وقد يكون « ما » النكرة العامة مكانه :

« أل » من قولكَ : نعم الرجُلُ زيدٌ . ألاستغراق هي

و علي الفارسي - وأتباعُه - . . نعم . والشيخ الرضي .. لا .

: قال في « شرح الكافية » : إن علامة - أل - الاستغراقية

صحة إضافة « كُل » إلى ما هي فيه . ولا تصح في « نعم الرجل زيد»

ولا يجوز إعتباره - مجازاً - . أقول : فالمراد . - العهد - ولو من باب

المجاز - فالمعنى : « هو الفرد المعهود - من هذا الجنس . أو النوع -

المخصوص بالمدح . أو الذم » . ويجوز إعتبار « العهد » ذهنياً - وهو

الأرجح - . أو حضورياً .

« فائدة »

قال الرضي : تعريف فاعل « نِعم وبئس » لفظاً فقط . فهو نحو:

« إشترى اللحم » . والذي يظهر لنا خلافه لمّا في تعريفه من تشخيص له

- في اللفظ . والمعنى - . وأُلحقَ بهما « حبذا » في المدح . « ولا حبذا»

في الذم . وأمّا « المخصوص بالمدح . أو الذم » فـ

أشهرها : إذا تأخر عن الفعل أعرب خبراً لمبتدإ

مبتدأ خبره الجملة قبله .

وإذا تقدم ها   ه الجملة بعده

قال :

« وافعال المقاربة »

مي . . عسى . وكاد . وكرب . وأوشك . تقول : عسى
رج ، بمعنى قارَبَ زيد الخروج . والغرض أن عسى يرفع
ا أن - كاد - كذلك . و « أوشك » يستعمل إستعمال - عسى -
مرةً وإستعمال - كاد - أخرى . والجيد في « كرب » إستعمال - كاد -).

أقول :

قسم النحويون - هذه الأفعال - ثلاثة أقسام ، من حيث المعنى :
« أحدها » ما هو لمقاربة الفعل وهو ستة ألفاظ أشهرُها « كاد » .
وأغربُها « أَوْلَى » .

والبواقي : كَرَبَ - بفتح الراء وهو الأفصح . وكسرها - .
و « أوشك » . و «هلهل» . و « أَلَمّ » . « وثانيها » ما هو للشروع
في الفعل وهو ستة ألفاظ :

« جَعَلَ » . و « طَفِقَ » بكسر الفاء وهو أشهر . وفتحها .
ويقال : « طَبِقَ » بكسر الباء . و « أَنْشَأَ » و «هَبَّ» . و«أَخَذَ
و « علق » . وأغربهن « علق . و . . هَبَّ » . و « ثالثها » ما
لترجي الفعل ، وهو لفظان : « عسى . وإخلولق
قاله إبن مالك . قال أبو حيان : والمحفوظ أن
لا يثنى ولا يُجمع . وزاد ثعلب في أفعال الشرو

وأفعال هذا الباب «   المُضِي ،
وذلك حيث أريد بها المبالغة في القُرب . فهي شبيهة « بنعم وبئس »
في الجمود وعدم التصرف . و « كاد » أصلها « الواو » عند سيبويه .
كُدْتُ - بضم الكاف - ليس غير . ووزنها فَعُلَ . وقيل
» . ولا تزاد « كاد » في الكلام . خلافاً للاخفش . وإذا
الرفع بـ « عسى » نحو « عسيتُ » فالأشهر فتح السين .
. أمَّا مع ضمير النصب إذا اتصل بها فالنصب فقط .
لأفعال ملحقة بـ « كان » في العمل والاختصاص بالجملة
الفعلية . ولها مع « أنْ » من حيث دخولها على المضارع الواقع خبراً لها
أو عدم دخولها أحوال :

« أولها » ما يجب تجرده مِنْ « أَنْ » وهو : « هلهل . وأفعال
الشروع » ؛ لأن هذه كلها للحال . و «أَنْ» تخلص المضارع للاستقبال.
و « ثانيها » ما يجب أن يقترن بها . وهو خبر « أَوْلَى » .
ويقال : «الرجاء» لأنه مما يختص بالاستقبال .

و « ثالثها » ما يجوز فيه الاقتران وعدمه . وهي الباقية من الأفعال
المتقدم ذكرها . والأعرف في خبر « كاد - وكرب » حذف « أنْ ».
والأعرف في « عسى وأوشك » الاثبات . ولا يتقدم - في هذا الباب -
الخبرُ على الفعل . ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ « أنْ ».
والسبب في عدم جواز ذلك : أن أخبار - هذا الباب
الأخبار حيث لازمت كونها أفعالاً . لذا منعوا فيها
والتقديم » قاله ابن مالك .
« فائدة » : إختصت «عسى . واخلولق . وأ

الأفعال : أنها تأتي ... حينئذ مصدراً
مؤولاً نحو : « عسى أَنْ ينفرج الضَّيقُ » و « وإخلولق أَنْ يثمرَ البستانُ » . و « أوشكَ أَنْ يقبلَ الربيعُ » . وما تصرف نحو : «يكاد . ويوشك . ويطفق » فقد سُمِعَ هذا المضارع عن العرب .
الماضي . وليس لغير هذه مضارع . بل كلها جوامد .

(الأفعال الناقصة)

قال : (وهي كان . وصار . وأصبح . وأمسى . وأضحى . وظَلَّ . وبات . وما زال . وما برح . وما فتي . وما إنفكَّ . وما دام . وايس .

ترفع الاسم وتنصب الخبر . تقول : كانَ زيدٌ منطلقاً . وصار زيدٌ غنياً . ويجوز في ـ هذا الباب ـ تقديم الخبر على الاسم ، تقول : كانَ منطلقاً زيدٌ . وكانَ في الدار زيدٌ . ويجيء ـ كانَ ـ تامة ، بمعنى : حَدَثَ وحصل ؛ ومنه ـ كانت الكائنة ـ .

ويستعمل في معنى ـ صَحَّ وثبت ـ . ثم لمَّا أرادوا نفيَ الأمر بأبلغ الوجوه قالوا : كانَ لكَ أن تفعل كذا ؛ حتى استعمل فيما هو محال قريب منه) . أقول :

أفعال المقاربة ـ المقدم ذكرها ـ . و « الأ...
هذا البحث » . وأفعال القلوب . والحروف المشـ...
يجمعها عنوان واحد : « باب نواسخ حكم ا...
مختصة بها ومؤثرة فيها ـ . فالنسخ : هو التـ...

ـ مع معموليها ـ أقوال « أرجحها » أن المبتدأ يُسمى إسمها تشبيهاً له بالفاعل . والخبر يسمى خبرها تشبيهاً له بالمفعول به ـ وهذه الأفعال المتفق
ور هي ثلاثة عشر فعلاً . ثمانية لا شرط لها وهي : «كان
حى . وأمسى . وظلّ . وبات . وصار . وليس » .
لله : أن يقع صلة لـ « ما » الظرفية ، وهي المصدرية
نها . . التوقيت ، وهو « دام » . وأربعة شرط عملها :
أو شبهه ، وهو النهي والدعاء . . وهي : « زال ـ ماضي
يزال ـ . وإنفكّ . وبرح . وفتيء » والأربعة بمعنىً واحدٍ ـ باتفاق النحويين ـ وزال الناقصة هي التي ذُكرتْ . أمّا « زالَ . . يزول » ففعل تام لازم . . ومعناه : تَحَوَّلَ . و « زَالَ يزيلُ » فعل تام متعدٍّ . ومعناه : مَازَ . والمشهور في « فَتِيءَ » كسر العين . وفيها لغة بالفتح وقال الصاغاني « فَتُؤَ » على وزن « ظَرُفَ » .

ثم إن « ما زال » وأخواتها : تدل على ملازمة الصفة للموصوف. قال إبن مالك : وكذلك العمل في « وَنَى . ورَامَ » أي كـ«مازال» قال ولا يكاد النحويون يعرفونها ، ولهذين الفعلين ـ معنىً ـ غير معنى « ما زال » . فلا يعملان حينئذ عملها إذا لم يكن معناهما معناها . وألحقَ ـ جماعة ـ منهم إبن مالك بـ « صارَ » في العمل أفعالاً ، منها ؛ « آضَ » و « عاد » و « آلَ » . و « رَجَعَ » . و « حَارَ » . و « إستحال » و « تَحَوَّلَ » . و « إرْتَدَّ » . وألحقَ الزمخشري وجماعة ـ بأفعال هذا الباب ـ : غَدَا . ورَاحَ ، بمعنى صار . وبمعنى :
وقت الغدو والرواح . ومنعها الجمهور . وقالوا : المنصوب
ما تصرف ، وما لا يتصرف ـ من هذه الأفعال ـ :

كره ـ . . .

فياتي منها : المضارع . والأمرُ . والمصدرُ . والوصفُ

فتجمع على عدم تصرفها . و « دام » فهذه لا تتصرف

« كانَ » « فَعَلَ » . والكسائي يقول : « فَعُلَ » .

« فَعِلَ » . وما زال : وزنها « فَعِلَ » . وقيل : «

سبب تسمية ـ هذه الأفعال ـ بهذه التسمية . . خلاف . ا

الحدث . وقيل : لعدم إكتفائها بالمرفوع لأن فائدتها لا

وقد أجاز البصريون : توسط أخبار هذا الباب ، بين ا

ويجوز تقديم الخبر عليها إلاّ ما فيه « ما » المصدرية . فا

الخبر . وقد يجب توسطه . وقد لا يجوز ذلك حسب ما ه

المبتدإ والخبر . فتأمل .

ومما أختصت به « كان » من بين سائر أخواتها .

وبقاء عملها ويكثر ذلك بعد « إنْ ـ ولو » الشرطيتين ،

مع إسمها ـ إن كان ضميراً ـ لِمَا عُلِمَ من غائب أو مخ

حذف « نون » كان من مضارع ـ مجزوم بالسكون ـ ت

التامة والناقصة . بشرط تحرك الحرف الأول من الكلمة ا

« لم أكُ بَغيا » .

« فائدة » نقل في « الأشباه والنظائر » عن بعض العل

فيه باب كان ـ وسائر الأفعال .

قال « أحدها » : إن هذه الأفعال

يبق كلام . «الثاني» : هذه الأفعال لا

وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر ؛

وزالَ زوالاً .

« الثالث » إن الأفعال ـ التي ترفَعُ وتنصبُ ـ تُبنى للمفعول .
وهذهلا تُبنى له ، لا تقولُ : كُيِنَ قائمٌ ؛ ـلأنقائماًـخبر عن المبتدإ
أ زال الخبر وإذا وُجد المبتدأ وُجد الخبر .
» إن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب . ولا
ـ بالمرفوع دون المنصوب ؛ لأنه خبر للمبتدإ .
ين ـ كان التامة . والناقصة ـ : أن التامة يُخبر بها عن
ـض حدوثُها ، أو مُتَوَقَّعٌ . والناقصة يُخبر بها عن
إنقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث
الصفة وبعدَها . والتامة : تكتفي بالمرفوع . وتؤكد بالمصدر . وتعمل في
الظرف ، والحال ، والمفعول له . ويعلق بها الجار . والناقصة : بخلاف
ذلك كله .

(أفعال القلوب)

قال : (وهي : حسبتُ . وخلتُ . وظننتُ . وأرى ـ بمعنى
أظن ـ . وعلمتُ . ورأيتُ . ووجدتُ . وزعمتُ . ـ إذا كُنَّ بمعنى
معرفة الشيء ـ بصفة . تنصبُ الاسم والخبر على المفعولية . تقول : حسبتُ
زيداً منطلقاً .) . أقول :

إن هذا الباب ، آخر أبواب «نواسخ حكم المبتد
« أفعال القلوب » لتعلق معانيها بالحواس الباطنة ، لا
عنوان « الجمود » لا من حيث عدم التصرف . بل

في العمل ، فهي ما معانيها أربعة
أقسام :

« أحدها » ما دلّ على«ظَنَّ» في الخبر . وهو : «حَجَا ومضارعه
نى' ظَنَّ ، لا بمعنى غَلَبَ في المُحَاجَاة ، ولا بمعنى :
لا بمعنى : ردأ . ولا بمعنى : سَاقَ . ولا بمعنى : كَتَمَ
حفظ . فانها إنْ جاءت بمعنى غير « ظَنَّ » فانها تكون
فعول به واحد ـ وتخرج عن هذا الباب ـ أو كانت بمعنى ـ
بَخل ـ فهي لازمة ـ وخارجة عن الباب أيضاً ـ . و«زعم»

واختلفوا في معنى «الزَّعْم» . قال السيرافي : الزَّعْمُ ، قولٌ يقترن
به إعتقادٌ صَحّ أو لم يصح . وقال إبن دريد : أكثر ما يقع على الباطل
وقال ـ صاحب الايضاح ـ هي بمعنى « عَلِمَ » في قول سيبويه . وقال
غيرُه : تكون بمعنى : إعتقَدَ ، وقد تكون عِلماً أو تقليداً . وتكون
ظناً غالباً . وقيل : بمعنى الكذب . فان كانت بمعنى : « كَفَلَ » تعدت
إلى واحد ، والمصدر الزَّعامة . أو بمعنى : رَأَسَ . . فتعدى إلى
واحد بنفسها وبحرف الجر ـ أيضاً ـ . وبمعنى : سمن وهزل ـ ضد ـ
فلازمة . والخلاصة : زعم التي تنصب « المبتدأ والخبر » هي التي بمعنى
« الظنّ » ليس غير . و « جَعَلَ » بمعنى ـ إعتقَدَ ـ . فان كانت
بمعنى ـ أوجَدَ ـ تعدت إلى واحد ، مثلها بمعنى ألفى . وإن كانت بمعنى
المقاربة كانت من باب « كاد » . وإن كانت من باب « صَيَّرَ » .
فلا تختص بالجملة الاسمية . و « ظَنَّ » أُمُّ هذا الب
وعليها يقاس ما تقدم . وأما «عَدَّ . وَهَبْ » فف
عندنا » عدم عَدِّها من هذا الباب . . لذا تركناها

على يقين ، وهو : « نسكن إليه

النفس . فان كانت بمعنى « عرَفَ » تعدت إلى واحد . وإن كانت بمعني العِلمة ، أي مشقوق الشفة العليا . فهي لازمة . و « وَجَدَ » بمعنى أَصَابَ فانها تتعدى لواحد . ولا بمعنى إستغنى . وحقد لازمة . وأمَّا : « ألفى . ودَرَىٰ . وتَعَلَّمْ » ففيهن صح عدم إعتبارهن من هذا الباب - . « ثالثها » ما إستعمل . الظن . واليقين . وهو : « حسب » . فالظن هو الغالب وإن خرجت عنها فهي لازمة . و « خال » الظن هو الغالبّ واليقين أقل منه . وإن كانت لغيرهما فلازمة و « رأى » لهما . فان كانت بمعنى - أَبصر - فلواحد . وقال إبن مالك والفارسي إن كانت بمعنى - إعتقد - فلواحد . وليس كذلك . بل لأثنين - كما هو مشهور - . أمَّا مجيء « ظَنَّ » لليقين . أو للكذب . فليس بمرضي . ولا مشهور . لذا لم نذكره - تحت هذا العنوان - « رابعها » ما دل على تحويل . وتسمى أفعال الصيرورة ، وهي : « صَيَّرَ . وأَصَارَ » المنقولان بالتضعيف ، والهمزة عن « صَارَ » التي هي من أخوات « كان » . و « جَعَلَ » بمعنى - صَيَّرَ - . و « وَهَبَ » بمعنى - صَيَّرَ - وهي بصيغة الماضي فقط . و « رَدَّ » . أمَّا « تَرَكَ . وتَخَذَ . وإتخذ » ففيهن خلاف - الراجح عدُم عدِّهن - .

أقول : في أفعال القلوب ، أفعال كثيرة هي مما تناولها الخلاف فأعرضت عن ذكرها . مكتفياً بذكر - ما هو مشهور -

« أ » كلمَّا دخلته كان وأخواتها ، دخلته أ

إسم الاستفهام وشبهه فان - كان - لا تدخل عليه

الأفعال ـ مقدّماً ـ

« ب » تسدُّ ـ أنّ ـ ومعمولاها مسد المفعولين نحو : ظننتُ أنّ زيداً منطلقٌ .

، : الخبر محذوف . وكذلك تسدُّ عنها «أنْ المصدرية ـ وصلتها»

َحَسِبَ الناسُ أنْ يتركوا » .

» حذف المفعولين لدليل جائز ـ إختصاراً ـ .

» أمَّا حذفها ـ إقتصاراً ـ لا عن دليل ، ففيه مذاهب : المنع

ىو : أظن . وأعلمُ . من قولك . . أظن زيداً منطلقاً دون قرينة . والجواز مطلقاً . والجواز في ـ ظن ـ وما في معناها : لا في ـ علِمَ ـ وما في معناها . ومختارنا المنع مطلقاً بدون دليل أو قرينة .

« هـ » يختص المتصرف من الأفعال القلبية بالالغاء . . وهو إبطال عملها ، لفظاً ومحلاً . والتعليق ، وهو إبطال عملها لفظاً فقط . فالأول في تقدم المعمولين على الفعل . والثاني في توسطه بينهما . كل ذلك جوازاً لا إلزاماً .

« و » ألحق بالأفعال المذكورة ـ في التعليق ـ أفعال وإن كنّ ليس منها . مثل : « أبصرَ . وسأل . وتفكّر . وقيل:نَظَرَ أيضاً » وذلك بعد الاستفهام فيهن جميعاً لا مع غيره .

« ز » تدخل همزة التعدية على « علِمَ . وأرى » المتعديين الى مفعولين فتعديها إلى ثالث . الأول منها هو الفاعل في الأصل . و

متفق عليه . وزاد سيبويه « نَبّأَ » . وزاد الفراء

فائدة : لهذه الأفعال خواص ، منها : أن ما

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما ـ غالبـ

والتعليق . ومنها : ـ لمسمى واحد
نحو ظننتُني قائماً . والمخاطَب : ظننتَكَ قائماً ـ أي نفسك ـ . والغائب زيدٌ رآه عالماً . ومنه قوله تعالى : « أنْ رآه إستغنى » أي رآى نفسَهُ .
النحويين : أن الالغاء والتعليق جائزان في باب « ظن » . وغير باب « أعلم » . وهذا من أبرز مظاهر الفرق بينهما .

(الباب الرابع)

« في الحروف » (١)

قال : (وهي أنواع : عامل . وغير عامل . ومختَلَفٌ فيه .
« فالأول » ضربان : عامل في الاسم . وعامل في الفعل . والعامل في الاسم صنفان : عامل في المفرد . وعامل في الجملة . « فالأول » ما تجر الاسم ، وهي سبعة عشر : « مِنْ » لابتداء الغاية ، نحو : خرجت من البصرة . وللتبعيض ، نحو : أخذتُ من الدرهم . وللبيان ، نحو : عشرة من الرجال . وزائدة ، نحو : ما جاءني من أحد . و « إلى » لانتهاء الغاية ، نحو : وصلتُ إلى الكوفة . وتفسيرها بمعنى ـ مع ـ مروي عن المُبَرِّدِ ، ومنه قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم »
و « في » للظرفية ، نحو : المال في الكيس . وأمَّا
فمجاز . و « الباء » للالصاق والالتباس ، نحو : م

---

(١) وضعنا كتابا تكفل ببيان « قواعد علم الحروف . . قواعد علم الحروف » .

و « اللام » للاث   المدابة . وهوابن

له وأخ له . وأصلها - الفتح - وإنما كسرت مع المظهر ؛ فرقاً بينها وبين لام الابتداء . و «رُبَّ» للتقليل ومختص بالنكرة ، نحو : رُبَّ رجلٍ

يضمر بعد الواو ، نحو :- وبلدةٍ ليس بها أنيسُ - و«واو»

و « تاؤه » نحو : واللهِ لأفعلنَّ . وتاللهِ . وهي - أعني الواو-

- الباء - ؛ ولذا لا تدخل إلاّ على المظهرات ، ولا يستعمل معها

و - التاء - بدل من - الواو - ولا يستعمل في غير إسم الله تعالى.

» بمعنى - إلى - .) أقول :

تقدم - كلام كافٍ - عن وضع الحروف . وبعض أنواعها . ونحن ذاكرون - هنا - ما لم نذكره - هناك - إتماماً للفائدة . وتبعاً « للمؤلف» في التكرار . قال إبن هشام الأنصاري في « التوضيح » : « وهي عشرون حرفاً . ثلاثة مضت في الاستثناء ، وهي : خـلاَ . وعدا . وحاشا . وثلاثة شاذة - في عمل الجر - . أحدها « متى » في لغة هُذَيل . . وهي - عندهم - بمعنى « مِنْ » الابتدائية . قال أبو ذؤيب الهذلي - في وصف السحاب - :

شربنَ بماء البحرِ ثُمَّ ترَفَّعَتْ « مَتَى لُجَجٍ » خُضرٍ لهنَّ نَئيجُ .

وفي « ديوان الهذليين / النسخة المصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة » :

تَرَوَّتْ بماءِ البحر ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّات لهنَّ نَئيـ

فعلى هذا - لا شاهد فيه - .

و « لعلَّ » في لغة عُقَيْلٍ . . ويقولون

لغاتٍ لهم فيها - . و « كي » وتجر . . « ما »

المصدرية وصلتها . (عشر الباقية

- من العشرين - قسمان : سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي « مِن . إلى . عن . على . في . ب . ل » . وسبعة تختص بالظاهر . وهي المشار إليها مالك في ألفيته » :

خُصَّ « منذُ » « مُذْ » وحتّى

و « الكافُ » و « الواوُ » و « رُبَّ » و « التّا » .

) - فصل - في معاني الحروف الجارة : الصحيح عند البصريين ـروف الجر بعضها عن بعض . وما أوهم ذلك فهو . . إمّا مؤول . أو شاذ . ثم ذكر معانيها فقال : لـ « مِنْ » سبعة معان : التبعيض ، وعلامتها . جواز الاستغناء عنها « ببعض » ، نحو : « حتى تنفقوا مما تحبون » . وبيان الجنس : وإبتداء الغايــة المكانية - باجماع البصريين والكوفيين . والزمانية . . خِلافاً لأكثر البصريين ، فقد منعوا ذلك . والتنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه - وهي الزائدة - والزائدة . . وزيادتها مشروطة « أن يسبقها نفي » أو نهي « بلاَ » أو إستفهام « بهلْ » خاصــة . وأن يكون مجرورها نكرة . وأن يكون مجرورها النكرة إمّا - فاعلاً . أو مفعولاً . أو مبتدأ - . الخامس من معانيها : معنى البدل ، نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة بدلاً » . السادس : الظرفية - عند الكوفيين - زمانية أو مكانية . السابع : التعليل قال الفرزدق في مدح زين العابدين عليه السلام :

يُغْضِي حياءً ويُغْضَى مِنْ مهابتِهِ   فما يُكَلَّمُ

وإختصر إن مالك معاني « مِنْ » بقوله :

بَعِّضْ . وبَيِّنْ . وإبتدىءْ في الأَمْكِنَهْ بـ « مِنْ » وة

« »

وزاد في « المغني » ثامناً . . وهو « المَجاوَزَة » . وتاسعاً . .
وهو « الانتهاء » . وعاشراً وهو الاستعلاء . . عند الأخفش . والكوفيين
المغني » الغاية ، قاله سيبويه ، تقول : رأيته من ذلك الموضع
لرؤيتك . و « إلى » ومعناها . . إنتهاء الغاية ، مكانية أو
ل المكانية : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .
ية : « أتموا الصيام إلى الليل » . وموجز معانيها ـ على ماذكره
: قال « ما موجزه ـ : إلى حرف جر له ثمانية معانٍ . (١)
إنتهاء الغاية الزمانية ، والمكانية . (٢) المعية : إذا ضَممتَ شيئاً إلى
آخر ، قال به الكوفيون . وجماعة من البصريين : نحو : « مَنْ أنصارِي
إلى الله » . (٣) التبيين : وهي المُبَيِّنَةُ لفاعلِ مجرورها ـ بعدما يفيد
حُبّاً أو بُغضاً ـ من فعل تعجبٍ أو إسم تفضيلٍ ، نحو : « رَبِّ
السجنُ أَحبُ إليَّ » . (٤) مرادفة ـ اللام ـ . وقيل لانتهاء الغاية كما
في قولهم : «والأمرُ إليك» . (٥) موافقة ـ في ذكره جماعة . (٦)الابتداء
(٧) موافقة ـ عند ـ . (٨) التوكيد ، وهي الزائدة .

أقول : وفي بعض ما ذكره تأمل . . ولم يقبله ـ النص اللغوي ـ
وحمله على النيابة أولى .

و « في » حرف جرله عشرة معانٍ : (١) الظرفية . . الزمانية
والمكانية . (٢) المصاحبة : ـ فخرج على قومه في زينته ـ . (٣)التع
نحو ـ فذلكَ الذي لمُتُنَّنِي فيه ـ (٤) الاستعلاء : ـ
النخل ـ . (٥) مرادفة ـ الباء ـ . (٦) مرادفة ـ إلى ـ
(٨) المقايسة . (٩) التعويض ، وهي زائدة عوضاً

(١٠) التوكيد ، وهي هذه المعاني

نظر . ولا يخفى : أن الظرفية نوعان ، حقيقية . ومجازية ، وإن كثيراً مما ذكر - يعود إلى النوع الثاني .

، حرف جر يأتي لأربعة عشر معنىً : (١) الالصاق .

ومجازي (٢) التعدية . وتسمى - باء النقل - وهي المعاقبة تصيير الفاعل مفعولاً . (٣) الاستعانة ، وهي الداخلة على

نحو : كتبتُ بالقلم . (٤) السببية . (٥) المصاحبة . (٦)

لبدل . (٨) المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض نحو : إشتريته

بألف . (٩) المجاوزة - كعن - ، وقيل : تختص بالسؤآل ، نحو : فاسأل به خبيراً . (١٠) الاستعلاء ، نحو : - إن تأمنه بقنطار - . (١١) التبعيض ، ومنه : «عيناً يشرب بها عبادُ الله» . (١٢) القَسَم ، وهي أصل حروفه . (١٣) الغاية . (١٤) التوكيد ، وهي . الزائدة . وزيادتها في « الفاعل . والمفعول به المبتدأ . الخبر - وخاصة المنفي منه - . والحال المنفي عاملها . والتوكيد - بالنفس والعين - » .

و « اللام » قال أبو الحسن الرماني « في كتابه .. منازل الحروف » « اللامات ، إثنتا عشرة ، - لام الابتداء - . و - لام القَسَم - . و - لام الاضافة - . و - لام التعريف - . و - اللام الأصلية - . و - اللام الزائدة - . و - لام الاستغاثة - . و - لام الكناية - وأصلها لام الاضافة . و - لام كي - . و - لام الجحود - . ومن لام الاضافة - لام العاقبة - . و - لام الأمر - .

قال في « المغني » : اللام المفردة ثلاثة أقسام

وعاملة للجزم . وغير عاملة . وليس في القسمة أن :

ـ خلافاً للكوفيين

فالعاملة للجر . مكسورة مع كل ظاهر . إلاّ مع المستغاث المباشر
لـ « ياء » فمفتوحة . ومفتوحة مع كل مضمر ، إلاّ مع ياء المتكلم فمكسورة
م الجارة » أثنان وعشرون معنىً : (١) الاستحقاق : وهي الواقعة
، وذات ، نحو : الحمدُ للهِ . (٢) الاختصاص : نحو . .
ؤمنين . (٣) المُلك . . له ما في السموات وما في الأرض .
مليك ، نحو : وهبتُ ازيد ديناراً . (٥) شِبْهُ التمليك ، نحو
كم من أنفسكم أزواجاً . (٦) التعليل : نحو ـ لايلاف قريش ـ .
(٧) توكيد النفي ، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة ـ بما كان
أو لم يكن ـ ناقصتين مسندتين ِلمَا أسند إليه الفعل المقرون ـ باللام ـ
نحو : وما كان الله ليطلعكم على الغيب . لم يكن الله ليغفر لهم . ويسميها
ـ أكثرهم : لام الجحود ـ . (٨) موافقة . . . ـ إلى ـ . (٩) موافقة
ـ على ـ (١٠) موافقة ـ في ـ (١١) بمعنى ـ عند ـ . (١٢) موافقة ـ بعد ـ
(١٣) موافقة ـ مع ـ . (١٤) موافقة ـ مِنْ ـ . (١٥) التبليغ ، وهي
الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه . (١٦) موافقة ـ عن ـ .
(١٧) الصيرورة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . (١٨) القَسَم ،
والتعجب ـ معاً ـ وتختص باسم الله تعالى . (١٩) التعجب المجرد ،
ألقَسَم ، ويستعمل في النداء ، نحو : يالِلماءِ . إذا تعجبوا من كثر
(٢٠) التعدية ، ذكره إبن مالك ـ في الكافية ـ ومَثَّلَ له بقوله
فهبْ لي من لدنك وليّاً . (٢١) التوكيد ، وهي

و « رُبَّ » حرف جر ـ خلافاً للكوفيين
وتَرِدُ : للتكثير ـ كثيراً ـ . وللتقليل ـ قليلاً

ـ غالباً ـ » . وتعمل والفاء .
وبل . وبدونهن . . وهذا الترتيب تابع للاستعمال . . فالأول أكثر وأشهر
والثاني : أقل منه . وهكذا . وتزادُ بعدها « ما » فتكفها عن العمل
دخل ـ حينئذ ـ على الجمل الفعلية ـ غالباً ـ . ويكون الفعل
ومعنى ـ . وربما دخلت على الجمل الاسمية . وقيل : لا
ا ذكر . فتدخل على الفعل مطلقاً .
تدخل على الجمل الاسمية . وفي « رُبَّ » ستة عشر لغة.
راء . وضمها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ـ لحركة
الباء ـ . وهذه الأوجه الأربعة .. مع تاء التأنيث ـ الساكنة . أو المتحركة ـ.
و « واو القَسَم » . ولها معان متعددة منها (١) « العطف » وهي لمطلق
الجمع ـ غالباً ـ . (٢) « أن تكونَ بمعنى . . باء الجر » . (٣) « أن
تكونَ بمعنى . . لام التعليل » . (٤) الزائدة . (٥) « واو ضمير الذكور »
(٦) « واو علامة الذكور » وهي حرف دال على الجماعة . وواو القسم
معروفة . ولا تخفى واو ـ ربَّ ـ كما تقدمت الاشارة إليها .

و « تاء القسم » . للتاء المفردة عدة معان منها : (١) المتحركة في
أوائل الأسماء حرف جر للقسم . وتختص بالتعجب . وباسم الله تعالى .
وشذ مع غيره نحو : ترب الكعبة . قال الزمخشري : الباء أصل حروف
القسم . والواو بدل منها . والتاء بدل من الواو . (٢) والمتحركة في
أواخرها : حرف خطاب نحو : أنتَ . وأنتِ . (٣) والمتحركة
أواخر الأفعال : ضمير نحو : قمتُ . وقمت . وقمـ
في أواخرها . حرف وضع علامة لتأنيث الفعل للفا
« فائدة » الأفعال ـ بعد القسم ـ : « حسبما ذَ

ص ٤٥٤ ط / ب

قال : « إعلم أنَّ القَسَمَ تأكيد لكلامك . فاذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع ، لزمته اللامُ ، ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة ـ في
ـمة ـ وذلك قولكَ : واللهِ لأفعلنَّ . . . . » ثم قال أيضاً :
أن في الأفعال أشياء فيها معنى اليَمينِ ، يَجري الفعلُ بعدها
ـد قولكَ . . « والله » وذلك قولك : أُقسِمُ لأَفعلنَّ .
لأفعلنَّ . وأقسمتُ باللهِ عليكَ لتفعلنَّ وإن كان الفعل قد وقعَ
ـ اللام ، وذلك قولك :

واللهِ لفعلتَ . فالنون لا تدخلُ على فعلٍ قد وقع ، إنما تدخل على غير الواجب . وإذا حلفتَ على فعل منفي : لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : واللهِ لاَ أَفعلُ . وقد يجوز لك ـ وهو من كلام العرب ـ . أن تحذفَ « لا » وأنت تريد معناها .. وذلك قولك : واللهِ أفعلُ ذلك أبداً . . تريد : واللهِ لاَ أفعلُ » .

قال النجيرمي في كتابه « أيمان العرب» : واللهِ أفعلُ . معناه : واللهِ لا أفعلُ . أقول : إذا لم تقم القرينة ـ اللفظية أو المعنوية ـ على إرادة ثبوت الفعل وإثباته . . فهو منفي بعد القَسَمِ . كما قال سيبويه . وأوضحه النجيرمي ، وغيره .

و « حتى ـ بمعنى إلى » . هي : حرف ـ على كل حال ـ تأ
لثلاثة معان : (١) أن تكون حرفا جاراً بمعنى ـ الى ـ في المعنى والعـ
ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور : « أ » أن مجرور
« ب » وأن مجرورها آخر ذي الأجزاء . أو ملا
أن كلاً منهما ينفرد بمحل لا يصح للآخر . فما

كتبت إلى زيد . وأنا ، فة . فلا
يجوز - حتى - هنا لعدم صلوحها . ومما انفردت به « حتى » أنه يجوز
وقوع المضارع المنصوب بعدها . نحو سرتُ حتى أدخلَها . (الثاني)
، - أن تكون عاطفة . وهو قليل . (الثالث - من وجوهها):
، إبتداء ، أي تستأنف بعده الجمل « الاسمية . والفعلية ».
وعلى للاستعلاء . و « عن » للبُعْدِ والمجازوة . و«الكاف»
: منذُ ، لابتداء الغاية في الزمان - كمذ - في المكان .
خلا . وعدا » بمعنى إلاّ . نحو : أساءَ القومُ حاشا زيدٍ
وجاؤوا خلا زيدٍ . وعدا زيدٍ . ويجوز : خلا زيداً . وعدا زيداً . .
بالنصب ، فاذا وُصلت بها - ما - المصدرية فالنصب لا غير ، نحو :
جاؤوا ما خلا زيداً . وما عدا زيداً) . أقول : « على » تأتي على وجهين
« أحدهما » حرف جر . وقيل هي - إسم دائماً - . وللجارة تسعة معانٍ
« ١ » الاستعلاء . وهو إمّا على المجرور - وهو الغالب - نحو : «وعليها
وعلى الفلك تحملون » . أو على ما يقرب منه نحو : « أو أجد على النار
هُدى » . وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو : « ولهم عليَّ ذنبٌ » .
« ٢ » المصاحبة ، كـ « مع » نحو : « وإن ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم » . « ٣ » المجاوزة كـ « عن » . « ٤ » التعليل كـ - « اللام»
نحو : « ولتكبروا الله على ما هداكم » أي لهدايته . « ٥ » الظرفية كـ
« في » نحو : « ودخل المدينة على حين غفلة » . « ٦ » موافقة «من»
نحو : « إذا إكتالوا على الناس » . « ٧ » موافقـا
« إركب على إسم الله » . « ٨ » زائدة للتعويض .
للاستدراك . والاضراب . (الثاني من وجهي - على

بمعنى « فوق » عن » لها ثلاثة

أوجه :

أن تكون حرف جر ، ولها عشر معانٍ : « ١ » « المجاوزة » ولم يعربون سواه ، نحو : سافرتُ عن البلد . « ٢ » البدل ، نحو: ي نفسٌ عن نفس » . « ٣ » الاستعلاء ، نحو : « فانما يبخل » . « ٤ » التعليل ، نحو : « وما كان إستغفار ابراهيم لأبيه موعدة » . « ٥ » مرادفة - بعد - نحو : « عما قليل ليصبحن . « ٦ » الظرفية - « ٧ » مرادفة - مِن - . « ٨ » مرادفة - الباء - . « ٩ » الاستعانة . « ١٠ » زائدة للتعويض من أخرى محذوفة. (الوجه الثاني) أن تكون حرفاً مصدرياً - على لغة بني تميم الذين يقولون في « أنْ » « عَنْ » . فهي بدل « أنْ » في لغتهم . (الوجه الثالث) إسماً بمعنى - جانبٍ - وذلك في ثلاثة مواضع : « ١ » أن يدخل عليها - مِن - وهو كثير . « ٢ » أن يدخل عليها - على - . وذلك نادر . « ٣ » أن يكون مجرورها . وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحدٍ . نحو:

« ودع عنك نهباً صيح في حجراته » .

و « الكاف » قال إبن هشام الأنصاري في « المغني » ما ملخصه : « الكاف المفردة » . . جارّةٌ . وغير جارّةٍ : والجارّةُ : حرفٌ وإسمٌ : والحرف له خمسة معانٍ . . «١» التشبيه ، نحو : زيد كالأسد . « التعليل . . أثبت - ذلك - قوم . ونفاه الأكثرون . ومختاره : ا سواء أن إقترنت بـ « ما » الكافة . أو « ما » ا والظاهر من رأي سيبويه . . إشتراط الاقتران بـ الاستعلاء . . ذكره الأخفش . والكوفيون . و"

ذلك .

معنى الاستعلاء فهو مؤول

« ٤ » المبادرة : نحو . . صلّ كما يدخل الوقتُ . . ذكره إبن الخباز والسيرافي . وغيرهما . وهو غريب جداً . « ٥ » التوكيد . وهي الزائدة

لله شيء » . (وأمّا الكاف الاسمية الجارة) : فمرادفة

ذلك ، عند سيبويه والمحققين إلاّ في الضرورة . وأجاز

الاختيار . أقول . . وليس بمرضي عندي . (وأمّا

ارة) فنوعان : مضمر منصوبها أو مجرور ، نحو :

» . و « حرف معنىً » لا محل له ، ومعناه الخطاب..

وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو : ـ ذلك . وتلك ـ . وللضمير المنفصل المنصوب نحو : إياك ـ وأخواته ـ . ولبعض أسماء الأفعال نحو : حيهلك ورويدك . و « منذ » و « مذ » لها ثلاث حالات : «١» أن يليها إسم مجرور . . فقيل هما إسمان مضافان ـ والصحيح ـ أنهما حرفا جر . . بمعنى « مِن » إن كان الزمانُ ماضيا . وبمعنى « في » إن كان حاضراً وبمعنى « مِن . . وإلى . . جميعاً » إن كان معدوداً .

وأكثر العربِ على وجوب جرها للحاضر . «٢» أن يليهما إسم مرفوع . . فهما مبتدآن ، وما بعدهما خبر . ومعناهما : الأمد ـ إن كان الزمان حاضراً . . أو معدوداً ـ . وأول المدة ـ إن كان ماضيــاً ـ . «٣» أن يليهما الجمل . . الفعلية . أو الاسمية . فهما ظرفان . . قيل إلى الجملة . وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن . والزمان المقدر هو الخبر وهو مضاف إلى الجملة .

ـ ومنذُ ـ أصل و ـ مذ ـ فرع منها . و « ح

أوجه : «١» أن تكونَ فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول :

إستثنيته . «٢» جني . والكوفيون
هي فعل . وإختار إبن هشام الأنصاري : أنها إسم ، بمعنى - البراءة -
أقول . . والصواب مذهب المبرد ؛ لتصرفها وإستقلالها بالدلالة على المراد
التنزيه . «٣» أن تكون للاستثناء . فذهب سيبويه ، وأكثر البصريين
حرف دائماً . . بمعنى - إلاّ - لكنها تجر المستثنى - .
ذهب أبو عمرو الشيباني . والمبرد . . إلى أنها تستعمل - قليلاً -
امداً بمعنى - إلاّ - .
ان كانت فعلاً نصب المستثنى . وكان فاعلها ضميراً يعود على
مصدر الفعل المتقدم عليها . أو إسم فاعله . أو لبعض المفهوم من الاسم
العام . و « خلا » على وجهين : « ١ » أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى.
ولا تحتاج إلى متعلق . « ٢ » أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له . وفاعلها
- كفاعل حاشا - . والجملة : مستأنفة أو حالية .
ويتعين نصب المستثنى عند تقدم - ما - عليها . وعلى - حاشا .
وعدا - . وربما جاز الجر أيضاً على إعتبار - ما - زائدة . و « عدا »
مثل - خلا - فيما ذكر من القسمين . وفي حكمها مع - ما - . ولم يحفظ
سيبويه فيها إلاّ الفعلية .
قال : (والصنف الثاني) من الحروف العاملة في الاسم . .
تقدم ما يعمل في المفرد منه . وهــذا الصنف : هو ما يعمل في ا
الاسمية . أي في الاسم بعد تركيبه في جملة خبرية . قال : ١ ان
المتوكيد . وكأنّ : للتشبيه . ولكنّ للاستدراك .
للترجي . فتنصب - هذه الستة - الاسم وترفع
وأنّ - : هو أن المكسورة مع ما في حيزها -

إلى فعل أو والمفتوحة م

إسم قبلها . ولا يجوز تقديم الخبر - في هـذا الباب - على الاسم . كما جاز في - كان - . إلاّ إذا وقع ظرفاً . ويُبطلُ عَمَلَهـا الكفُّ .

- وحينئذ - كانت داخلة على الأسماء والأفعال . والفعل الذي

- إن - المخففة ، يجب أن يكون مما يدخل على المبتدإ والخبر

ة لخبرها ، وهي التي تسمى : الفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين

افية) . أقول : إن هذه الحروف الستة يقال لها : الحروف

عل « أي الفعل الناقص . وهو كان وأخواتها . لاختصاص

كلٍّ من هذين البابين - بالجملة الاسمية - وتغييرهما صورة المبتدإ والخبر - من حيث شكل الاعراب - . والذا يقال : لهذه الحروف - النواسخ - أيضاً . و « إنَّ » على وجهين :

«١» أن تكون حرف توكيد ، تنصب المبتدأ وترفع الخبر - وقد تنصبها معاً في لغةٍ - . وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون إسمها ضمير شأن محذوفاً .

وتخفف ، فتعمل - قليلاً - وتهمل - كثيراً - . وأنكر الكوفيون تخفيفها . وهو ثابت في النثر والنظم . «٢» أن تكون حرف جواب بمعنى - نعم - . « فائدة » تأتي - إنَّ - فعلاً ماضياً مسنَداً لجماعة المؤنث من الأَيْنِ ، وهو التَّعَبُ ، تقولُ : النساءُ إنَّ . . أي تَعبنَ . من - آنَ - أي قَرُبَ . أو مسنَداً - لغيرهن - على أنه من - الأَ...

وعلى أنه مبني للمفعول - على لغة مَن قال : ر

له : بقبل وبيع - . أو فعل أمر . للواحد - م

أخرى . ولهمزتها ثلاث صور . . وجوب الَ

وجواز الأمرين .

«١» « في إبتداء الكلام » : وتدخل فيه صورتان - الأولى - ألاَّ يتقدمها شيء ، نحو : « إنَّا أعطيناك الكوثر » . - والثانية - أن يتقدمها - ... حروف الابتداء ، نحو : « ألاَ إنَّ أولياءَ الله » .

في بدء صلة الموصول : - أي في أول جملة الصلة - ، نحو : ... نمائحه » . أمَّا الواقعة في حشو الصلة ، فيجب فتح همزتها ، جاء الذي في ظني أنَّه قائمٌ » .

أن تقع جواباً للقسم : سواء أن إقترن خبرها - باللام - أم تجرد منها . . نحو : « حم . والكتابِ المبين . إنَّا أنزلناه » . «٤» أن تُحكَىَ بالقول ، نحو : « وقال اللهُ إني معكم » .

«٥» أن تحلَّ - محلَّ حالٍ - . وله صورتان : أن تقع بعد واو الحال ، نحو : « زرتُه وإني ذو وجل » . وأن تكون مجردة من الواو ، نحو : « ألاَ إنهم ليأكلونَ الطعام » . فهذه الجملة حال .

«٦» أن يقترن خبرها - باللام - المعلقة للفعل « القلبي » عن العمل نحو : « والله يعلم إنك لرسوله » . فهذه صور ستة يجب فيها كسر همزة - إنَّ - . وقد تقدم الكلام عنها في « هذا الكتاب . وسبب الاعادة هي الاعادة . . تبعاً للمطرزي » . وأمَّا (وجوب الفتح) : ففي حالة جواز سد المصدر مسدها فهي داخلة على جملة في اللفظ . . مفرد في المعنى وهذه هي القاعدة في « وجوب الفتح » . ولا يخفى أن « كسر همزة إ... أصل . . و « الفتــح » فرع على أشهر الأقوال .

جواز الفتح . والكسر . ففي أربعة مواضع : «١» ...

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً   إذا إنَّهُ عبـ...

فالكسر - هو تها بمصدر

محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر .

«٢» بعد القسم . . إذا لم يقترن خبرها - باللام - ، نحو :

ي بربك العلي أني أبوذيالك الصبي

كسر - جعلها جواباً للقسم . ومن - فتح - فعلى تقدير

. أي « على أني » .

د - فاء الجزاء - . «٤» إذا تقدمها ما يدل على معنى

ن حروفه . فهذه أحكام - همزة إن - . أما - اللام - فلا

تزاد بعد - أن المفتوحة الهمزة على الأصح - . وأما بعد «إن» المكسورة ففي صور . . منها : - ألا يكون الخبر منفيا . أو ماضيا متصرفاً خالياً من « قد » . وتصحب . . المفرد . والجملة الاسمية . والمضارع . والماضي غير المتصرف . وفي هذا المقام شروط . وكلام . أعرضنا عنه لقلته . ولضعف بعضه أقول : ويجوز رفع المعطوف على - إسم إن - بعد أن تستكمل « إسمها وخبرها » والأرجح النصب . ولا يجوز - رفع المعطوف قبل إستكمالها . . أي أخذها الجزأين معاً - . وكذلك يجوز رفع المعطوف على إسم « أن » أيضاً بعد أن تأخذ خبرها . . ولا يجوز قبل ذلك . وإذا خففت « إن » لزمت اللام ، للفرق بينها وبين « إن » النافية . وقد يستغنى عن « اللام » إذا أمن اللبس ، والغالب في الفعل الواقع بعد « إن » المخففة أن يكون فعلاً « ناسخاً » . وقد يكون غ

« ناسخ » . وإذا خففت « أن » المفتوحة . . لم تو

بل يستتر فيها إسمها . والخبر - حينئذ - جملة إسمية

يخفى : أن قسماً كبيراً مما ذكرناه منقول « عن شر-

الاختصار . والاخذ   مما يجب فيه
كسر همزة «إنّ» - على الارجح - بل الأصح» . إذا وقعت بعد ما يضاف
إلى الجمل ، نحو : حيث . وإذ . وإذا . فهي - هنا مكسورة -. «ب» الفرق
. " . والترجي : التمني عام في الممكن وغيره . والترجي : خاص
. . - كذا . . قال الرضي - .
، عن السيرافي : جواز - فتح . وكسر - همزة « إنّ » بعد
. قال : وهي بخلاف « حتى » العاطفة فان « أنّ » المفتوحة
؛ لأن ما بعدها جزء مما قبلها .

« خاتمة البحث » : قال الرماني في « كتابه : منازل الحروف» ..

إنْ « المكسورة المخففة » على أربعة أوجه « ١ » الجزاء . « ٢ » الجحد . - أي النفي - . « ٣» مخففة من الثقيلة - وتلزمها اللام المفتوحة - «٤» زائدة . و (أنْ) المفتوحة المخففة ، على أربعة أوجه - أيضاً - : «١» مخففة من الثقيلة . «٢» ناصبة للفعل ، وتنقله إلى الاستقبال - ولا تجتمع مع ، السين وسوف - . «٣» بمعنى - أي الخفيفة - للتفسير . «٤» زائدة - وتفيد التوكيد - وقدمت «إنْ على عكس ما ذكره ؛ لأنها الأصل».

قال : (ومن الداخلة على الجمـــل - لا - التي لنفي الجنس . . ينصب المنفي : إذا كان مضافاً . ومضارعاً له . وإذا كان مفرداً : فهو مفتوح ، والخبر في جميع الأحوال مرفوع . تقول : لا غلام رجل كائن عندنا . ومنه كلمة الشهادة) . أقول :

من الحروف العاملة في الجُمل الاسمية فقط .
النافية للجنس العاملة عمل « إنّ » . لذا ذكرها بعده
حالة . معرب في أخرى . فاذا جاء مضافاً . أو عا

مبني . وإذا لم يكن كل حال.

وقد تقدم - طرف من الكلام عنها - .

قال : (وأمَّا العامل في الفعل) أي الحرف العامل في الفعل .

أولها . . ما تنصب المضارع . « مأخوذ من الضَّرْع ؛

ضرعاً واحداً » .

لاثة : « أَنْ » المصدرية . « ولن » لتوكيد نفي المستقبل

اب وجزاء . و « أَنْ » من بينها : تدخل على الماضي و

وتضمر بعد ستة أحرف وهي : «حتى . و - لام كي - . و - لام الجحد -

و - أو - بمعنى إلى ، أو إلاَّ . و - واو الجمع - ، نحو : لا تأكل السمك

وتشرب اللبن ، أي لا تجمع بينهما ، وتسمى واو الصرف ؛ لأنها تصرف

الثاني عن إعراب الأول . و « الفاء » في جواب الأشياء الستة وهي :

« الأمر » و « النهي » . و «النفي» و«الاستفهام» . و«التمني» و«العرض».

وعلامة صحة ذلك : أن يكون المعنى - إذا فعلتَ فعلتُ -) . أقول :

« أنْ » أصل حروف النصب . ولتمكنها في عملها . . عملت ظاهرة

- وهو الأصل - ومقدرة ، في مواضع محددة - وتقديرها . وإظهارها -

نوعان : واجب . وجائز : فما يجب إظهارها فيه : « أ » إذا توسطت

بين - لام الجر ، وتسمى لام كي ؛ لأنها مثلها في إفادة التعليل - وبين

لا - سواء كانت النافية أو الزائدة - نحو : زرتك لئلا تمقتني . . فهذه

« لا » النافية . ونحو : « لئلا يعلم أهل الكتاب » فـ « لا » زائدة و ا

وجب - إظهار - أنْ . . في هذا المقام ؛ كراهة

وتضمر - وجوباً - بعدما تقدم ذكره . ومنه ما يجوز

ابن مالك :

« وبعضُهم أهمل

« ما » أختها حيث إستحقت عمـلاً »

قال ـ المكودي ـ : يعني أنّ من العرب مَن يجيز إهمال ـ أنْ ـ ؛ حملاً على « ما » المصدرية فيرتفع المضارع بعدها. كقراءة لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة » بالرفع . وكقول الشاعر :

آن ِ على أسماءَ ويحكما مني السلام والاّ تشعرا أحدا »

بعد ـ الأولى ـ . ونصب بعد ـ الثانية ـ وكلاهما غير مخففة

ن ـ ـ ـ

وإنما حُملت « على ما » المصدرية ؛ لاشتراكها في المعنى . و «ما» لا عمل لها .

وأمّا «إذن» . . فلها ثلاثة أنواع : واجبة الاعمال . وجائزته : وواجبة الاهمال . فيجب إعمالها . بتحقق : «أ » أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال . فان كان للحال . . إرتفعَ . « ب » أن تكون مصدّرة في الكلام . « ج » ألاّ يفصل بينها وبين الفعل فاصل ـ سوى القسم ـ . ويجوز إعمالها : إذا وقعت بعد عاطف . نحو : وإذن لا يلبثون إلاّ قليلا ـ بالاهمال ـ . ويجب إهمالها في حالة عدم تحقق الشروط المذكورة في « أ ـ ب ـ ج » . وأمّا « كي » فذكرها قوم وأهملها آخرون . والصحيح أنها عاملة مستقلة في نصب المضارع وقد عدها ـ مستقلة ـ من لا يط كلامه من محققي النحاة . وحملها على « إضمار أنْ ـ الأصل عدم التقدير ـ .

قال : (والصنف الثاني : حروف تجزم ـ ا

« لم » لنفي الماضي ... » . و « لا »
في النهي . و « إنْ » في الشرط والجزاء . ويضمر « إنْ » مع فعل الشرط في جواب الأشياء التي تجاب بالفاء . إلاَّ النفي مطلقاً . والنهي في
ع) .
نوع الثاني من الحروف العاملة في الفعل المضارع « الجوازم » .
خواص المضارع المعرب . كما أن الجر من خواص الاسم المعرب
المضارع قولان : قيل : إن سبب إعرابه هو تجرده عن
... . والجازم . وقيل : وقوعه موقع الاسم المعرب ومضارعته له .
وقد تقدم طرف من الكلام حول هذه المسألة .

نقول : الحروف الجازمة نوعان منها . . ما يجزم فعلا واحداً . ومنها . . ما يجزم فعلين يسمى الأول . . فعل الشرط . والثاني . . جوابه . أو شرطاً . وجزاءاً . فأمَّا ما يجزم فعلاً واحداً . . فـ « لم » للنفي : لنفي الفعل المضارع في حالة الماضي المستمر - غير المنقطع - . نحو « لم يلد . ولم يولد » أي منذ الماضي إلى الحاضر - مستمراً - إلى المستقبل فهي أشد توغلا في النفي من باقي الأدوات النافية . لتخصصها في حالة دون أخرى . ولذا كانت « لم » علامة تميز المضارع عن قسيميه « الماضي والأمر » . وقال قوم : بعدم إستمرارها . وأنها تنقطع . فيقال : لم يضرب زيدٌ أمسِ .

و « لمَّا » لنفي المستقبل - المتوقَّع - . نحو : « ... »
وهل تفيد « لمَّا » الاستغراق ؟ . أي إمتداد نفيها إلى حال التكلم . جماعة من النحويين ، نعم . ومنهم الرضي - نجم الأيمة - . وجماعة ، لا .

« فائدة »

« الفرق بين . . لم . ولمّا »

« لمّا » لا تقترن بأداة شرط . لا يقال : إنْ لمّا تقم .
، بها فيقال : إنْ لم تقم . «٢» إن منفي ـ لمّا يتصل بزمن
حال التكلم » . ومنفي « لم » يحتمل الاتصال . والانقطاع؛
وهذا جاز لم يكن ـ ثم كان ـ . ولم يجز ـ لمّا يكن ـ ثم كان . «٣» إن منفي ـ لمّا ـ لا يكون إلاّ قريباً من الحال . ولا يشترط ذلك في منفي ـ لم ـ . تقول : لم يكن زيد مقيماً في العام الماضي . ولا تقول : لمّا يكن . «٤» إن منفي ـ لمّا ـ متوقّعٌ ثبوته . بخلاف منفي « لم » . «٥» إن منفي ـ لمّا ـ جائز الحذف لدليل . ولا يجوز ذلك مع « لم » . وفيما قدمناه من تفصيل أدوات الجزم كفاية .

قال : وأمّا ما يجزم فعلين : فقد قدمنا ـ ذكره ـ . قال الخطيب التبريزي في « شرحه » لـ « مقصورة إبن دريد » : إن « مهما » أصلها عند الخليل ـ ره ـ « ماما » فأبدلت ألف « ما » الأولى هاءاً : فصارت « مهما » . وعند سيبويه : أصلها « مه » في الزجر . . زيد إليها «ما».
واعلم أن أدوات الشرط : منها ما يجزم . وما لا يجزم
فعلاً يسمى فعل الشرط . وفعلاً ثانياً يسمى جواب ا
يتم معنى الشرط . وقد تحذف الأداة مع فعل الشرط .

ولكل من هاتين الحالتين أ القيود
وما لا يجزم - كالجازم - من حيث إحتياجه إلى فعل شرط . وجواب .
وفي حالة إختلاف فعل الشرط والجواب في اللفظ . أو في المعنى أو فيهما
حينئذ - الجواب بالفاء . ولذلك شروط منها : أن يقع
ة . أو إسمية . ومن أدوات الشرط ما هو بسيط نحو :
وما . ونحوهن » وما هو مركب نحو : « مهما . حيثما
. »

(النوع الثاني في غير العوامل)

قال : (وهي أصناف : « منها » حروف العطف ، وهي تسعة
- الواو - لمطلق الجمع بلا ترتيب . - والفاء . وثُمّ . وحتى - للجمع
مع الترتيب . وفي - ثُمّ - تراخٍ . دون - الفـاء - . وفي - حتى -
معنى الغاية . و - أو - لأحد الشيئين ، أو الأشياء . و - أَمْ - للاستفهام
متصلة ، نحو : أزيد عندك أَمْ عمرو ؟ بمعنى أيهما عندك ؟ . ومنقطعة،
نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ . وإنها لابل أم شَاة" ؟ . . بمعنى:
بل هي شاء . و « لا » لنفي ما وجب للأول ، نحو : جاءني زيد لاَ عمرو
و - بل - للاضراب عن الأول ، والاثبات للثاني ، نحو : جاءني زيد بل
عمرو و « لكنْ » للاستدراك - بعد النفي - نحو : ما جاءني زيد لكن
عمرو . وهي في عطف المفردات نقيضة - لا - . وفي
- قبل - في مجيئها بعد النفي والاثبات) أقول : يسمى
« فصل حروف المعاني » . أي الحروف الدالة على معنى

مما يعمل في فعل ؛ لكثرتها في
الكلام ولِمَا فيها من الربط بين أجزاء الكلام .
« الواو » بين حروف العطف ، كـ « إنْ » بين أدوات الشرط
» بين حروف النصب من حيث أصالة كل منها في بابه . وللواو
: قال في المغني : « إنتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى
» . . «١» العاطفة ، ومعناها ـ مطلق الجمع ـ . أي التشريك
ف والمعطوف عليه في الحكم . . نفياً وإثباتاً . وقد تخرج عن
لجمع ـ . فتكون : « أ » بمعنى ـ أو ـ . وذلك أن تكون
بمعناها نحو : الكلمة إسم وفعل وحرف . أو تكون بمعناها في التخيير .
« ب » وأن تكون بمعنى باء الجر . « ج » وأن تكون بمعنى لام التعليل.
«٢» واو الاستيناف . «٣» واو الحال . وهي الداخلة على الجمل الاسمية.
وتسمى واو الابتداء . «٤» واو المعية . «٥» واوالقسم : ولا تدخل إلاّ
على ظاهر . أقول : وقد تقدم ـ ما يكفي في هذا المقام ـ .

و « أو » للتخيير . لكن لا تنحصر معانيها به فقط . بل تخرج
عنه إلى عدة معانٍ منها : « التَّنْوْعيَّةُ » أي تعيين النوع . أو الجنس
والتقريبية . نحو : « إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » فهي هنا . . لبيان
نوع العدد . لا تحديده . ومثله : إنْ رغبتَ في مجالسة العقلاء فجالس
زيداً أو عمراً أو نحوهما . فليس هي للتخيير ـ كما قد يتوهَّم ـ . بل هي
لبيان نوع الجليس العاقل ـ فقط ـ لا لحصره بأحد الشخصين :
ذهب المبرد إلى هذا القول ـ في المقتضب ـ . كما

و « أم » نوعان : متصلة . ومنقطعة . و:
فنقول :

المتصلة تقدر « لجواب فيها

إسم معين ، لا ، نعم ، أو ـ لا ـ. وتقدر الكلام بها واحداً . والاضراب
فيها . وما بعدها معطوف على ما قبلها ، لا لازم الرفع باضمار مبتدا .
لة ، وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسمَ وهي كذلك
. كـ « أزيداً ضربته أم عمراً ؟ » فزيد وعمرو مستفهم
َ كُلاً منها حرف الاستفهام .
بعة أوجه إفترقت فيهـــا أم المتصلة عن المنقطعة . وذكر
قاً أخرى لها . أعرضنا عن ذكرها . الفرق بين « أمْ » .
وأو » . قال علي بن عيسى الرماني في كتابه « منازل الحروف » :

إنّ « أمْ » إستفهام ، على معادلة الألف بمعنى « أي » ، أو
الانقطاع عنه . وليس كذلك « أو » ؛ لأنه لا يُستفهم بها وإنما أصلها
أن تكون لأحد الشيئين . ولا تجيء « يعني أم » مبتدأة إنما تكون على
كلام قبلها مبنية إستفهاماً أو خبراً . ثم قال : وتقول : ما أُبالي أذهبتَ
أم جئتَ . وإن شئتَ قلته بـ « أو » . وتقول : سواءٌ عليَّ أذهبتَ
أم جئتَ . ولا يجوز بـ « أو » ؛ لأن سواء لابد فيها من شيئين ؛ لأنك
تقول : سواء عليَّ هذانِ ، ولا تقول : سواء عليَّ هذا .

(ومنها : حروف التصديق)

قال : (وهي : نَعم . وبلىٰ . وأَجَلْ . و
لماَ تقدمها من كلام مثبت أو منفي . خبراً كان أ
قيل لك ؛ قام زيد . فقلتَ : نعم . كان المعنى ،

لم يقم . فقلتَ : أقام زيد؟.
أو لم يقم . وقد قالوا : إن نعم تصديق لمِاَ بعد الهمزة . و « بلىٰ »
إيجاب لمِاَ بعد النفي ، كما إذا قيل : لم يقم زيد فقلتَ : « بلىٰ »
« قد قام » . و « أجلْ » يختص بالخبر نفيا وإثباتاً . « إي
لاً مع القسم) . أقول :

(هذا باب حروف الجواب)

وعدّها المطرزي « أربعة» . وعند غيره «خمسة» باضافة «جيْر ي»
إليها . والضمير في قوله « ومنها » أي من الحروف غير العاملة ـ في
الأسماء والأفعال ـ . « نعم » حرف جواب لتقرير ما قبله . فان كان
مثبتاً . فالجواب تقرير للاثبات . وإن كان منفيا . كان الجواب تقريراً
للنفي . وبلىٰ عكسها .. فهي نفي للاثبات وإثبات للنفي . وقد إختلف في «ألف
ـ بلىٰ » فقال قوم : هي أصل . ـ وهو الأصل ـ . وقال قوم : هي
زائدة ـ بدليل إمالتها ـ . وفي « نعم » لغات منها : فتح النون والعين
معاً ـ وسكون الميم بناءاً ـ وهذه المشهورة . وكنانة تكسر العين ـ فقط ـ
وكسرهما معاً . قال إبن هشام الأنصاري « في المغني » : « إعلم أنه إذا
قيل : قام زيد . فتصديقه . نعم . وتكذيبه ـ لا ـ . ويمتنع دخول
« بلىٰ » لعدم النفي . وإذا قيل : ما قام زيد . فتصديقه . نعم . وتكذ
ـ بلىٰ ـ » . وهذا نظير ما ذكرناه . و (أجل) بسكو
مثل ـ نعم ـ . فيكون تصديقاً للمُخْبِر . وإعلاماً للْ
للطالب . فنقع بعد : « قام زيد » . و « أقام زيد

زيداً » . أ . هـ . ء

و (إي) بكسر الهمزة وسكون الياء . . حرف للجواب . مثل ـ نعم ـ . وما تقدم في « أجل » يسري فيه ـ تماماً ـ . وقال في «المغني» .
بالكسر على أصل إلتقاء الساكنين ـ كأمسِ ـ . وبالفتح
كأينَ ـ . حرف جواب ، بمعنى : ـ نعم ـ . قال :

« ومنها : حروف الصلة »

(أي الزيادة . « إنْ » في : ما إنْ رأيت . و « أنْ » في : ما أنْ جاءَ البشيرُ . و « ما » في : فَبِما رحمة من الله . و « لا » في : لئلا يعلم) أقول :

تزاد الأحرف الأربعة التي ذكرها ـ للتأكيد . أو لربط الكلام ـ.
فأمّا « إنْ » المكسورة الهمزة ـ المخففة ـ فتكثر زيادتُها بعد ـ ما ـ إذا دخلت على جملة فعلية . أو إسمية . وفي هذه الحالة تكف « ما » الحجازية عن العمل . وقد تزاد بعد « ما » الموصولة الاسمية . و «ما» المصدرية . و « ألاَ » الاستفتاحية .

وأمّا « أنْ » المفتوحة الهمزة ـ المخففة ـ . فلزيادتها أربعة مواضع : « ١ » بعد ـ لمّا ـ التوقيتية . وهذا هو الأكثر . «٢» بعد ـ لو ـ وفعل القسم مذكوراً . «٣» بين الكاف ومجرورها ـ وهذا نادر «٤» بعد ـ إذا ـ . وهي في مواضع الزيادة ـ للتأكي
الهمزة . « فائدة » قال الشيخ الرضي في « شرح
« لا » لنفي الحكم عن مفردٍ ، بعد إيجابه للمتبوع

خبر موجَب ، ا   :مني والعرض
والتحضيض ونحو ذلك . ولا بعد النهي . تقول : ضربتُ زيداً لا عمراً
وإضربْ زيداً لا عمراً . ولا يعطَفُ بها الاسمية . ولا الماضي على الماضي
: قام زيد لا قعد ؛ لأنه جملة ولفظة « لا » موضوعة لعطف
، وقد يعطف مضارعاً على مضارع - وهو قليل - ؛ والمُجَوِّزُ
الاسم . ولا يجوز تكرارها كسائر حروف العطف : وإن قصدتَ
واو العطف : أي التشريك جئتَ بالواو معها ، وتتمحض
حينئذ لتأكيد النفي فقط - لا للعطف - . وأمّا « بل » : فامّا
يليها - مفرد" أو جملة" - . وفي الأول هي لتدارك الغلط . ولا يخلو أنَ
تكون : بعد نفي . أو نهي . أو بعد إيجاب وأمرٍ . فان جاءت بعد أمرٍ
أو إيجاب ، نحو : قام زيد بل عمرو ، فهي لجعل المتبوع بحكم المسكوت
عنه منسوباً حكمه إلى التابع . وأمّا التي تليها الجُمل ففائدتها الانتقال
من جملة إلى أخرى أهم من الأولى . وقد تجيء للغلط . وأمّا « لكن »
فشرطها مغايرة ما قبلها لماَ بعدها - نفياً وإثباتاً من حيث المعنى - لامن
حيث اللفظ . وأجاز الكوفيون مجيء - لكن العاطفة للمفرد بعد الايجاب
أيضاً . وليس لهم به شاهد . وإن وليها جملة وجبت المغايرة المذكورة -
وأنكر يونس كون « لكن » حرف عطف وزعم أنها « المخففة م
الثقيلة » . أ . هـ . بتصرف . قال : ومنها . .

(حروف الاستفهام

(الهمزة . وهل . نحو : أقام زيد ؟ . وهل

الاستفهام . . كالامتع   قرب
منه المعنى النحوي أيضاً . فهو طلب المتكلم من المخاطب معرفة المَسْتَفْهَمِ عنه « سواء كان مفرداً أم جملة » . وهو من التعبير الأنشائي . . لا الخبري ـ
نياناً .
الحروف . وأصلها « الهمزة . ثم هلْ وهي فرع
ماء المستَفهم بها فلحقة بالحروف المذكورة متضمنة
، معرفة المستفهم عنه ، لذا كانت مبنية ـ تبعاً لتلك
« الهمزة وهي أصل حروف الاستفهام » : فلها عدة
معان : « إستفهام » . و « غير إستفهام » .

وهمزة الاستفهام لها معان مختلفة ـ تبعاً لاختلاف حقيقة الاستفهام ـ فالحقيقي : ما تقدم . والمجازي .

«١» « التسوية » : وضابطها . هي الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها . وليست مختصة بالوقوع بعد كلمة « سواء» فقط نحو : ما أبالي أقمتَ أم قعدت .

«٢» الانكار الابطالي ، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب . نحو : « أفسحرٌ هذا ؟ !! » . «٣» الانكار التوبيخي ، وتقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم عليه . نحو : « أتعبدون ما تنحتون ؟ !! » . «٤» التقرير : ومعناه ، حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد إستقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به . فالتقرير بالفعل : (أضربتَ زيداً ؟
بالفاعل : « أأنت ضربتَ زيداً » ؟ . وبالمفعول « أزيداً
وأمَّا غير الاستفهامية فلها معان منها : «١» النداء الق

خصه بالمتوسط ل » . «٢» وربما

وقعت فعلاً ، نحو : « وأى » بمعنى . . وعد . ومضارعه « يئِيـي »
بحذف ـ الواو ـ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول : وفى . .
والأمر منه « إ ه » بحذف اللام للأمر . والهاء للسكت في الوقف.
» الهمزة أصل في الاستفهام ـ كما تقدم ـ . وهل فرع منها والفرق

«١» تختص ـ هل ـ بالتصديق . والايجاب «٢» وتخصيصها المضارع
ال . «٣» ولا تدخل على الشرط . ولا على ـ إنّ ـ ولا على إسم
بعده فعل ـ في الاختيار ـ . «٤» وتقع بعد العاطف لا قبله . وبعد ـ أم ـ
«٥» ويراد بالاستفهام بهـا النفي . وتأتي بمعنى ـ قد ـ . أ . ه . عن
الأشباه والنظائر ـ للسيوطي ـ بتصرف .

قال نجم الأئمة « الشيخ الرضي » : ومن خصائص « الهمزة » أن يدخل على « الواو . والفاء . وثُمّ » . ولا يدخل عليها « هل » لكونها فرع الهمزة . وهـذه الحروف تدخل على « هل » . ولا تدخل على « الهمزة » لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدير . قال تعالى : « فهل أنتم مسلمون » . وقال الشاعر : وهـل أنا إلاّ من غُزية » . وتقول : « أنا أكرمك فهل تكرمني » ،

أقول : ذكروا من أمثلة « هل » بمعنى « قد » . . قوله تع
« هل أتى على الانسان حين من الدهر » : أي « قد أتى » .

قال : (ومنها المفردات . « أمّا » لنة
الشرط ولذا وجب ـ الفاء ـ في جوابها ، نحو
عمرو فقيمٌ . و « إمّا » بالكسر . . لأحا

و«قد»

جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمر

للتقريب في الماضي ، نحو : قد قامت الصلاة . والتقليل في نحو قولهم: إنَّ الكذوبَ قد يصدقُ . و « كَلاّ » للردع . والتنبيه . نحو : كَلاّ

لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول ، نحو : لو أكرمتني

« لولاَ » لامتناع الثاني لوجود الأول ، نحو : « لولا

رُ ») أقول :

المفتوحة الهمزة المُخَفَّفَةُ ، على وجهين : « أ ، أن

نفتاح بمنزلة ـ ألاَ ـ . وتكثر قبل القَسَمِ . وإذا وقعت

« إنَّ » الناسخة . . بعدها وجب كسر همزة «إنّ» كما يجب ذلك بعد ـ ألاَـ

« ب » ولن تكون بمعنى ـ حقّاً ـ . أو ـ أحقّاً ـ . وفيها أقوال :

هي مركبة من إسم وحرف . وهي إسم بمعنى حقّاً . وعلى الأول: الهمزة للاستفهام . و « ما » إسمية بمعنى ـ شيء ـ والشيء حق . وموضع ـ ما ـ النصب على الظرفية ـ كموضع حق ـ . وقيل : هي حرف مركب من حرفين ومعناها ـ حقّاً ـ . وهذه يجب فتح همزة « أنّ » بعدها كما يجب بعد « حقّاً » . و « أمّا » المفتوحة الهمزة المشددة . وقد تبدل ميمها الأولى ـ ياءاً ـ إستثقالاً للتضعيف . وهي حرف شرطٍ . وتفصيلٍ وتوكيدٍ . والدليل على شرطيتها لزوم ـ الفاء الرابطة ـ في جوابها . وأمّا التفصيل : فهو الغالب عليها . والغالب عليها التكرار ، وقد لا تكرر إكتفاءاً بوضوح المراد . وأمّا مجيؤها للتوكيد . فقد ذكره الزمخشري.

ونقله عنه في « المغني » . وهو معلوم من ظاهر الكلا

زيد فذاهبٌ . فيه قوة تأكيدٍ على قولنا : زيد ذاهب

ويُفصَلُ بين « أمّا » و ـ الفاء ـ الرابطة بأمو

وبجملة الشرط . وباسم ـ كذلك ـ
معمول ـ لفظاً أو محلا ـ لمحذوف يفسره ما بعد الفاء . وبظرف معمول
لـ « أمَّا » لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو الفعل المحذوف.
مكسورة المشددة . مركبة عند سيبويه من « إنْ » . وما »
: «١» الشكّ . «٢» الايهام . «٣» التخيير . «٤»الاباحة.

له تعالى : « فَامَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَدَاً » . .
مَّا ـ المذكورة ، بل « إنْ » الشرطية . و « ما » الزائدة
كذا في « المغني » . أقول : قد أختلف في كونها ـ عاطفة ـ على أقوال ـ
بين نفي ذلك عنها . وإثباته لها ـ . والثاني أحق بالقبول لدلالة الكلام
على كونه مراداً . نعم : ليس هذا لازماً لها . بل هي للعطف وغيره كما
قدمنا . وإختيار دلالتها على العطف مذهب كبار النحاة . والله أعلم .
والابتداء بها . . لا ينافي مجيئها ـ للعطف ـ لجواز تأويل الكلام .
« وقد » على وجهين : حرفية . وإسمية . فالحرفية : مختصة بالفعل
المتصرف الخبري المُثْبَتِ المجرد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ .
وهي معه ـ كالجزء ـ فلا تنفصل عنه بفاصل ـ إلاّ بالقَسَمِ ـ . ولها
خمسة معان :
«١» التَّوَقُّعُ . وهو مع الفعل المضارع واضح . وأمَّا مع الفعل
الماضي : فأثبته الأكثرون . نحو : « قد قامت الصلاة » . «٢» تقريب
الماضي من الحال ، نحو : قد قام زيد ، فانه يحتمل
والقريب ؛ فاذا قلتَ : قد قام فانه يختص بالقريب .
ـ هذا المعنى ـ أمور : « أ » لا تدخل على ـ عسى

قريب وبشن - لأنها تدل بصيغة

« ب » وجوب دخولها - عند البصريين - إلاّ الأخفش . . على الماضي الواقع حالاً . . ظاهرة أو مقدرة . وأنكر ذلك الكوفيون والأخفش ، ...ل عدم التقدير - . أقول : وإفادة « قد » التأكيد بيزر ... للأصل - «٣» التقليل : وهو . . « أ » تقليل وقوع وتقليل متعلقه . «٤» التكثير : أثبته سيبويه . والزمخشري . « قد نرى تقلُّبَ وجهكَ » . «٥» التحقيق . «٦» ... ي ... سيدةَ . وابن مالك . و « كلاّ » هي حرف بسيط عند . سيبويه . والخليل . والمُبَرِّدِ . والزّجّاجِ ، وأكثرِ البصريين . ومعناها الردعِ والزجر - لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك - حتى أنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها . وعند - ثعلب - هي مركبة من « كاف التشبيه - ولا النافية - » . وقد ذكر أحمد بن فارس اللغوي النحوي الرازي لها أربعة معاني - في القرآن الكريم - . وذلك في رسالة له - صغيرة - وَضَعَهَا لبيان تلك المعاني . والردع . والزجر ، أحد تلك المعاني . ثم صلة اليمين . وأظن أن المعنى الرابع الذي ذكره لها هو : « التحضيض » كـ « ألاَ » - والله أعلم .

« إذ لا تحضرني رسالته الآن » . وقد تركتُ ذكر - بعض الحروف التي ذكرها المطرزي هنا - لتقدم الكلام الكافي عن الاعادة .

قال أبو الفتح المطرزي :

(اللاّمات : لام التعريف . للجنس ، نحو . .

المرأة . والعهد . . نحو : ما فعل الرجلُ .

ولام جواب القسم . . نحو والله لأفعلَنّ . والله

أي المؤكِّدَةُ له . . نحو لئن أكرمتني لأُكرمنَّكَ . ولام جواب ـ لو . ولولا ـ يجوز حذفها . واللام الفارقة . . بين ـ أنْ المخففة . والنافية ـ زيدٌ لمنطلقٌ) أقول :

، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني : اللاَّمات إثنتا عشرة . . اء . نحو لزيدٌ قائمٌ . ولامُ القسَم . نحو والله لآتينكَ . ولام . نحو لزيدٍ مالٌ . من لام الاضافة ـ لامُ العاقبةِ ـ نحو : آلُ فرعونَ ليكون عدواً وحزناً » . ولامُ التعريف . نحوالرجل والغلام . واللامُ الأصلية . نحو ـ لَهَا يلهو ـ . واللام الزائـدة التي دخولها كخروجها .

قال إبن يعيش في « شرح المفصَّل » : « اللام » أبعدُ حروف الزيادة شبهاً بحروف المَدِّ واللِّينِ ؛ ولذلك قلَّتْ زيادتُها . وتُزَادُ في « ذلِكَ » و « هنالِكَ » و « ألا لِكَ » . وإنما كُسِرَتْ ـ هذه اللام ـ لئلا تلتبس بلام المُلك لو قلتَ : ذالَكَ . وهي مناقضة لـ«ها» فهذه للقُرْبِ . واللام للبُعْدِ . وقالوا : «زَيدل . وعَبدل . وفحجل» و « صيقل » ذكر النعام . قيل اللام زائدة . وقيل أصلية . أ . هـ . بتصرف .

ولام الاستغاثة . نحو يالَزيدٍ . ولامُ الكناية ـ وأصلها لامالاضافة ـ نحو : لَهم ، ولهُ . وحكمها الفتح . ولامُ ـ كي ـ . نحو « ليغفر لك اللهُ » . ولامُ الجحود نحو : « ما كانَ الله لِيَذَرَ المؤ... ... ... عليه » . ولام الأمرِ نحو « لِينفِقْ ذو سعةٍ من ـ

واللام من حروف الذَّلاقةِ ـ . وهي ستة « اللام والفاء . والباء . والميم » . وسميت بهذا . . لأنه يُ

اللسان . . وهو صدره في « سر
صناعة الاعراب » . وكذلك ذكره غيره أيضاً .
قال : (و ـ ما ـ المصدريـة في قوله تعالى : « وضاقت عليهم
دبت » أي برحبها . والكافة في ـ إنّما ـ وأخواتها . وفي
ـ كما . و ـ بعدّما ـ . و ـ بينما ـ .) .
تقدم ـ الكلام على . . ما ـ . وفي إعادته فوائد لا تخفى
المقامين .

قال الرماني في كتابه « منازل الحروف » : « ما » . . لها عشرة أوجه : خمسة منها أسماء . وخمسة أحرف . فالخمسةُ الأُوَلُ : «١» إستفهام نحو : ما عندكَ ؟ . أقول : ويستفهم بها عما لا يعقل فقط ، من الأمور المادية . والمعنوية . قال الرماني : هي « سؤال عن الأجناس » . «٢» : وموصولة بمعنى « الذي » . . نحو : ما عندكَ من المتاع أحبُّ إليّ . أقول : وهي كسابقتها ـ لغير العاقل . وتقتضي صلة وعائداً . «٣» وتكون بمعنى المصدر . . نحو : أعجبني ما صنعتَ . أي صُنْعُكَ . «٤» وموصوفة نحو : جئت بما خيرٍ من ذاك . كقولك : بشيءٍ خيرٍ من ذاك «٥» وتعجُّبٌ نحو : ما أحسنَ زيداً . وهي رفـع بالابتداء . وخبرها فعلُ التعجب . كأنك قلتَ : شيءٌ حسَّنَ زيداً . والخمسة الأُخَرُ : «وأي الحروف» «١» جحودٌ ـ أي نفي ـ . . نحو : « ما هذا بَشَراً » . أهلُ الحجاز ينصبونَ بها الخبرَ ـ إذا كان منفيا في موضعه ـ . وبنو تميم يرفعونه على كل حال . وتقول : ما قائمٌ زيدٌ . . على اللغتين
وكذلك إذا وقعت بعدها ـ إلاّ ـ . ومثله في علم عمـ
قائمٌ عمرو . لأنه ليس من سببه «٢» وصلة . . أي

«فيما نقضهم ميثاقهم
عن عمل الجر - كالمثال المذكور وشبهه - . وعن عمل النصب - مع الحروف المشبهة - . وعن عمل الرفع . كما في بعض الأفعال والمصادر .
«٣» المُسَلَّطَةُ . . نحو : حيثما . وإذما . . فهذه سلّطت
ا على الفعل فتجزمه . ولولاها لم يجزم . «٤» ومُغَيَّرَة
: نحو : « لو ما تأتينا بالملائكة » . أي هلّاً فقد
« لو » فقد كانت اوجوب الشيء لوجوب غيره . «٥»
فعل بمنزلة المصدر . وتكون الصلة عوضاً وغير عوض .
شرّ ما صنعتَ . أي صنيعك . وهي - ههنا - حرف .

أقول : فالمصدرية نوعان : إسمية . وحرفية . فتأملها .

قال : (المختلَف فيه . . نوعان : «الأول» ما . ولا . بمعنى ليس عند أهل الحجاز يرفعان الاسم وينصبان الخبر نحو : ما زيدٌ منطلقاً . وما رجلٌ . ولا رجلٌ أفضلَ منكَ . وعند بني تميم لا تعملان . وإذا تقدم الخبرُ . وانتقض النفي بـ «إلاّ» لم تعملا - بالاتفاق - و « الثاني » « إنْ . وأنْ . وكأنْ » المخففة . لا تعملُ . وعند بعضهم تعملُ . . تقول : إنْ زيدٌ لذاهبٌ . وإنْ زيداً ذاهبٌ .) . أقول :

تقدم . . ما يعمل من الحروف . وما لا يعمل منها ، بالاتفاق . وقد ذكر هنا - المختلَفَ فيه . فعدَّ خمساً نقط . ولا أدري لِمَ تركَ غيرها ؟ ! فـ « ما » الحجازية تعمل عندهم عمل ليس . . ما لم يتقد
خبرها . أو تقع بعدها - إلاّ - . أو يحصل التباين
وذلك لعدم الرابط بينهما . أو عدم السببية . فتهمل
النافية . على خمسة أوجه :

«١» أن تكون عاملة عمل « أنّ » وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ - تبرئة - . وإنما يظهر نصبُ إسمها إذا كان خافضاً - أي مضافاً - نحو : لا صاحب جودٍ ممقوتٌ أو شبيهاً بالمضاف ، عاملاً - نحو : لا حسناً فعلُه مذمومٌ . أو ناصباً . نحو : لا طالعاً جبلاً حاضرٌ . ولا تعمل إلاّ في النكرات . وإن لم يكن إسمها مضافاً ولا شبيهاً به يبنى على الفتح . . أو على ما يُنصب به قبل دخول - لا - وسبب بنائه : تركيبه مع « لا » تركيب « خمسة عشر » . أو لتضمنه « مِن » الاستغراقية . ولا يجوز تقدم خبرها مطلقاً . «٢» أن تكون عاملة عمل ليس : ولا تعمل إلاّ في النكرات . وتسمى « نافية للوحْدَة » لتتميز عن سابقتها النافية للجنس : «٣» من أوجه النافية . . أن تكون عاطفة . . ولها ثلاثة شروط : « أ » أن يتقدمها إثبات . نحو: جاء زيد لا عمرو . أو أمرٌ . . كاضرب زيداً لا عمراً . «ب» الا تقترن بعاطف . «ج» أن يتعاند متعاطفاها . فلا يقال : جاءني رجلٌ لا زيدٌ .

«٤» أن تكون جواباً مناقضاً . . لنعمْ . وقد تحذف الجمل بعدها كثيراً . «٥» لمطلق النفي . فهذه أوجه النافية . ومن أقسامها أيضاً . . المعترضة بين حرف الجر . . والاسم المجرور . وهي زائدة - لتوكيد النفي - وتعترض بين الناصب والمنصوب . والجازم والمجزوم . وهي في كل هذه المو ضع زائدة - لتوكيد النفي - . و « لا » تأتي لثلاثة أوجه: «١» النافية . «٢» الناهية . «٣» الزائدة للتقوية فقط . لا النافية - كالمعترضة المتقدم ذكرها - .

قال : (والمنظور فيه : هو ما تعارض فيه أقوال ... تسعة أحرف . ثانية منها تختص بالاسم . هي :

وأيّا . و   و . . . بمعنى .
وإلاّ . . في الاستثناء : وهو إخراجُ الشيءِ من حُكمٍ دَخَلَ
والمستثنى بالاّ على ثلاثة أضربٌ . «١» منصوب أبداً . وهو ما أستـ
ـلام موجَب . نحو : جاءني القومُ إلاّ زيداً . وما تقدم المستثنى
لستثنى منه . . نحو : ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ . وما كان إمـ
ـنقطعاً . . نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ حماراً . «٢» جائز فيه البـ
النصب . وهو المستثنى من كلام غير موجَب ، نحو : ما جاءني
يدٌ . وإلاّ زيداً . «٣» جارٍ على إعرابه قبل دخول ـ إلاّ ـ
ما جاءني إلاّ زيدٌ . « والتاسع » غير مختص بالاسم وهو ـ كي ـ
ومعناه التعليل . والفعل بعدها منصوب لا محالة . إلاّ أن الكلام في إ
بها بعينها . أو باضمار ـ أنْ ـ .) . أقول :
وينحصر هذا البحث في أربعة أمور : « المنادى » . و « ا
معه » . و « المستثنى » . و « الفعل المضارع .. المنصوب بعد . .
أمّا الأول : لمّا كانت « الياء » أصل أدوات « النداء » ا
المقام بيان « أنواع الياء المفردة » . . وهي عشرة «١» ياء الاضـ
ـ ويقال لها : ـ ياء المتكلم أيضاً ـ وتكون في الاسم . والفعل . وا
ويحتاج الفعل إلى نون الوقاية حين إتصاله بها نحو : ضربني .
الأصلية . نحو : المهْتدِي والداعي . وكذلك في الفعل نحو :
«٣» والياء الملحقة وهي زائدة تشبه الأصلية . «٤» وياء التأنيـ
لها ياء المخاطبة ـ . نحو : إضربي . «٥»
من إشباع الكسر في بعض القوافي ـ نحو قو
« بحومانةِ الدرّاجِ فا

اءات ـ .

وكذلك تقع في

نحو : « فانقوني . وارهبوني » . «٦» والياء ... : يُغْزِي

والأصل يغزو . وكذلك المُعْطِي . من يَعْطُو . «٧» وياء التثنية .

... مثنى . ولاعرابه . في حالتي النصب والجر . «٨» ويـاء

السالم . وهي علامة إعرابه فقط في حالتي النصب والجر .

ض . أي عوض التنوين في حالتي الجر والرفع في الاسم

صرف نحو : يَتَرَيدِي . «١٠» وياء الخروج . والأخيران غير

ي لذا فقد ذكرتهما تبعاً ـ للرماني ـ . ودون التعويل عليهما.

وإن وردا في بعض الكلام . وهو نادر . أقول : و « ياء النداء » من حروف المعاني . المستقلة . أو النائبة عن الفعل . ـ على خلاف في ذلك ـ وعلى كل حال . . فالاسم منصوب بعدها . ـ بعد توفر شروط النصب فيه ـ . إمّا بها بناءاً على إستقلالها في العمل فيه . أو بالفعل المحذوف المقدر بعدها . والذي يقتضيه المقام . . أن الأصل في هذا النصب هو في ما حذف من فعل وشبهه . والياء نائبـة عنه . إلا أن كثرة الاستعمال جعلت المقدر منسياً . ولهذا عَدّهُ البصريون . . أحَدَ المفعولات . . كما قاله إبن يعيش عنهم ـ . وبناءاً على ما قاله تكون الأقوال في «ناصب المنادى » ثلاثة أقوال : «١» منصوب بفعل مقدر محذوف وجوبـاً . «٢» بـ ـياء ـ النداء نفسها وهي نائبة عن الفعل . «٣» إن الياء ـ إسم فعل ـ فهي عاملة النصب فيما بعدها من إسم . أقول : والرأي الأول . .

إلا أن عدم جواز إظهار الفعل جعله كالمنسي ـ كما

في « النداء » على قسمين : منصوب في اللفظ .

فالأول له ثلاث صور : « أ » مضاف . « ب

وجو ونكرة . فا   النداء . سواء
كان معرفة أو نكرة ... نحو : ياعبدَ الله . وياعبدَ إمرأةٍ . وأمّا المشابه للمضاف فمنصوب أيضاً ـ مطلقاً ـ . والمراد به العامل عمل فعله.
شبه بينهما . أن المضاف عامل في المضاف اليه الجر . . وهذا
ماً . . نصباً . أو رفعاً . والاسم الأول العامل مختص بالاسم
معمول فيه . وكذلك تخصّص المضاف بالمضاف إليه . والاسم
معمول فيه من تمام الاسم الأول العامل . وكذلك المضاف إليه من
الأول المضاف . فهذه وجوه الشَّبه بين المضاف . وشبهه . .
وهو العامل نحو : ياخبراً من زيد . والثالث : « النكرة » الشائعة . .
أي غير المقصودة . كقول الأعمى : يارجلاً خذ بيدي . فهذه منصوبة أيضاً في النداء . وأمّا المنصوب محلّاً فقط . وذلك إذا كان المنادى مفرداً معرفةً . فانه يبنى على الضم ويكون موضعه نصباً وذلك على قسمين :
«١» إذا كان معرفةً قبل النداء . نحو : يازيدُ . «٢» ما كان متعرفاً بالنداء ولم يكن قبله معرفةً . ويسمى النكرة « المقصودة » . نحو : يارجلُ ـ لرجلٍ معينٍ ـ .

« فائدة » : الأعلام إذا نوديت تنكرت . وكانت معرفةً بالنداء ـ فقط ـ فلها معه تعريف واحدٌ . وهي مبنية على الضم . أو على ما ترفع به قبل النداء . فحركتها حركة بناء . فلفظه الضم ومحله النصب . م . هـ بتصرف ـ عن شرح المفصل ـ . وأمّا « تابع المنادى » : والمرا
النعت . والبدل . والتوكيد . والعطفين » . فيجو
والرفع على اللفظ . وهذا مع المفرد المعرفة . والتا
مضافاً . ولا شبيها به . فان كان كذلك فليس ل

يازيدُ الظريفُ . وياء أ» أي ..

يا أيُّها الرجلُ . فيـــاء نداء . و « أي » منادى . و « ها » تنبيه .

و « الرجل » نعتٌ وحقيقة « أي » ههنا : أنها وُصلة للنداء .

المقصودة به . ونعتها مرفوع ليس غير . وأجاز ـ المازني ـ

ب . «ب» من المنادى المبهم أيضاً ـ إسم الاشارة . هذا ..

صورتان . وُصلَةٌ لنداء ـ الرجلِ ونحوه ـ فيكون حكمه

. ومكتفٍ بنفسه . نحو : ياهذا . . . أقبلْ . ، أي دون

وز فيه الرفع والنصب . ويظهر أثره في تابعه . لأنه مبني

على السكون كما هو معلوم .

وأمَّا المنادى المضاف إلى ـ ياء المتكلم ـ . ففيه لغات : أجودها « حذف الياء . والاستعاضة عنها بالكسرة » نحو : ياقومِ . واللغـــة الثانية : إثبات الياء . نحو : ياقومي . واللغة الثالثة : إثبات الياء مفتوحةً أو مع السكون تخفيفاً . نحو : ياقوميَ . أو ياقوميْ . واللغة الرابعة : قلب الياء « ألفاً » نحو : ـ ياغُلامَا ـ . وإذا وقفوا ألحقوا « هاء » السكت فقالوا : « ياغلاماه » . ويقال : ياأبتي . وياأبي .

(المنادى المندوب)

المندوب : مدعوٌ ، ولذا ذُكِرَ مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجّعِ . وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب ، كما

به وإن كانَ بحيث لا يسمعُ . كأنكَ تعده حاضراً .

بحيث لا يسمعُ أتوا في أوله ـ بياءٍ أو وا ـ لمد الصوت

آخر المندوب بعدها ـ هاء ـ عند الوقف . يازيداً . أو وا زيداً . وفي الوقف يا .. أو ـ زيداه ـ . ويجوز حذف « ألف الندبة » إذا دلت القرينة عليه . وتأتي ـ الألف . أو ـ مع الهاء كما تقدم ـ مع الاسم المضاف إليه . . نحو : وا أمير المؤمنيناه ، عليه بقية ـ المركبات الاضافية . هذا إذا كان المضاف إليه ظاهراً إذا كان ـ ضميراً ـ ففيه تفاصيل لا يسعها هذا المجال . ويطرد في :

« الترخيم »

وهذا من خصائص النداء . وفي غيره ـ نادر مسموع لا يقاس عليه ـ والترخيم : مشتق من قولهم . . صوت رخيم ، أي ليناً ضعيفاً . والترخيم ضعف في الاسم ونقص عن تمام الصوت . وله شروط : منها : أن يكون منادى ، لكثرة النداء في كلامهم . ومنها : أن يكون علَماً لأن الأعلام يدخلها من التغيير مالا يدخل غيرها . ومنها : أن يكون مفرداً غير مضاف . ومنها : أن تكون عِدّةُ حروفه زائدة على ثلاثة أحرف. وذلك لأن أقل الاصول ـ ثلاثة ـ . وما كان فيه ـ هاء ـ التأنيث كالثلاثة فيجوز ترخيمه ، وإن كان على ثلاثة أحرف . ولا تشترط ال فيما كانت فيه ـ الهاء المذكورة ـ . والترخيم ض ..

«أ» ترخيم التحقير ، نحو : أسْود . . أ

ما يسمى باب التصغير » . «ب» وترخيم الاسم

وهو : حذف آخر الاسم المذكور . . دون عا

إن كان مفرداً حذف منه ... وربما أكثر . وإن كان مركباً نحو : « بخت نصر » حذف الجزء الثاني منه - كما تحذف هاء التأنيث - وأمّا - ما يحكى - نحو : « تأبط شرّاً »

.

« المفعول معه »

- المناسبة إلى ذكره هنا - المفعول معه . ذلك أن الواو من الحروف المختلَف فيها فمنهم مَن قال : إنها هي العاملة بما بعدّها من إسم منصوب . ومنهم مَن قدَّر له فعلاً . لذا عدّها المطرزي في « المنظور فيه » . فأقول : المفعول معه : إسم منصوب بعد واو تدل على المصاحبة - حقيقة أو مجازاً - . مسبوقة بفعل لازم - أو متنه في التعدّي - . فالفعل هنا مع - الواو - كالفعل مع - حروف الجر - . فهي سبب لتعدي الفعل كما أن حروف الجر سبب لتعديه أيضاً . فان قيل إذا كان تأثير - هذه الواو - هو نفس تأثير حروف الجر . . من ربط الفعل بالاسم وتعديه إليه . . فلِمَ لم يكن الاسم مجروراً بعد هذه الواو؟ فالجواب : أن الواو لمّا كانت - للجمع والعطف في أصل وضعها - وكان العطف هنا جائزاً أيضاً . . لم يجز حملها على حروف الجر عملاً وإن كانت مثلها في تعدي الفعل اللازم إلى ما بعده . قال ابن يعيش : وإنما افتقرت إلى - الواو - لضعف الأفعال قبل الواو ما بعدّها . كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها إيّاها . فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الـ

مباشرة الأسماء   ءاءوا بالواو تقوية
لما قبلها من الفعل .

الخلاصة . للواو المذكورة ـ هنا ـ أحكام تقدم ذكر قسم منها ..
منًا للعطف ـ وجوباً ـ إن دلت على مشاركةٍ وجمعٍ . أو لم يتقدمها
لفظاً أو تقديراً ـ . أو لم تدل على المصاحبة . فان دلت عليهـا
الفعل لفظاً أو تقديراً . ولم تدل على ما ينافي المصاحبة . فهي عاملة
بنفسها . أو ناقلة الفعل اللازم إلى ما بعدها . وكلٌ من هذين
حسن .

« الاستثناء »

تنبيه : إن الاستثناء . والاستدراك كلٌ منها مُخَصِّصٌ لعموم سابق . إلاَّ أن الاستدراك تعقيب يحصل منه إثبات أو نفي ما ظنَّ السامع ثبوته أو نفيه . أو إعتقد شيئاً من ذلك .

أمَّا الاستثناء فليس تعقيباً . بل هو تخصيص محض . فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه . إذ يجتمعان في « موجبة جزئية » ويختلفان في « سالبتين جزئيتين » . فتأمل .

والاستثناء أنواع : متصل . ومنقطع . وتام موجب . ومفر
وله أدوات منها أحرف ، ومنها أفعال . وأم الباب « الاَّ » .
وهل النصب بها ؟ أم بفعل مقدر بعدها ـ بعد
الاسم المنصوب ـ ؟ أقوال : نرى أن النصب
كثرة هذا الاستعمال وعدم ظهور المقدر جمله

المنصوب بفعل مقدر بعد   بها فعلى
الظاهر الحاصل من كثرة الاستعمال . وفي المقام كلام غير هذا . وقد قدمنا ما فيه الكفاية حول الموضوع . وأمَّا « كي » : قال « في المغني » :
جه . . «أ» أن تكونَ إسماً مختصراً من ـ كيف ـ .
بمنزلة ـ لام التعليل ـ معنىً وعملاً . وهي الداخلة على
امية وعلى « ما » المصدرية . نحو : كيمه . وكيما » .
بمنزلة « أنْ » المصدرية معنىً وعملاً . وليست هذه
أن قُدِّرت « اللام » قبلها : كانت جارةً وقُدِّرت
« أنْ » بعدَهُ مُضمرةً .

أقول : ففي «ب» العمل لكي نفسها . وفي «ج» العمل لأن المقدرة وقول آخر : إن كي لا تعمل مطلقاً . والعمل لأنْ مقدرة بعدها . كما تقدر بعدَ « لام كي » أيضاً . لذا عدَّها المطرزي من « المنظور فيه » .

« فصل »

قال : (وعلى ذكر حروف المعاني : نذكر الحروف ـ المُقَطَّعَةَ ـ لافتقار الفقيه إلى معرفتها ، في زَلَّةِ القاريءِ . والجِنَايَاتِ . ثم ما يُزَادُ منها . ويبدأُ . وهي في الأصل تسعة وعشرون حرفاً . وترتيبها « الهمزةُ . والألفُ . والهاءُ . والعينُ . والحاءُ . والغينُ . والخاءُ .
والقافُ . والكافُ . والجيمُ . والشينُ . والياءُ . واله
والراءُ . والنونُ . والطاءُ . والدالُ . والتاءُ . والضا
والسينُ . والصاءُ . والذالُ . والثاءُ . والفاءُ والباءُ .

ولها ستة عشر مخر... ...يزه وأمكنُ :
فبذلك يميز بعضُ الحروف من بعض . « وللحلق ثلاثة مدارج » : من أقصى الصدرِ . . « الهمزةُ . ثم الألفُ . ثم الهاءُ » . ومن وَسَطِهِ :
. والحاءُ » . ومن آخرِهِ : « الغينُ . والخاءُ » . ومن أقصى
ما فوقه من الحَنَك : « القافُ . ثم الكافُ » . ومن وَسَطِ
ما يحاذيه من الحَنَكِ الأعلى : « الجيمُ . والشينُ . والياءُ ».
، حافة اللسانِ وما يليهـا من الأضراس : « الضاد » . ومن
...ان من أدناها إلى منتهى طرفه وما يُحاذِي ذلك من الحَنَك
الأعلى مما فويقَ الضاحكَ والناب والرباعية والثنية : « اللام » . ومن طرف اللسان بيْنه وبينها فويقَ الثنايا ، ومن مخرج ـ النونِ ـ غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليـلاً : « الراء » . ومن بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا : « الطاء . والدال . والتاء » . ومن بين الثنايا وطرف اللسان : « الصاد . والزاي . والسين » . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا : « الظاء . والذال . والثاء » . ومن باطن الشفة السفلى والثنايا العليا : « الفاء » . ومن بين الشفتين : « الباء . والميم . والواو».
وعن الخليل : أنه كان ينسبها إلى أحيازها ، وهي ثانية فيَتَسَمَّى : أخوات « العين » سوى . الهمزة . والألف . . « حلقية » . و« القاف والكاف » ـ لثويتين ـ . « والجيم . والشين . والضاد » ـ شجرية ـ ، لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو الفرجة . « والصاد . السين . ال...
ـ أسلية ـ لأن مبدأهـا من أسلة اللسان . وم...
« والطاء . والدال . والظاء » ـ نطعية ـ لأن مبد...
الغار الأعلى الذي هو سقف الفم . « والطاء .

« والراء . واللام . والن   اللسان ،
وهو تحديد طرفه . « والفاء . والباء . والميم » - شفوية - - أو شفهية-
« والهمزة . والألف . والواو . والياء » - جوفية . وهوائية - ؛ على
ء من الجوف . أو يذهب في هواء ولا يقع في حيز .).
. ،
ىل - : نشرح فيه - حروف الهجاء - من حيثيات متعددة
سميت حروف الهجاء ؟ . قال في « القاموس المحيط » :
كساء - تقطيعُ اللفظة بحروفها . وهَجَّيْتُ الحروفَ
وتَهَجَّيْتُها . وهذا على هِجَاءِ هذا : على شَكْلِهِ . هذا هو «الهِجَاءُ»
في اللغة . وفي الاصطلاح : هي . . « أصوات" غير متوافقة . ولا
مقترنة . ولا دالَّة على معنىً من معاني الأسماء والأفعال والحروف . إلاَّ
أنَّها أصلُ تركيبها » . هذا ما ذكره أبو القاسم الزجاجي في كتابه
« الايضاح في علل النحو » . ويمكن إختصاره بأنها : « أصوات مختلفة
لمسميات متباينة » . ثم قال الزجاجي : والحروف على ثلاثة أضرب ..
«أ» حروف - المُعْجَمِ - التي هي أصل مدار الألسن . . عربيها .
رعجميها .. «ب» والحروف التي هي أبعاض الكلم . . نحو - العين . .
من جعفر . والضاد . . من ضَرَبَ . والنون من - أن - . وشبهه .
«جـ» وحروف المعاني : التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان . أقول :
فلما كان جمعُ تلك المقطَّعات يؤلف الكلمة التي تُظْهِرُ مرادَ المتكلم . .
سميت حروف الهجاء . . من باب التسمية بما كان عليه
(الثانية) . . . من حيث الدلالة : فأقول . .
المعجم قبل تأليفها . أو إلقائها على نحو القصد والتس

وأمّا حروف أبعاض الكلمات من الأسماء والأفعال والحروف . فهي بمجموعها دالة على ما يراد بها . وأمّا حروف المعاني : فلكل منها معنىً عام في أصل " ا بنفسها . ومعنىً خاص - يتعلق بما تدخل عليه - فـ « مِنْ »
ـ جر ومن معانيه « التبعيض » أي تبعيض غيره - لا تبعيض
ا معنى قولهم : « الحرف ما دلَّ على معنى في غيره » ..
ل الخارجي الخاص . أمّا المعنى الكلي .. فان معانيه متعلقة
إلاّ كانت « مهملة » . وهكذا « إلى » لانتهاء غيره . هذا
في الاستعمال الخاص الخارجي .. أمّا المعنى الكلي الملاحظ في أصل الوضع فالانتهاء متعلق به نفسه وإلاّ كان الحرف مهملاً . وقس عليهما سائر حروف المعاني نحو : إنّ وأخواتها وحروف المعاني كافة .

(الثالثة) . . من حيث ترتيبها :

إختلف علماء اللغة في ترتيب حروف المعجم . وإتفقوا في عددها.. - إلاّ المبرّد - فقد عدّها « ثمانية وعشرين حرفاً » . والمشهور أنها « تسعة وعشرون حرفاً » . حيث أسقط « الهمزة » منها وذلك لتغيير صورتها . وفي ترتيب هذه الحروف أقوال ننقل منها : قال أبو عمرو الدّانيي في كتابه « المحكم » ما ملخصه : هي . .

« أ . ب . ت . ث . ج . ح . خ . د . ذ . ر . ز » إلى ههنا إتفق أهل المشرق . والمغرب . - من السلف وتابعيهم - .

وإختلفوا في ترتيب ما بعدَ ذلكَ من - المزدو
إلى آخر الحروف . فترَسَمَ أهل المشرق - بعدَ الراء
« س . ش . ص . ض . ط . ظ . ع . ع

ل . م . ن . و . هـ .

ورَسَمَ أهل المغربِ . . بعدَ ـ الراء . والزاي ـ : «ط . ظ . ك . ل . م . ن . ص . ض . ع . غ . ف . ق . هـ . و . ي ـ

ـب التهجي » .

عمرو : فهذه علل ترتيب الحروف في الكتاب على الاتفاق

) من حيث أنواعها وصفاتها :

عصفور الاشبيلي في كتابه « الممتع ـ ماملخصه » : فمن ذلكَ إنقسامها إلى : مجهور : والمجهور : حرف أشبِعَ الاعتماد عليهفي موضعه فَمَنَعَ النَّفَسَ أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه . ـ غير أن : الميم . والنون . من جملة المجهورة ـ قد يعتمد لها في الفموالخياشيم فتصير فيها غُنَّةٌ . قال سيبويه في «كتابه» : فأمَّا المجهورة :«فالهمزة والألف . والعين . والغين . والقاف . والجيم . والياء . والضاد . واللام والنون . والراء . والطاء . والدال . والزاي . والظاء . والذال . والباء . والميم . والواو » فذلك تسعة عشر حرفاً .

ومهموس : والمهموس : حرفٌ أضْعِفَ الاعتمادُ عليه فيموضعه حتى جرى معه النَّفَسُ .

وإعتبار ذلك : بأن تكَرِّر الحرف « وَحْدَه . . أو بحرف اللين معه نحو : سيسي » فتجد النفسَ يجري مع الحرف . ولورمتَ في « المهجور » لمَاَ أمكنك . أ . هـ ـ الممتع ـ . قال في

وأمَّا المهموسة : « فالهاء . والحاء . والخاء . والكاف . والتاء . والصاد . والثاء . والفاء . » فذلك عشرة أحـ

والشديد : حرف الصوت . ألا

ترى أنك لو قلت : «الحق . والشط» ثم رمت مد الصوت في ـ القاف والطاء . ـ لكان ممتنعاً . قال في « الكتاب » :

الحروف : الشديد . . وهو « الهمزة . والقاف . والكاف . والطاء . والتاء . والدال . والباء » . ورِخْوٌ : والرِّخْوُ : يجري فيه الصوت من غير ترديد ؛ لتجافي اللسان عن موضع قال في « الكتاب » : ومنها الرِّخْوَةُ . . وهي « الهاء . الغين . والحاء . والشين . والصاد . والضاد . والزاي والسين والظاء . والثاء . والذال . والفاء » .

وبين الشِّدَّةِ والرخاوةِ : ويجمعها قولك : « لم يروِعنَا » . ومطبِّق : والاطبَاقُ : أن ترفعَ ظهرَ لسانِكَ إلى الحَنَكِ الأعلى مُطْبِقاً لَهُ ؛ ولولاَ الاطبَاقُ . . لصارت ـ الطاءُ دالاً . والصادُ سيناً . والظاءُ . ذالاً ـ لأن الفارقَ بينها إنما هو الاطباقُ . ولَخَرَجَتِ ـ الضَّادُ ـ من الكلام . والحروف المطبَقَةُ أربعة هي : « الطاءُ . والظَّاء . والصادُ . والضاد » . ومنفتح : وهي بقية الحروف عدا الأربعة المذكورة . والانفتاح ضِدُّ الاطباقِ . قال في « الكتاب » : والمنفَتِحةُ . . كل ما سوى ـ ذلك ـ من الحروف لأنك لا تُطبِقُ لشيء منهن لسانَكَ ترفعه إلى الحَنَك الأعلى . ومُسْتَعْلٍ : وهي الأربعة ـ المطبَقة ـ وثلاثة غيرها . . وهي « الخاء . والغين . والقاف والاستعلاء : أن يتصعدَ اللسانُ إلى الحَنَك ا ينطبِق . ومنخفِض : والانخفاض ضِدُّ ـ ذلك ـ . عدا السبعة المستَعلية المقدم ذكرها .

ومكرر : والمَ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ر مكرَّر .

وأعني بالتكرار : أنك إذا وقفت عليها رأيت طرفَ اللسانِ يتعثر فيها ولذلك احتُسِبت ـ في الامالة بحرفين . وتنقسم حروف المعجم أيضاً
قِلٍ . ومُشْرَبٍ . وما ليس فيه قَلْقَلةٌ ولا إشرابٌ .
: « الجيم . والطاء . والدال . والباء » وذلك أنها تُضْغَطُ
وتُحْفَزُ في الوقف فلا تستطيعُ الوقفَ عليها إلاَّ بصوتٍ
. أخرج . إهبط . إذهبْ . أمددْ » . والمشرَبَةُ : هي
. . والظاء . والذال . والضاد . والراء » . والمُشْرَبُ : حرفٌ يَخرجُ معه عند الوقفِ عليه نحو النفخِ إلاَّ أنه لم يُضْغَطْ ضَغْطَ المقلقَلِ .

ومن المُشْرَبِ . . مالا يَخرجُ بعـدْ شيءٌ من ذلك نحو : « الهمزة . والعين . والغين . واللام . والنون . والميم » . وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً . . إذا أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت . أقول : وذلك هو الوسط بين النوعين المذكورين .

ومَهْتُوتٌ . وغير مَهْتَوتٍ . .

فالأول « الهاءُ » وذلك لِما فيها من الضَّعفِ والخَفَاءِ . وما عداها فليس بمهتُوتٍ . وتنقسم إلى : ذَلَقِيَّةٍ . وغير ذَلَقِيَّةٍ . .
فالأول . . « اللام . والراء . والنون . والفاء . والباء . والميم » فهذه ستة حروف . وسميت ذلقية : لأنها يُعتَمد عليها
وهو صدره وطَرَفه . وما عدا الحروف المذكورة
الذلقية من طريف ينتَفَعُ به في اللغة :
وذلك أنك متى رأيتَ إسماً ـ رباعياً . أو خما

فلابد فيه . . . ، . نحو : جعفر
فمتى وجدتَ كلمة رباعية . أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذلاقـة
فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه . وربما جاء بعض ذوات
مُعَرًّى من حروف الذلاقة . وذلك قليل جداً . ومستطيل .
ليس كذلك . . فالمستطيل : « الضاد » لأنها إستطالت في مخرجها
ستطيل ما عداها . وإلى مُنحرِف . وغير منحرِف : فالمنحرف
» . قال في « الكتاب » : هو حرف شديد جرى فيه الصوت
اللسان مع الصوت . ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف
الشديدة . وهو « اللام » . وغير المنحرف : ما عداه .

وتنقسم إلى . . أغَنّ . وغير أغنٍ . فالأَغَنُّ : «الميم . والنون»
والغُنَّةُ : صوتٌ في الخَيَاشيم . وما عدا ذلك فليس بأَغَنٍّ .

(الخامسة) : في ذكر حروف الزيادة . وعددها عشرة يجمعها قولك : « أمَانٌ وتسهيلٌ » . وإنما سميت حروف الزيادة وقد تكونُ أصولاً ؛ وذلك أنَّ الزوائد لا تكونُ إلاّ منها . فكل حرفٍ زائد فهو من هذه . وليس كل ما هو من هذه فهو زائد . فتأمل .

فان قيل : لِمَ لم تجعل - كافَ الخطاب - في « تلكَ . وذلكَ » ونحوهما . والشين الملحقة بالكاف في ضمير المؤنث . . نحو : «أعطيتُكِ وأكرمتُكِش » . ؟ .

فالجواب : إن الحرف الزائد يعتبر جزءاً من الكلمة . . لـ
« الكاف . والشين » المذكورتين مما لم تعتبره ال
وفي « الممتِـع . وغيره » إعتراضات حول زياد
زيادتها لا يسعها هذا المجال . ولا يُزاد حرف

ـ للالحاق ـ . نحو ـ ـ ـ ـ ـ بـ ف المضارعة

أو للامكان : نحو « همزة الوصل » فانها زيدت ليتوصَّل بها إلى النطق بالساكن . ونحو : « الهاء » المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد

نحو : « قِهْ . وعِهْ » . فانه لا يمكن النطق بحرف واحد.

ـركة : نحو « سُلْطَانِيَهْ » ، أو للمد : نحو « كتاب » .

» . وإنما زيدت ـ هذه الحروف ـ ليزول معها قلق اللسان

لجتمعة . أو ليزول معها إجتماع الأمثال . أو للعوض : نحو

ـ ، في زنادقة » فانها عوض من ياء زناديق أو لتكثير الكلمة.

نحو ألف « عَبَنْثَرى » . ونون « الكَنَهْبُل » . ولزيادتها فوائد أخرى لا مجال لذكرها كافة فتتبعها في الكتب المطولة .

(السادسة) : مواضع إبدال بعض الحروف من بعض ـ لغير إدغام ـ وهي حروف معدودة يجمعها قولك : « أجد طويت منهلاً » . أمَّا في الادغام فيكون منها ومن غيرها أيضاً . فأمَّا الهمزة : فانها تبدل من « أ . ي . و . هـ » . وأمَّا الجيم : فأبدلت من « الياء » مشددة ومخففة ليس غير . وأمَّا الدال : فأبدلت من التاء . والذال . وأمَّا الطاء : فأبدلت من التاء ليس غـــير . وأمَّا الواو : فأبدلت من « الهمزة . والألف . والياء » . وإبدالها من الأخرين يذكر في باب « القلب » : وأمَّا الياء : فأبدلت من « الالف . والواو . والسين . والباء . والراء . والنون . واللام . والصاد . والضاد . والميم . والدال ... الكاف

والتاء . والثاء . والجيم . والهاء . والهمزة » . وال

والياء . والسين . والصاد . والطاء . والدال » .

« الواو . والنون . والباء . واللام » . والنون :

والهمزة » . وا والياء . والواو
والثاء . » . واللام : أبدلت من « الضاد . والنون » . والألف : أبدلت من « الهمزة . والياء . والواو . والنون الخفيفة » .

ثمة البحث : وفيها فائدتان . .

الأولى » جاء في كتاب سيبويه . . ترتيب حروف المعجم هكذا . والألف . والهاء . والعين . والحاء . والغين . والخاء . والكاف والضاد . والجيم . والشين . والياء . واللام . والراء . والنون والدال . والتاء . والصاد . والزاي . والسين . والظاء . والذال والثاء . والفاء . والباء . والميم . والواو » .

« الثانية » تنقسم الحروف إلى ، « معجمة » أي ذات نقط . « ومهملة » أيْ خالية من النقط .

فالأولى : « ب ت ث ج خ ذ ز ش . ض . ظ غ ف ق ن ي » والياء منقوطة في الأول والوسط مهملة في الطرف .

والمهملة : « ء أ ح د ر س ص ط ع ك ل م و ه » .

« الثالثة » : عدّ بعض العلماء ـ البحث عن أحوال الحروف ـ علماً مستقلا برأسه . فعزله عن الصرف . والنحو . وسماه « علم الحروف » ويقع مقدمة لعلم « التجويد » .

والحق أن البحث عنها في فروع علم الصرف لأنها هي هيئة الكلم وعليها قوامها . وعلاقتها بعلم النحو غير خفيــة أيضاً « فتغنه أ. الكلم . . من حيث الاعراب والبناء » هي غاية ،

(الرابعة) : ذكر أبو عمرو الداني في كت
أن أبا الأسود الدؤلي . أول مَن نَقَّطَ ا

اللذان
أيضاً : أن يحيى بن يعمر
بدأى بوضع النقط له . عن ابي الاسود ايضا فهو السابق في هذا المضمار .
أمّا الحركات . والهمزة . والشّدَّةُ . فمن وضع الخليل بن أحمد .
... كل هذه الأدوار - كوفي - . حتى زمن ابن مقلة في
سية « أيام المقتدر . أو قبله . أو بعده . بقليل » كان
تعمل في زماننا . . وليس الواضع له الوزير ابن مقلة
لأرجح - والله أعلم .

« فصل »

ننقل فيه - آخر كلام أبي الفتح المطرزي - في رسالته « ذيل المُغْرِب » وإن تقدم في كلامنا ما يشبه . قال :

(« ويتفرع » منها أربعة عشر حرفاً . « ستة منهـا مستحسنة » يؤخذ بها في التنزيل . وكل كلام فصيح . « أولها » ألفُ الامالة . نحو عالم عابد . ويسمى ألف الترخيم . « والثاني » ألف التفخيم . نحو - الصلاة . والزكاة - . « والثالث » الصاد التي كالزاي في - صدر . وحتى يصدر - . « والرابع » الشين التي كالجيم . في نحو - أشدق - . « الخامس » الهمزة المخففة الكائنة - بين بين - أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها . « والسادس » النون الخفيفة التي هي غُنَّةٌ في الخيشوم . نحو منكَ . وعنكَ .

والثمانية المستقبحة » التي لا يؤخذ بها في القرآن فصيح . « الكاف التي كالجيم . والجيم التي كالكاف

كالشين والضاد   طاء التي كالتاء .
والظاء التي كالثاء . والياء التي كالفاء » .

« فصل »

ولها إنقسامات » كثيرة : وأنا لا أذكرُ - ههنا - إلاّ ما هو والأكثر . وهو إنقسامها إلى .. المجهورة . والمهموسة . والشديدة ؛ . وما بين الشديدة والرخوة . والمطبقة . والمنفتحة . والمستعلية والمنخفضة .

« فالمجهورة » : ما عدا المجموعة في قوله . . « حثه شخص فسكت » . والجهر : إشباع الاعتماد في مخرج الحرف . ومَنعُ النّفَس أن يجري معه . والهمس : بخلافه . والشديدة ما في قولك : « أجدك قطبت » . والرخوة : ما عداها .

والتي بين الشديدة والرخوة ما في قولك : « لم تروعنا » والشدّةُ أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري . والرخاوة بخلافه . والكون بين الشدة والرخاوة ألاّ يتم لصوته الانحصار ولا الجَرْيُ ، كوقفك على - العين - وإحساسك في صوتها بشبه انسلال في مخرجها إلى مخرج ا

والمطبقة · « الصاد . والضاد . والطاء . والظاء » . والمنفتحة ما عداها . فالاطباق : أن تطبق على مخرج الحـ ف مـ اللسان م من الحنك . والانفتاح بخلافه .

والمستعلية : الأربعة - المطبقة - و « الخ
والمنخفضة : ما عداها . والاستعلاء : إرتفاع

« فصل »

.. ف الزيادة من جملة ذلك عشر تجمعها قولك : «اليوم تنساها»
ها » . ومعنى كونها زائدة : أن كل حرف وقع زائداً في
كون منها . لا أنها تقع أبداً زوائد . ألا ترى أنه ما من
ويكون أصلاً في الكلم . « كالهمزة » في . . أخذ .
. و « الألف » في هات . وذا . و « الياء » في
اليسر . والسير . والسبي . و «الواو» في الولد . والدلو . والدولة . و «النون» في
نطق . وقنط . وقطن . و « التاء » في تفل . ولفت . و « الهاء » في
هرب وبهر . وأبره . و « السين » في سالب . وباسل . ولابس .
ولا يزاد ذلك إلا ما زيد للتكرير كالراء في حرب . والباء في جلبب فان ذلك
عام في الحروف . وكلها غير مختص بشيء من هذه العشرة (١) .

و « معرفة » الزائد من الأصل طريقها : « الاشتقاق » .. وميزان
ذلك : حروف « فَعَلَ » وكل ما وقع بأزاء الفاء والعين واللام . يحكم
بأصالته . وما لا . فلا .

وربما صعب الحكم على المرتاض فكيف على المريض . ومما ليس فيه
صعوبة : « الهمزة » إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم بزيادتها..
كأرنب . وأجدل ، في الأسماء . وأكرم - في الأفعال - . وزيادتها على
ضربين : للقطع - كما ذكرت - . وللوصل في أحد ع . . . .
إسم . إبن . إبنم . إبنة . أثنان . أثنتان . أمرؤ . إمرأة .

---

(١) وقد شرحنا - فلسفة علم الحروف - شرحا كافيا في

- وفي هذين الأ.

ومن الأفعال في « إنْفَعَلَ » وأخواتها . وفي مصادرها . والأمر منها . وكذا في - الأمر من الثلاثي المجرد - نحو : إضرب . وإذهب . وأطلب . و « الألف » لا تزاد أولاً لسكونها . ولكن تزاد . . كخاتم وكتاب وحلى. و « الياء » إذا كانت معها ثلاثة ي زائدة أينما وقعت كيلمعُ . ويضربُ . وعشيرون بنية . « الواو » كالألف لا تزادُ أولاً ، ولكن غير الأول كوسج . و « الميم » كالهمزة . . إذا وقعت أولاً ، وبعدَها ثلاثة أصول كمقتل ومكرم ، من ذلك - موسى الحديد - . وأمَّا مَلَكٌ . . فالميم فيه زائدة ؛ لأن الأصل ملائك بدليل الملايك والملائكة ، في الجمع وأنشد سيبويه : « في الكتاب - ط - بولاق - ٣٧٩ / ٢ - » . .

فَلَسْتَ لانسيٍ ولكنْ لِمَلأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السماءِ يَصُوبُ

و « الميم » في منجنون ومنجنيق أصلٌ . وقولهم : جنَقونا . . بمعنى رمونا بالمنجنيق نظير الأول من - اللؤلؤ - . ولا تزادُ في الفعل . وأمَّا . . تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ . . فشاذٌ . و« النون » في نفعل - نحن - وأنفعل . وسكران . وعطشان . و « التـاء » تزاد - أولاً - نحو : في المضارع . . تفعل . وفي تفعيل ، مصدر - فَعَّل وتَفَعَّل وتفاعَلَ وحشواً .. نحو إفتَعَلَ . وآخراً للتأنيث . والجمع . كمسلد وفي نحو . . جبَرُوت وعنكبوت . وحانوت . و مطردة في الوقف ، نحو : كتابيهْ وثمهْ ويازيد أمياهْ - وتحريكها لحن - . أمَّا « ثَمَّةَ » بالتا، وغير مطردة :

في أمهات جمع . أُمْ وقد
غلبت الأمهات في الأَنَاسِي . والآمات في البهائم . و « السين » اطردت
زيادتها في « إستفعلَ » نحو : إستفتحَ وإستخرجَ . و « اللام » جاءت
ىَ وذلك . وعبدَل وزيدَل . والزيادة بهذه الحروف

نىّ) في المزيد فيه ، كألف ضَارِبٍ . وميم مضروبٍ
د البناء) كألف كتابٍ . وواو عجوزٍ . وياء نَصيبٍ
الحاقية) فانها تَضِربُ بعرقٍ في كلا الضربينِ ، على
ما قال الامام عبد القاهر - المحقق - .

« فصل »

و « حروف البدل » : أربعة عشر : ماخلا « السين . والجيم . والدال . والطاء . والصاد . والزاي » . ويجمعها قولك : « أنجدته يوم صال ز ط» . والمراد بالبدل : أن يوضعَ لفظ موضعَ لفظٍ . كوضعك - الواو - موضع الياء ، في موقن . والياء موضع الهمزة ، في ذيب . إلاّ ما يُبدَل لأجل الادغام والتعويض من إعلالٍ . وأكثر هـــذه الحروف تصرفاً في البدل : حروف اللين . وهي تبدل بعضها عن بعض . وتبدَلُ من غيرها .

(أمّا الألف) : فتبدل من أختهـــا . ومن الهم
فابدلها من أختيها : نحو . . قال وباع ودعا ورمى .
في نحو - آدم - لأن أصله . . أءْدَمُ . . أفعلُ من الأ

النون في الوقف خاصة .وب المنون

نحو رأيت زيداً . و « الياء » : تبدلُ من أختيها . ومن الهمزة . وأحد حرفي التضعيف في نحو : أمليت الكتاب ، لأن الأصل - أمللت - ومنه ي عليه الحق » . وتقضي البازي . والتسري ، في أحـــد

، النون في أناسِي . وظرابي . . جمـــع إنسان . وظربان

- . ومن العين . . في قوله : « وللضفَادِي جمة نقانق » .

، قوله . . « من الثعالِـي ووخز من أرانبها » . . أراد والأرانب . ومن السين . . في قوله . .

« إذا ما عُدّ أربعة فَسَالِ فزوجكِ خامس وأبوكِ سادِي »

ومن التاء . . في قولك : قد مر يومان وهذا الثالِـي . أراد : الثالث . وهذه الأربعة شاذة . و « الواو » : تبدلُ من أختها . ومن الهمزة . فابدالها من « الألف » في نحو : حوايض . وطوالق . ومن الياء . . في موقن . وموسر - مفعل - من أيقن . وأيسرَ . ومن الهمزة في أنا . ومن أفعل من الأمن . وأومر أفعل أيضاً . والهمزة : تبدلُ من حروف اللينِ . ومن الياء . والعين . فابدالها من الألف في نحو حمراء وصحراء وفي نحو رسائل . وشابة ودابة . وعلى ذا قُرِىءَ : « والضأْلِينَ » بالهمزة . ومن الواو والياء في نحو قائل وبائع . ومن الهاء في مـــاء والأصل - ماه - بدليل قولهم في التصغير : مُوَيه . وفي جمعه : أمواه. والتاء تبدلُ من الواو في تجاه وتراث ، من الوجه والوراثة . ومن الياء في أتسر من أيسر . ومن السين في ست وطست ، الأ، بدليل طُسَيْسَة . وطَسوس . في التصغير والجمع . ، التاء . والهمزة . وحروف اللين . فابدالها « من الهاء

وقفت عليها في إسم مفرد هباك
وهرّت الثوب . . الأصل إباك . وآترت الثوب . . من الآثر . . العلم .
ومن ذلك قوله :
" هنّك من عبسية الكريمة » .
في أحد الأوجه - . ومن الهاء في - هذه أمة الله - ..
ليم تبدل : من النون . والواو . واللام . فابدالهامن
وقعت فيه ساكنة قبل الباء - . ومن ذاك - من زنى
الواو . . في قم وحده . ومن « اللام » في لغة طي
في نحو . . ما روى الهمز بن تولب عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -
« ليس من إمبر إمصيام في إمسفر » . ومن الهاء . . في قولهم : رماه
من كثم . وكثب ، أي قُرب . والنون : تبدلُ من اللام . والواو ..
فابدالها من الـلام في قولهم : لَعَنّ في - لَعَلّ - . ومن الواو في
صنعاني . وبهراني ، في النسبة إلى صنعاء . وبهراء . والأصل صنعاوي
وبهراوي . واللام : تبدل من النون - شاذّاً - . وذلك في قولهم :
أصيلال في - أصيلان - تصغير أصيل ، وهو المساء . والطاء . والتاء . .
يبدلان من - تاء الافتعال - في نحو : إصْطَبَرَ . وازدخَرَ .
ومن « تاء الضمير » في - فحصط - من التفحص بمعنى فحصتُ رجلي .
وقرىء : « فرطظ في جنب الله » . والجيم : تبدل من الياء المشددة
في الوقف ، نحو سعدج ، في سعدى . وقد أجرى الوصل مجرى الوقف
قال :

خالي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج

وقد أبدلت :

لاهُمَّ إنْ كنتَ حجتَجْ فلا يزال شاحجٌ ياتيكَ بَجْ

والصاد : قد تبدل من السين ، إذا وقعت قبل ـ قاف أو غين أو
اء ـ . يقولون : في سُقْتُ وسويق . . صقت وصويق .
سالح . وسراط صراط . والزاي : تبدل من الصاد إذا وقعت
ساكنة . . تقول : يزدر في يصدر . ولم يحرم من فزدله في
لقصيد . ولم يعد أبو علي الفارسي .. الصاد والزاي في ـ حروف
ل : إنما أبدلتا في هذه الكلم تحسينا للفظ . والسين لم يعد .

وأمّا ما يروى من إبدال الشين سيناً في بيت عبد بني الحسحاس :

لو كنتُ ورداً لونه لعشقتني ولكنَّ ربي شانني بسواديا

ففيه نظر . ومن الشواذ المذمومة : إبدال الشين في الوقف من كاف الضمير المكسورة في ـ أعطيتُش ـ . وتسمى كشكشة ربيعة . وكـذا إبدال العين من الهمزة في أعن ترسمت . ولله عن يشفيك . ويسمى عنعنة تميم .

وهذا الفصل له شرح فيه طُول . وفيما ذكرتَ ههنا مقنِع . ومن الله التوفيق) .

تم الكتاب :

يقول رؤوف أبو محمد جمال الدين الحسيني العلوي .. محمد بن عبا
ابن علي بن المرزا الأخباري المجاهد الشهيد محمد بن
عفا الله عنه وعن والديه . . هذا آخر شرحنا و ا
المُغْرِب . وقد خرج الأمر من يدنا بعد الخوض

جاء الكتاب مفصلاً   مَطٌ - بين
التفصيل والاختصار - . وقد حذفنا - ما لا حاجة إلى ذكره . . من
كلام المطرزي - خصوصاً ما مثّل به من الأمثلة المعلومة . وليس لي في
. « سوى جمع متفرق في كتب العلماء المتقدمين . وشرح
إختصار مفصل » فالفضل فيــه للأقدمين الذين أوضحوا لنا
وا لنا الطريق . نعم : ولي فيه الاختيار . والترتيب ؛ وذكر
، شيء آخر . ومنه تعالى التوفيق .

الفراغ من تأليفه صبيحة يوم الأحد العشرين من شهر جمادى الأولى من السنة السابعة والتسعين بعد الثلثمائة والألف الهجرية المحمدية .. على مهاجرها وآله أفضل الصلاة والسلام .

تم بدارنا في حي المعلمين في النجف الأشرف على مشرّفه وذريته المعصومين صلاة الله تعالى وسلامه وأنبيائه وملائكته والمؤمنين أجمعين إلى يوم الدين .

محتويات الكتاب

	الموضوع
	المدخل
	الباب الأول في المقدمات) الكلمة . أقسامها . الكلام . فائدة .
	علامات الاسم .
	أقسام الاسم .
٢٦	علامات الفعل .
٢٧ - ٣٣	دلالة الفعل على الزمان .
٣٣ - ٤٣	أقسام الفعل .
٤٤ - ٤٧	المفعول به الحقيقي وكيفية التعدي . .
٤٧ - ٥٠	الحرف .
٥٠ - ٥٨	«فصل» الاعراب / مهمة الاعراب الأساسية
٥٨ - ٦٥	الممنوع من الصرف .
٦٦ - ٦٨	«فصل» الاعراب ـ الظاهر .. والمقدر ـ .
٦٩ - ٧٠	« فصل » الاعراب بالحروف .
٧١ - ٧٦	المثنى .
٧٧ - ٧٩	الجمع المذكر السالم ـ والمؤنث السالم
٧٩ - ٨٤	« فصل » الرفع ء
	والفاعل نوعان
٨٥ - ٩١	المبتدأ والخبر

الصحيفة	الموضوع
٩١ ـ ٩٣	الحال
	التمييز .
	مجرورات الأسماء (الجر بالاضافة) .
	التوابع : (التوكيد.البدل.عطف البيان..الخ)
	(فصل) إعراب المضارع .
	المبنيات
١١٤ ـ ١١٦	فصل : إلتقاء الساكنين .
١١٧ ـ ١١٨	(الباب الثاني) في شيء من تصريف الاسم .
	« التصغير » .
١١٩ ـ ١٢٣	التذكير والتأنيث .
١٢٣ ـ ١٢٨	الأسماء المؤنثة بلا علامة (وقصيدة ابن الحاجب) .
١٣٠ ـ ١٤٠	في بيان « النسبة » .
١٤١ ـ ١٤٤	إسم الفاعل
١٤٤ ـ ١٤٥	إسم المفعول
١٤٦ ـ ١٤٨	الصفة المشبهة
١٤٩ ـ ١٥٢	أفعل التفضيل .
١٥٢ ـ ١٥٥	البَابُ الثالث . .
١٥٦ ـ ١٥٧	أفعال المقاربة
١٥٨ ـ ١٦١	الأفعال الناقصة

الموضوع	الصحيفة
أفعال القلوب	١٦٦ ـ ١٦٤
الباب الرابع « في الحروف » .	[illegible]
الفرق بين ـ لم . . ولمَّا ـ .	
النوع الثاني في غير العوامل .	
هذا باب حروف الجواب .	
ومنها حروف الصلة .	
حروف الاستفهام .	١٩٠ ـ ١٩٩
المنادى . « المرخم » و « المندوب » .	٢٠٠ ـ ٢٠٤
المفعول معه .	٢٠٥
الاستثناء .	٢٠٦
« فصل » الحروف المقطَّعة ومخارجها .	٢٠٧
لماذا سميت حروف «المعجم » ؟ . ودلالتها.	٢٠٩
ترتيب حروف المعجم .	٢١٠
أنواعها وصفاتها .	٢١١
« فصل » آخر كلام المطرزي في « ذيل المُغْرِبِ » .	٢١٧

(الخزانة اللغوية ... للكتب الاربعة).

عجمٌ لغوي ضخمٌ يقع في - ١٠ - مجلدات ومنهجه كما يلي: ذكر
«**اشتقاق**» الكلمة في اللغة.
م ذكر معانيها اللغوية «**الحقيقية**» ثم معانيها «**المجازية**» ثم
الفروق اللغوية **والأضداد** اللغوية ثم التعرض «**للمعرَّب**»
انت الكلمة من المعرَّبات.
ثم ذكر الفعل من **الثلاثي** أم **الرباعي** من **المجرد** ام **المزيد**
من **المتعدي** أم **اللازم**.

وذلك بعد مراجعة مالايقل عن **-١١٠-** من مصادر اللغة المطبوعة والمخطوطة. مع عدم التكرار الاّ للتأكيد.

وهذا المعجم اللغوي موضوع لشرح مفردات «**علم الحديث الشيعي**» المتمثل بالكتب الأربعة وهي:

(الكافي، من لايحضره الفقيه، التهذيب، الاستبصار) وقد رتّب القسم الاول منه لمجاراة كتاب الكافي و قد بُوِّبَ حسب «كتبه وأبوابه» مع ذكر الكتاب و الباب ثم رقم الحديث كما في الباب و ربما ذكرت نصوص بعض الا حاديث القصيرة.

فالكتاب لغوي محض يحتاجه كل فقيه وطالب ديني و مثقف و قد باشرت **دارالهجرة** في قم بطبع هذا المعجم اللغوي.

[illegible]
[illegible]